دروس في الرجال ومعرفة الأسانيد

أُعدّت للمرحلة الثالثة

تأليف
الشيخ محمود دُرْياب النجفي

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث واحد بأكثر من طريق وبألفاظ متعدّدة

قال الكليني: «علي بن إبراهيم عن الحسن بن موسى الخشاب عن عبد الله بن موسى عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال سمعت أبا عبد الله ع يقول إن للغلام غيبة قبل أن يقوم قال قلت و لم قال يخاف و أومأ بيده إلى بطنه ثم قال: يا زرارة و هو المنتظر و هو الذي يشك في ولادته منهم من يقول مات أبوه بلا خلف و منهم من يقول حمل و منهم من يقول إنه ولد قبل موت أبيه بسنتين و هو المنتظر غير أن الله عز و جل يحب أن يمتحن الشيعة فعند ذلک يرتاب المبطلون يا زرارة قال قلت جعلت فداک إن أدركت ذلک الزمان أي شيء أعمل قال يا زرارة إذا أدركت هذا الزمان فادع بهذا الدعاء اللهم عرفني نفسک فإنک إن لم تعرفني نفسک لم أعرف نبيک اللهم عرفني رسولک فإنک إن لم تعرفني رسولک لم أعرف حجتک اللهم عرفني حجتک فإنک إن لم تعرفني حجتک ضللت عن ديني ثم قال يا زرارة لا بد من قتل غلام بالمدينة قلت جعلت فداک أ ليس يقتله جيش السفياني قال لا و لكن يقتله جيش آل بني فلان يجيء حتى يدخل المدينة فيأخذ الغلام فيقتله فإذا قتله بغيا و عدوانا و ظلما لا يمهلون فعند ذلک توقع الفرج إن شاء الله[1]

وقال أيضاً: «الحسين بن أحمد عن أحمد بن هلال قال حدثنا عثمان بن عيسى عن خالد بن نجيح عن زرارة بن أعين قال قال أبو عبد الله ع لا بد للغلام من غيبة قلت ولم قال يخاف وأومأ بيده إلى بطنه و هو المنتظر و هو الذي يشک الناس في ولادته فمنهم من يقول حمل و منهم من يقول مات أبوه و لم يخلف و منهم من

---

١ – الكافي ج ١ ص ٣٣٧ كتاب الحجة باب في الغيبة حديث ٥ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ١٤٧.

يقول ولد قبل موت أبيه بسنتين قال زرارة فقلت و ما تأمرني لو أدركت ذلک الزمان قال ادع الله بهذا الدعاء اللهم عرفني نفسک فإنک إن لم تعرفني نفسک لم أعرفك اللهم عرفني نبيك فإنّك إن لم تعرفني نبيک لم أعرفه قط اللهم عرفني حجتك فإنك إن لم تعرفني حجتک ضللت عن ديني قال أحمد بن الهلال سمعت هذا الحديث منذ ست وخمسين سنة»[١].

وقال النعماني: «حدّثنا محمد بن همام رحمه الله قال حدثنا جعفر بن محمد بن مالک قال حدثنا عباد بن يعقوب عن يحيى بن يعلى عن زرارة قال سمعت أبا عبد الله ع يقول إن للقائم ع غيبة قبل أن يقوم فقلت و لم قال يخاف و أومأ بيده إلى بطنه ثم قال يا زرارة و هو المنتظر و هو الذي يشک في ولادته فمنهم من يقول مات أبوه بلا خلف و منهم من يقول حمل و منهم من يقول غائب و منهم من يقول ولد قبل وفاة أبيه بسنين و هو المنتظر غير أن الله يحب أن يمتحن قلوب الشيعة فعند ذلک يرتاب المبطلون يا زرارة قال زرارة قلت جعلت فداک إن أدركت ذلک الزمان أي شيء أعمل قال يا زرارة متى أدركت ذلک الزمان فادع بهذا الدعاء اللهم عرفني نفسک فإنک إن لم تعرفني نفسک لم أعرف نبيک اللهم عرفني رسولک فإنک إن لم تعرفني رسولک لم أعرف حجتک اللهم عرفني حجتک فإنک إن لم تعرفني حجتک ضللت عن ديني ثم قال يا زرارة لا بد من قتل غلام بالمدينة قلت جعلت فداک أ وليس الذي يقتله جيش لسفياني قال لا و لكن يقتله جيش بني فلان يخرج حتى يدخل المدينة و لا يدري الناس في أي شيء دخل فيأخذ الغلام فيقتله فإذا قتله بغيا و عدوانا و ظلما لم يمهلهم الله

---

١ ـ الكافي ج ١ ص ٣٤٢ كتاب الحجة باب في الغيبة حديث ٢٩ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ١٤٨.

فعند ذلك يتوقع الفرج»[١].

وقال النعماني أيضاً: «قال محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله قال حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن الحسن بن موسى الخشاب عن عبد الله بن موسى عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال سمعت أبا عبد الله ع يقول وذكر مثله»[٢].

وقال أيضاً: وحدثنا محمد بن يعقوب عن الحسين بن أحمد عن أحمد بن هلال قال حدثنا عثمان بن عيسى عن خالد بن نجيح عن زرارة بن أعين قال قال أبو عبد الله ع و ذكر هذا الحديث بعينه و الدعاء و قال أحمد بن هلال سمعت هذا الحديث منذ ست وخمسين سنة»[٣].

وقال الصدوق: «حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله عنه قال: حدّثنا سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى الكلابي عن خالد بن نجيح عن زرارة بن أعين قال سمعت أبا عبد الله ع يقول إن للقائم غيبة قبل أن يقوم قلت له ولم قال يخاف وأومأ بيده إلى بطنه ثم قال يا زرارة وهو المنتظر وهو الذي يشك الناس في ولادته منهم من يقول هو حمل ومنهم من يقول هو غائب ومنهم من يقول ما ولد ومنهم من يقول ولد قبل وفاة أبيه بسنتين غير أن الله تبارك وتعالى يحب أن يمتحن الشيعة فعند ذلك يرتاب المبطلون قال زرارة فقلت جعلت فداك فإن أدركت ذلك الزمان فأي شيء أعمل قال يا زرارة إن أدركت ذلك الزمان فأدم هذا الدعاء اللهم عرفني نفسك فإنك إن لم تعرفني نفسك لم أعرف نبيك اللهم عرفني رسولك فإنك إن لم تعرفني رسولك لم

---

١ ـ الغيبة للنعماني ص ١٦٦ باب ١٠ فصل ٣ حديث ٦ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ١٤٧.

٢ ـ الغيبة للنعماني ص ١٦٧ باب ١٠ فصل ٣ ذيل حديث ٦ وعنه في البحار ج ٥٢ ذيل حديث ١٤٧.

٣ ـ الغيبة للنعماني ص ١٦٧ باب ١٠ فصل ٣ ذيل حديث ٦ وعنه في البحار ج ٥٢ ذيل حديث ١٤٧.

أعرف حجتك اللهم عرفني حجتك فإنك إن لم تعرفني حجتك ضللت عن ديني ثم قال يا زرارة لا بد من قتل غلام بالمدينة قلت جعلت فداك أ ليس يقتله جيش السفياني قال لا ولكن يقتله جيش بني فلان يخرج حتى يدخل المدينة فلا يدري الناس في أي شيء دخل فيأخذ الغلام فيقتله فإذا قتله بغيا وعدوانا وظلما لم يمهلهم الله عزّ وجلّ فعند ذلك فتوقعوا الفرج»[١].

وقال أيضاً: «وحدّثنا بهذا الحديث محمد بن إسحاق رضي الله عنه قال: حدّثنا أبو علي محمد بن همام قال: حدّثنا أحمد بن محمد النوفلي قال حدثني أحمد بن هلال عن عثمان بن عيسى الكلابي عن خالد بن نجيح عن زرارة بن أعين عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام»[٢].

وقال أيضاً: «وحدّثنا محمد بن الحسن رضي الله عنه قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري عن علي بن محمد الحجال عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن زرارة بن أعين عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال إن للقائم غيبة قبل أن يقوم ـ وذكر الحديث مثله سواء ـ»[٣].

وقال أيضاً: «حدثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي رضي الله عنه قال حدثنا جعفر بن محمد بن مسعود وحيدر بن محمد السمرقندي جميعاً»[٤] عن محمد بن مسعود قال حدثني عبد الله بن محمد بن خالد قال حدثني أحمد بن هلال عن عثمان بن عيسى الرواسي عن خالد بن نجيح الجواز عن زرارةقال

---

١ ـ إكمال الدين ج ٢ ص ٣٤٢ باب ٣٣ حديث ٢٤ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ١٤٦ وج ٩٢ ص ٣٢٦.

٢ ـ إكمال الدين ج ٢ ص ٣٤٣ باب ٣٣ حديث ذيل حديث ٢٤ وعنه في البحار ج ٥٢ حديث ١٤٧.

٣ ـ إكمال الدين ج ٢ ص ٣٤٣ باب ٣٣ ذيل حديث ٢٤ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ١٤٧.

٤ – بداية السند: «وبهذا الإسناد عن محمد بن مسعود».

قال أبو عبد الله ع يا زرارة لا بد للقائم من غيبة قلت ولم قال يخاف على نفسه وأومأ بيده إلى بطنه»[١].

وقال أيضاً: «حدثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي رضي الله عنه قال حدثنا جعفر بن محمد بن مسعود وحيدر بن محمد السمرقندي جميعاً»[٢] عن محمد بن مسعود قال حدثني محمد بن إبراهيم الوراق قال: حدّثنا حمدان بن أحمد القلانسي عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن ابن بكير عن زرارة قال سمعت أبا جعفر ع يقول إن للقائم غيبة قبل أن يقوم قال قلت ولم قال يخاف وأومأ بيده إلى بطنه»[٣].

وقال أيضاً: «حدثني عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار رضي الله عنه قال: حدّثنا علي بن محمد بن قتيبة عن حمدان بن سليمان عن محمد بن الحسين «بن أبي الخطاب» عن «الحسن» بن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة قال سمعت أبا جعفر ع يقول إن للقائم غيبة قبل ظهوره قلت ولم قال يخاف وأومأ بيده إلى بطنه قال زرارة يعني القتل»[٤].

وقال أيضاً: «حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه قال حدثني عمي محمد بن أبي القاسم عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله ع قال للقائم غيبة قبل قيامه قلت ولم قال يخاف على نفسه الذبح»[٥].

---

١ ـ إكمال الدين ج ٢ ص ٤٨١ باب ٤٤ حديث ٧ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٩١ وج ٥٢ ص ٩٦.

٢ – بداية السند: «وبهذا الإسناد عن محمد بن مسعود».

٣ ـ إكمال الدين ج ٢ ص ٤٨١ باب ٤٤ حديث ٨ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٩٧.

٤ ـ إكمال الدين ج ٢ ص ٤٨١ باب ٤٤ حديث ٩ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٩٧.

٥ ـ إكمال الدين ج ٢ ص ٤٨١ باب ٤٤ حديث ١٠ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٩٧.

وقال الطوسي: «وروى سعد بن عبد الله عن جماعة من أصحابنا عن عثمان بن عيسى عن خالد بن نجيح عن زرارة بن أعين قال سمعت أبا عبد الله ع يقول إن للغلام غيبة قبل أن يقوم قلت ولم قال يخاف وأومأ بيده إلى بطنه ثم قال يا زرارة وهو المنتظر وهو الذي يشك الناس في ولادته منهم من يقول إذا مات أبوه فلا خلف له ومنهم من يقول هو حمل ومنهم من يقول هو غائب ومنهم من يقول ما ولد ومنهم من يقول قد ولد قبل وفاة أبيه بسنتين وهو المنتظر غير أن الله تعالى يحب أن يمتحن الشيعة فعند ذلك يرتاب المبطلون قال فقلت جعلت فداك وإن أدركت ذلك الزمان فأي شيء أعمل فقال يا زرارة إن أدركت ذلك الزمان فادع بهذا الدعاء اللهم عرفني نفسك فإنك إن لم تعرفني نفسك لم أعرف نبيك ـ إلى آخره ـ»[١].

وقال الطبري: «وحدثني أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الخرقي قال حدثنا أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد قال حدثنا أبو علي محمد بن همام قال حدثنا جعفر بن محمد بن مالك قال حدثني إسحاق بن محمد بن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله قال للغلام غيبة قبل قيامه قلت و لم ذاك قال يخاف على نفسه يعني الذبح»[٢].

وقال أيضاً: «حدّثني أبو المفضل محمد بن عبد الله قال حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني قال حدثنا جعفر بن عبد الله العلوي المحمدي عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة بن أعين عن أبي عبد الله أنه قال للقائم غيبتان إحداهما أطول من الأخرى»[٣].

---

١ ـ الغيبة للطوسي ص ٣٣٣ فصل ٥ حديث ٢٧٩.

٢ ـ دلائل الإمامة للطبري ص ٥٣٥ حديث ٥١٨.

٣ ـ دلائل الإمامة للطبري ص ٥٣٠ حديث ٥٠٦.

اختلاف الكتب واختلاف النسخ

إنّ سبب الاختلاف ما بين الكتب الأربعة هو اختلاف الرواية والسماع، ومن الطبيعي أن يلتزم الراوي بما يسمعه أو يروى له .

من موارد اختلاف الكافي والتهذيب

قال الكليني: «علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد، عن حريز، عمّن أخبره[١]، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: كلّما غلب الماء ريح الجيفة فتوضّأ من الماء واشرب، وإذا تغيّر الماء وتغيّر الطعم فلا تتوضّأ ولا تشرب»[٢] .

وقال الطوسي: «الشيخ أيّده الله تعالى قال: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد وعبد الرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام[٣] قال: كلّما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضّأ من الماء واشرب، فإذا تغيّر الماء أو تغير الطعم فلا توضّأ منه ولا تشرب»[٤] .

وقال أيضاً: «الشيخ رحمه الله، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن

---

(١) ـ جاء هذا الحديث في التهذيب ج ١ ص ٢١٧ حديث ٦٢٥ يختلف صدر سنده مع ما جاء في المتن، ويتّحد في «حمّاد بن عيسى»، وفيه «حريز بن عبد الله» بدل «حريز، عمّن أخبره» .

٢ ـ الكافي ج ٣ ص ٤ كتاب الطهارة باب الماء الذي تكون فيه قلّة حديث ٣ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٣٣٦.

(٣) ـ تجده في الاستبصار ج١ ص١٢ ح٢ ب ٣.

٤ ـ تهذيب الأحكام ج ١ ص ٢١٦ باب المياه وأحكامها حديث ٨ وعنه في الوسائل رقم ٣٣٦.

أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد وعبد الرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كلّما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضّأ منه واشرب، فإذا تغيّر الماء وتغيّر الطعم فلا تتوضّأ منه ولا تشرب»[١].

عدد النظائر لكلّ واحد من الطريقين في الكافي

أمّا سند «حريز، عمّن أخبره، عن أبي جعفر عليه السلام» فبلغ ٦ أسانيد.

وأمّا سند «حريز، عمّن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام» فبلغ ١٠ أسانيد.

وسند واحد: «حريز، عمّن ذكره عنهما عليهما السلام».

وأما سند «حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام» فبلغ ٣٢ سنداً.

حريز بن عبد الله

قال النجاشي: «حريز بن عبد الله السجستاني أبو محمد الأزدي من أهل الكوفة، أكثر السفر والتجارة إلى سجستان، فعرف بها، وكانت تجارته في السمن والزيت.

قيل: روى عن أبي عبد الله عليه السلام.

قال يونس: لم يسمع من أبي عبد الله عليه السلام إلّا حديثين[٢]، وقيل: روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ولم يثبت ذاك.

وكان ممّن شهر السيف في قتال الخوارج[٣] بسجستان في حياة أبي عبد الله عليه

---

١ ـ الاستبصار ج ١ ص ١٢ كتاب الطهارة باب حكم الماء الكثير إذا تغيّر أحد أوصافه حديث ١ وعنه في الوسائل رقم ٣٣٦.

٢ – قال الكشي: «محمد بن مسعود قال: حدّثني محمد بن نصير قال: حدّثني محمد بن عيسى، عن يونس، قال: لم يسمع حريز بن عبد الله من أبي عبد الله عليه السلام إلّا حديثاً أو حديثين»، اختيار رجال الكشي ص ٣٨٢ رقم ٧١٦.

٣ – الخوارج فرقة ممّن كان مع أمير المؤمنين عليه السلام في حرب صفّين، خرجت عليه ☜

السلام[١]، وروي أنّه جفاه وحجبه عنه.

له كتاب الصلاة[٢] كبير، وآخر ألطف منه، وله كتاب نوادر»، ثمّ ذكر طريقيه إليهما، وفيهما حماد عن حريز[٣].

وممّا يرجّح رواية الكليني:

١ ـ قوله بشأن حريز: «أكثر السفر والتجارة إلى سجستان، فعرف بها»، ولا شكّ أنّ من كان شأنه هذا لا يحصل على الوقت اللازم للسماع من الإمام عليه السلام.

☜ بعد تحكيم الحكمين بينه عليه السلام وبين معاوية، ونادوا: «لا حكم إلّا لله»، وأمّرو عليهم رجلاً يدعى «ذا الثدية»، وهو حرقوس بن زهير السعدي، فخرج أمير المؤمنين عليه السلام إليهم، وحاربهم بالنهروان، فقُتِل «حرقوس»، وكان ذلك سنة ٣٨، راجع التفاصيل في مروج الذهب ج ٢ ص ٤٠٤، وراجع أيضاً فصل أخبار متكلّمي الخوارج من الفهرست لابن النديم ص ٢٣٣.

١ – جاء في الاختصاص: «حريز بن عبد الله انتقل إلى سجستان، وقتل بها، وكان سبب قتله أنّه كان له أصحاب يقولون بمقالته، وكان الغالب على سجستان الشراة، وكان أصحاب حريز يسمعون منهم ثلب أمير المؤمنين عليه السلام وسبّه، فيخبرون حريزاً ويستأمرونه في قتل من يسمعون منه ذلك، فأذن لهم، فلا يزال الشراة يجدون منهم القتيل بعد القتيل، فلا يتوهّمون على الشيعة، لقلّة عددهم، ويطالبون المرجئة ويقاتلونهم، فلا يزال الأمر هكذا حتى وقفوا عليه، فطلبوهم، فاجتمع أصحاب حريز إلى حريز في المسجد، فعرقبوا عليهم المسجد، وقلبوا أرضه رحمهم الله»، الاختصاص ص ٢٠٧.

علماً بأنّ رواية حريز عن أبي جعفر عليه السلام كما في التهذيب ج ١ ص ٣٦ حديث ٣٦ من باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة وأيضاً رواية محمد بن سنان عنه كما في التهذيب ج ٧ ص ٣١٥ حديث ١٣ من باب ما يحرم من النكاح من الرضاع تقتضي أن يكون قد ولد حدود عام ٩٠، وتوفّي حدود عام ١٦٥.

٢ – لقد نقل ابن إدريس من كتاب حريز هذا أحاديث بشأن الصلاة، وذلك في المستطرفات، راجع السرائر ج ٣ ص ٥٨٥، ونقل عنه ابن طاوس في فلاح السائل ص ٨٦.

٣ ـ راجع رجال النجاشي ص ١٤٤ رقم ٣٧٥.

٢ ـ قوله: «قيل: روى عن أبي عبد الله عليه السلام»، وهذا يفيد عدم القطع بروايته عنه عليه السلام.

٣ ـ قوله: «قال يونس: لم يسمع من أبي عبد الله عليه السلام إلّا حديثين»، ولا يصحّ القول بأنّ حديث الكليني أحد هذين الحديثين، لأنّ النتيجة تتبع أخسّ المقدّمات.

كما لا يصحّ القول بأنّ الطوسي قد نسي ذكر الواسطة، لأنّه هو من أورد في اختيار رجال الكشي بسند صحيح قوله: «محمد بن مسعود قال: حدّثني محمد بن نصير قال: حدّثني محمد بن عيسى، عن يونس، قال: لم يسمع حريز بن عبد الله من أبي عبد الله عليه السلام إلّا حديثاً أو حديثين»[١].

فعليه تكون الرواية بسبب الإبهام في الواسطة مرسلة.

لكن على مبنى من يذهب إلى توثيق أصحاب الإجماع وتوثيق من رووا عنه تكون الرواية صحيحة لأنّ حماد بن عيسى من أصحاب الإجماع.

من روى عنه أصحاب الإجماع

علماً بأنّه اختلف العلماء في من روى عنه أصحاب الإجماع بين من وثّقه، سواء كان ممّن صرّح بضعفه أم لا، وبين من وثّقه بشرط أن لا يكون ضعيفاً، وبين من ذهب إلى أنّ نصّ الكشي هذا لا دلالة له، لا على توثيق أصحاب الإجماع، ولا على توثيق من رووا عنه.

واختار السيد مير داماد القول الأول[٢]، والسيد علي صاحب الرياض القول الثاني[٣]، وذهب السيد الخوئي إلى القول الأخير[٤].

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٨٢ رقم ٧١٦.

(٢) راجع الراشحة الرابعة من الرواشح السماويّة ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) نسبه إليه أبو علي الحائري في منتهى المقال ج ١ ص ٥٥ ـ ٥٦.

الفرق بين المجتهد والأخباري

قال صاحب الحدائق رحمه الله: «اعلم أنّه قد كثرت الأسئلة من جملة من الطلبة عن الفرق بين المجتهد والأخباري وأكثر المسئولون من وجوه الفروق، حتى أنهاها شيخنا المحدّث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني نوّر الله مرقده في كتاب منية الممارسين في أجوبة مسائل الشيخ ياسين إلى ثلاثة وأربعين.

وقد كنت في أول الأمر ممّن ينتصر لمذهب الأخباريين، وقد أكثرت البحث فيه مع بعض المجتهدين من مشايخنا المعاصرين، وأودعت كتابي الموسوم بالمسائل الشيرازية مقالة مبسوطة مشتملة على جملة من الأبحاث الشافية والأخبار الكافية تدلّ على ذلك وتؤيّد ما هنالك، إلّا أنّ الذي ظهر لي بعد إعطاء التأمّل حقّه في المقام وإمعان النظر في كلام علمائنا الأعلام هو إغماض النظر عن هذا الباب وإرخاء الستر دونه والحجاب، وإن كان قد فتحه أقوام وأوسعوا فيه دائرة النقض والإبرام.

أمّا أولاً فلاستلزامه القدح في علماء الطرفين والإزراء بفضلاء الجانبين كما قد طعن به كلّ من علماء الطرفين على الآخر، بل ربما انجرّ إلى القدح في الدين سيما من الخصوم المعاندين، كما شنّع به عليهم الشيعة من انقسام مذهبهم إلى المذاهب الأربعة، بل شنّع به كلّ منهم على الآخر أيضاً.

وأمّا ثانياً فلأنّ ما ذكروه في وجوه الفرق بينهما جلّه بل كلّه عند التأمّل لا يثمر فرقاً في المقام، فإنّ من أظهر ما اعتمدوه فرقاً في المقام هو كون الأدلّة عند المجتهدين أربعة: الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل الذي هو عبارة عن البراءة الأصليّة والاستصحاب.

---

(٤) راجع معجم رجال الحديث ج ١ ص ٥٩ ـ ٦٣.

وأمّا عند الأخباريّين فالأوّلان خاصّة.

وفي هذا الفرق نظر ظاهر، فإنّ الإجماع إن ذكره المجتهدون في الكتب الأصوليّة وعدّوه في جملة الأدّلة وربما استسلفوه في الكتب الاستدلاليّة، إلّا أنّك تراهم في مقام التحقيق في الكتب الاستدلاليّة يناقشون في ثبوته وحصوله وينازعون في تحقّقه ووجود مدلوله حتى يضمحلّ أثره بالكليّة، كما لا يخفى على من تصفّح الكتب الاستدلاليّة كالمعتبر والمسالك والمدارك ونحوها، وقد تقدّم لك في المقدمة الثالثة نبذة من الإشارة إلى ذلك.

وأمّا دليل العقل فالخلاف في حجّيته بين المجتهدين موجود في غير موضع، والمحقّقون منهم على منعه، وقد فصّل المحقق في أول كتاب المعتبر والمحقّق الشيخ حسن في كتاب المعالم وغيرهما في غيرهما الكلامَ في البراءة الأصليّة والاستصحاب على وجه يدفع تمسّك الخصم به في هذا الباب، فليراجع ذلك من أحبّ الوقوف عليه، وقد حقّقنا ذلك في كتاب الدرر النجفيّة، وتقدّم لك في هذا الكتاب إشارة إلى ذلك.

ومن الفروق التي ذكروها أنّ الأشياء عند الأخباريّين على التثليث: حلال بيّن وحرام بيّن وشبهات بين ذلك، وأمّا عند المجتهدين فليس إلّا الأولان خاصّة.

وفي هذا الوجه أيضاً نظر، فإن الشيخ في العدّة وقبله شيخه المفيد قد ذهبا إلى القول بالتثليث كما نقلوه عن الأخباريّين مع أنّهما من أساطين المجتهدين، وكلام الصدوق قدّس سرّه في كتاب الاعتقادات صريحاً وفي كتاب من لا يحضره الفقيه ظاهراً ممّا ينادي بالقول بالتثنية كما عليه المجتهدون.

قال في كتاب الاعتقادات: باب الاعتقاد في الحظر والإباحة، قال الشيخ رضي الله عنه: اعتقادنا في ذلك أنّ الأشياء كلّها مطلقة حتى يرد في شيء منها نهي، انتهى. فالأشياء عنده إمّا حلال أو حرام كما هو عند المجتهدين مع أنّه رئيس الأخباريّين.

ومنها أنّهم ذكروا أنّ الاستدلال بالكتاب والسنّة خاصّة مخصوص بالأخباريّين، مع أنّ الخلاف بين الأخباريّين واقع فيه، فمنهم المحدّث الأسترآبادي الذي هو المجدّد لمذهب الأخباريّين في الزمان الأخير، فإنّه قد صرح في كتاب الفوائد المدنية بعدم جواز العمل بشيء منه إلّا ما ورد تفسيره عن أهل العصمة سلام الله عليهم واقتصر آخرون على العمل بمحكماته، وتعدّى آخرون حتى كادوا أن يشاركوا الأئمّة عليهم السلام في تأويل متشابهاته كما تقدّمت الإشارة إليه.

وأمّا ثالثاً فلأن العصر الأول كان مملوءاً من المحدّثين والمجتهدين، مع أنّه لم يرتفع بينهم صيت هذا الخلاف، ولم يطعن أحد منهم على الآخر بالاتّصاف بهذه الأوصاف، وإن ناقش بعضهم بعضاً في جزئيّات المسائل، واختلفوا في تطبيق تلك الدلائل.

وحينئذ فالأولى والأليق بذوي الإيمان، والأحرى والأنسب في هذا الشأن هو أن يقال: إنّ عمل علماء الفرقة المحقّة والشريعة الحقّة أيّدهم الله تعالى بالنصر والتمكين ورفع درجاتهم في أعلى عليّين سلفاً وخلفاً إنّما هو على مذهب أئمّتهم صلوات الله عليهم وطريقهم الذي أوضحوه لديهم، فإنّ جلالة شأنهم وسطوع برهانهم وورعهم وتقواهم المشهور بل المتواتر على مرّ الأيام والدهور يمنعهم من الخروج عن تلك الجادّة القويمة والطريقة المستقيمة، ولكن ربما حاد بعضهم ـ أخباريّاً كان أو مجتهداً ـ عن الطريق غفلة أو توهّماً أو لقصور اطلاع أو قصور فهم أونحو ذلك في بعض المسائل، فهو لا يوجب تشنيعاً ولا قدحاً.

وجميع تلك المسائل التي جعلوها مناط الفرق من هذا القبيل كما لا يخفى على من خاض بحار التحصيل، فإنّا نرى كلاًّ من المجتهدين والأخباريّين يختلفون في آحاد المسائل بل ربما خالف أحدهم نفسه، مع أنّه لا يوجب تشنيعاً ولا قدحاً.

وقد ذهب رئيس الأخباريّين الصدوق رحمه الله تعالى إلى مذاهب غريبة لم يوافقه عليها مجتهد ولا أخباري، مع أنّه لم يقدح ذلك في علمه وفضله.

ولم يرتفع صيت هذا الخلاف ولا وقوع هذا الاعتساف إلّا من زمن صاحب الفوائد المدنيّة سامحه الله تعالى برحمته المرضيّة، فإنّه قد جرّد لسان التشنيع على الأصحاب وأسهب في ذلك أيّ إسهاب، وأكثر من التعصّبات التي لا تليق بمثله من العلماء الأطياب، وهو وإن أصاب الصواب في جملة من المسائل التي ذكرها في ذلك الكتاب، إلّا أنّها لا تخرج عمّا ذكرنا من سائر الاختلافات ودخولها فيما ذكرنا من التوجيهات.

وكان الأنسب بمثله حملهم على محامل السداد والرشاد إن لم يجد ما يدفع به عن كلامهم الفساد، فإنّهم رضوان الله عليهم لم يألوا جهداً في إقامة الدين وإحياء سنّة المرسلين، ولا سيما آية الله العلّامة الذي قد أكثر من الطعن عليه والملامة، فإنّه بما ألزم به علماء الخصوم والمخالفين من الحجج القاطعة والبراهين، حتى آمن بسببه الجمّ الغفير، ودخل في هذا الدين الكبير والصغير والشريف والحقير، وصنّف من الكتب المشتملة على غوامض التحقيقات ودقائق التدقيقات.

حتى أنّ من تأخّر عنه لم يلتقط إلّا من درر نثاره، ولم يغترف إلّا من زاخر بحاره، قد صار له من اليد العليا عليه وعلى غيره من علماء الفرقة الناجية ما يستحقّ به الثناء الجميل، ومزيد التعظيم والتبجيل، لا الذمّ والنسبة إلى تخريب الدين كما اجترأ به قلمه عليه قدّس سرّه وعلى غيره من المجتهدين»[1].

سبب وجود التعارض في الأخبار

في هذ الفصل نذكر ما اختلف فيه صاحب الجواهر مع صاحب الحدائق في سبب أو أسباب وجود التعارض في الأخبار.

والذي يظهر من كلماتهما أنّ صاحب الحدائق يرى أنّ التقيّة من أسباب وجود

---

١ ـ الحدائق الناضرة ج ١ ص ١٦٧ ـ ١٦٩.

التعارض فيها لا الكذب، بينما يرى صاحب الجواهر أنّ الكذب من أسبابه، ولأجل التمييز بين الصدق والكذب يجب أن تعرض الأخبار على الكتاب.

قال صاحب الحدائق في مقدّمة كتابه: «المقدّمة الأولى غير خفي على ذوي العقول من أهل الإيمان وطالبي الحقّ من ذوي الأذهان ما بلي به هذا الدين من أولئك المردة المعاندين بعد موت سيد المرسلين، وغصب الخلافة من وصيّه أمير المؤمنين، وتواثب أولئك الكفرة عليه، وقصدهم بأنواع الأذى والضرر إليه.

وتزايد الأمر شدّة بعد موته صلوات الله عليه، وما بلغ إليه حال الأئمّة صلوات الله عليهم من الجلوس في زاوية التقيّة، والإغضاء على كلّ محنة وبليّة. وحثّ الشيعة على استشعار شعار التقيّة، والتديّن بما عليه تلك الفرقة الغويّة، حتى كوّرت شمس الدين النيّرة، وخسفت كواكبه المقمرة.

فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلّا القليل، لامتزاج أخباره بأخبار التقيّة، كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام وعلم الأعلام محمد بن يعقوب الكليني نوّر الله تعالى مرقده في جامعه الكافي، حتى أنّه قدّس سرّه تخطّأ العمل بالترجيحات المرويّة عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الردّ والتسليم للأئمّة الأبرار.

فصاروا صلوات الله عليهم محافظة على أنفسهم وشيعتهم يخالفون بيّن الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعدّدة وان لم يكن بها قائل من المخالفين، كما هو ظاهر لمن تتبّع قصصهم وأخبارهم وتحدّى سيرهم وآثارهم»[1].

وقال أيضاً: «إنّ منشأ الاختلاف في أخبارنا إنّما هو التقيّة من ذوي الخلاف، لا من

---

١ – الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٥.

دسّ الأخبار المكذوبة حتى يحتاج إلى هذا الاصطلاح»[١].

وصرّح صاحب الجواهر بأنّه عند التعارض في الأخبار يعمل بما وافق الكتاب وعلّل ذلك قائلاً: «للتمييز بين الصادق والكاذب، من حيث أنّه كثر الكذّابة من أهل الأهواء والبدع على النبي والأئمّة عليهم الصلاة والسلام في حياتهم وبعد موتهم لتحصيل الأغراض الدنياويّة، ولمّا رأى جماعة منهم أنّ الأئمّة عليهم السلام حكموا بكثير ممّا اشتهر خلافه بين الناس ولا سيما العامّة، وكشفوا عن المراد بكثير من الآيات والروايات ممّا هو بعيد إلى الأذهان، بل لا يصل إليه ـ عدا المعصوم ـ أحد من أفراد الإنسان جعلوا ذلك وسيلة إلى الاقتحام على نسبة كثير من الأكاذيب إليهم، واختلاق الأضاليل والبدع عليهم، فمن هنا أمر الأئمة عليهم السلام بالعرض على الكتاب لسلامته من الكذب والاختلاق»[٢].

أسباب الاختلاف في الحديث

نشأ الاختلاف في الحديث واشتدّ التعارض في فهمه وتفسيره بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وآله ، وبعدما بدأت التضييقات على الأئمة عليهم السلام، لتحجيم نشاطاتهم التثقيفيّة، وذلك من قبل الحكّام الغاصبين.

ومن الطبيعي أن تكون السلبيات التي خلفتها هذه التضييقات في نفوس الأُمّة وحرمانها من هداية أئمتها عليهم السلام خسائر كبيرة لن تجبر أبداً.

وكان وجود الاختلاف في الأحاديث قد فرض على العلماء أن يبذلوا جهداً كبيراً لعلاج ما نشأ فيها من التعارض ، وذلك باستخدام المرجّحات التي وصلتهم عن الأئمة عليهم السلام، أو بالجمع والتوفيق بين الحديثين المختلفين.

---

١ – الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٥.

٢ – جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ج ١٣ ص ٩٨.

وقد عدّ الطوسي من كتب يونس بن عبد الرحمان: «كتاب اختلاف الحديث»[١]، وعدّ النجاشي من كتب أحمد بن علي بن العباس السيرافي: «كتاب القاضي بين الحديثين المختلفين»[٢]، وعدّ أيضاً من كتب أحمد بن عبد الواحد ابن عبدون: «كتاب الحديثين المختلفين»[٣].

وقد تصدّى جماعة من العلماء للبحث عن علل وعوامل وقوع الاختلاف في الأحاديث ونشوء التعارض بينها، وذلك في مباحث مختلفة، مثل البحث عن حجية الخبر، والبحث عن حجية الإجماع، ومبحث التعادل والتراجيح، ومبحث الاجتهاد والتقليد.

وقد جمعت في هذا الفصل من كلماتهم أهمّ العوامل التي ذكروها في تسبّب الاختلاف في الحديث، وهي:

١ ـ التقيّة

إنّ انحراف الأُمّة بعد النبي صلّى الله عليه وآله عن مسألة الإمامة، واستيلاء الغاصبين على مصيرها سبّب انحرافهم عن تعاليم الإسلام، تلك التي أودعها رسول الله صلّى الله عليه وآله عند أمير المؤمنين عليهم السلام ليقوم بعده بدور المرشد لهذه الأُمّة إلى الصواب، ثم من بعده يقوم أولاده المعصومون عليهم السلام بهذا الدور.

في هذه الظروف الصعبة استعمل الأئمة عليهم السلام التقيّة، وذلك حفاظاً على

---

(١) الفهرست ص ١٨١.

(٢) رجال النجاشي ص ٨٦.

(٣) رجال النجاشي ص ٨٧.

الشريعة، وإبقاءً على شيعتهم .

لقد جاء في باب اختلاف الحديث، من كتاب فضل العلم من الكافي:

« أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن الحسن بن علي ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن زرارة بن أعين ، عن أبي جعفر عليهم السلام قال : سألته عن مسألة ، فأجابني ، ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني ، ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي ، فلمّا خرج الرجلان قلت : يا بن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان ، فأجبت كلّ واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه ؟ فقال : يا زرارة إنّ هذا خير لنا ، وأبقى لنا ولكم ، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدّقكم الناس علينا ، ولكان أقلّ لبقاءنا وبقاءكم . قال : ثم قلت لأبي عبد الله عليه السلام : شيعتكم لو حملتموهم على الأسنّة أو على النار لمضوا ، وهم يخرجون من عندكم مختلفين ، قال : فأجابني بمثل جواب أبيه »[١] .

روى أيضاً بإسناده عن زرارة خبراً جاء فيه أنّ زرارة هذا كان يأتي أبا جعفر الباقر عليه السلام في ساعة بين الظهر والعصر ويخلو به فيها ، وذكر زرارة سبب ذلك قائلاً : « وكنت أكره أن أسأله إلّا خالياً خشية أن يفتيني من أجل من يحضره بالتقيّة »[٢] .

ويصف الشهيد الصدر رحمه الله التقيّة التي كان أكثر الأئمة عليهم السلام يعيشونها في حياتهم قائلاً :

« إنّ التقيّة التي كان يعملها الأئمة لم تكن تقيّة من حكّام بني أُمية وبني العباس فحسب ، بل كانوا يواجهون ظروفاً اضطرّتهم إلى أن يتّقوا أيضاً من المسلمين

---

(١) الكافي ج ١ ص ٦٥.

(٢) الكافي ج ٧ ص ٩٤ باب ميراث الولد مع الوالدين حديث ٣.

والرأي العام عندهم ، فلا يصدر منهم ما يتحدّى معتقدات العامّة، ويخالف مرتكزاتهم وموروثاتهم الدينية، التي تدخّلت في نشأتها عوامل غير موضوعية كثيرة، في ظل الأوضاع التي حكمت المسلمين في تلك الفترة من التاريخ »[١] .

وقال الوحيد البهبهاني ـ يصف ما عاناه أمير المؤمنين عليه السلام بعد قضية السقيفة وما عمّ الشيعة من الجهالة والضلالة ـ : « إنّ مدار الشيعة ـ بعد حكاية السقيفة ـ صار على الأحكام الظاهرية الثانوية غالباً إلّا ما شذّ ، لأنّ بعد الداهية العظمى صار حجة الله مقهوراً ، ونوره مستوراً ، وظهرت البدع والأهواء وحدثت المقاييس والآراء ، ففشت الجهالة، وعمّت الضلالة ، حتى أنّ عامّة الشيعة ومعظم المحبّين كانوا على طريقة أهل الجهل في الأحكام، إلّا ما شذّ ، وما تمكّن حجج الله على أن يبلّغوا إليهم الحقّ إلّا ما قلّ .

وكان الأمر على ذلك إلى زمان الباقر عليه السلام، فأبلغهم قدراً من الأحكام على حسب ما حصل له التمكّن ، ووجد له المصلحة .

ثم من بعده ابنه الصادق عليه السلام، أبلغ قدراً آخر على حسب ما قدر على إظهاره، ووجد المصلحة لإبرازه ، ومع ذلك كان كثير من شيعتهم يعملون بقول مثل أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، معتقدين أنّه شرع الله على الطريقة التي كانوا عليها، والرويّة التي كانوا من قبل فيها ، حتى زجراهم عليهما السلام ومنعاهم ، وحذّراهم عن التحاكم إليهم ، والأخذ بقولهم ، وأمراهم بالرجوع إلى أئمتهم ، وأخذ جميع الأحكام منهم .

وهكذا كان حجج الله من بعدهما ،كانوا يظهرون قدراً من الأحكام ، بل ما أوصلوا إليهم جميع ما كانوا يحتاجون إليه ، ولا بيّنوا لهم جميع جزئيات أحكامهم .

---

(١) تعارض الأدلّة الشرعية ص ٣٤.

نعم ربما قالوا لهم : «كلّ شيء مطلق حتى يرد فيه نهي »[١]، و« لا تنقض اليقين بالشك أبداً »[٢]، وربما قالوا لجمع منهم : « اجتنبوا عن الشبهات ، وتوقّفوا عمّا لا تعلمون واحتاطوا »[٣]، ونظائر ذلك .

ومعلوم أنّ جميع ذلك حكم الله الظاهري .

على[٤] أنّ الأحكام التي أبلغوها لم تكن بأجمعها حكم الله الواقعي ، لأنّهم عليهم السلام كانوا يفتون في حكم شيء واحد بفتاوى مختلفة ، ويحكمون أحكاماً متشتّتة متباينة ، حتى أنّه حصل بسب ذلك بين الشيعة اختلاف عظيم، ومذاهب مختلفة، متكثّرة، متشتّتة ، حتى شكوا ذلك إليهم فقالوا في جوابهم : « نحن جعلناكم كذلك ، واختلافكم من قبلنا، وأنّه خير لنا ولكم »[٥] وأمثال ذلك[٦] .

ولدينا نصوص صريحة عنهم عليهم السلام في فضل التقية ، ويحثّون شيعتهم عليها ويمدحون من عمل بها ، وقد جمع الكليني بعض هذه الأحاديث في باب التقيّة من كتاب الكفر والإيمان من أُصول الكافي[٧] ، نذكر منها ما يلي :

عن معمّر بن خلّاد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن القيام للولاة ؟ فقال : قال أبو جعفر عليه السلام : « التقيّة من ديني ودين آبائي ، ولا إيمان لمن لا تقيّة

---

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٠٨ باب وصف الصلاة من فاتحتها إلى خاتمتها حديث ٢٢.

(٢) التهذيب ج ١ ص ٨ حديث ١١.

(٣) راجع مقبولة عمر بن حنظلة المروية برقم ١٠ من باب اختلاف الحديث من كتاب فضل العلم من الكافي ج ١ ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(٤) بقيّة كلام الوحيد البهبهاني .

(٥) راجع الحديث الخامس من باب اختلاف الحديث من الكافي ج ١ ص ٦٥.

(٦) رسالة الجمع بين الأخبار ضمن الرسائل الأُصولية ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(٧) الكافي ج ٢ ص ٢١٧ ـ ٢٢١.

له »[١].

وعن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « التقيّة في كلّ ضرورة ، وصاحبها أعلم بها حين تنزل »[٢].

وعن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « التقية تِرْسُ الله بينه وبين خلقه »[٣].

وعن أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت ؟ فقال : فيما يجهر فيه بالقراءة ، قال : فقلت له : إنّي سألت أباك عن ذلك فقال : في الخمس كلّها ، فقال رحم الله أبي إنّ أصحاب أبي أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق ، ثم أتوني شُكّاكاً فأفتيتهم بالتقيّة »[٤].

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « قال أبو جعفر عليه السلام في القنوت : إن شئت فاقنت وإن شئت فلا تقنت . قال أبو الحسن عليه السلام : وإذا كانت التقية فلا تقنت ، وأنا أتقلّد هذا »[٥].

٢ ـ عدم حفظ الحديث على وجهه

إنّ لحفظ الحديث وضبط نصّه بمثل ما ورد عنهم عليهم السلام دور كبير في فهم ما كان يقصدونه عليهم السلام من أقوالهم وأفعالهم ، وقد حثّوا شيعتهم على حفظ الحديث وكتابته .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من حفظ من أحاديثنا أربعين حديثاً بعثه الله

---

(١) الكافي ج ٢ ص ٢١٩ باب التقية حديث ١٢.

(٢) الكافي ج ٢ ص ٢١٩ باب التقية حديث ١٣.

(٣) الكافي ج ٢ ص ٢٢٠ باب التقية حديث ١٩.

(٤) الكافي ج ٣ ص ٣٣٩ باب القنوت في الفريضة والنافلة حديث ١٠.

(٥) التهذيب ج ٢ ص ٩١ حديث ٣٤٠.

يوم القيامة عالماً فقيهاً »[١].

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : « القلب يتّكل على الكتابة »[٢].

وعن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « اكتبوا فإنّكم لا تحفظون حتى تكتبوا »[٣].

وقد شرط العلماء في قبول الرواية شروطاً منها الضبط ، قال المحقق الحلّي رحمه الله : «يعتبر في الراوي الضبط ، فإن عرف له السهو غالباً لم يقبل ، وإن عرض نادراً قبل ، لأنّ أحداً لا يكاد يسلم منه ، فلو كان زواله ـ أصلاً ـ شرطاً في القبول لما صحّ العمل إلّا عن معصوم من السهو ، وهذا باطل إجماعاً من العاملين بالخبر »[٤].

وقد بذل الرواة جهداً كبيراً لحفظ الحديث وضبطه وفهمه ، إلّا أنّ طاقة الإنسان محدودة لا تساعده على حفظ كل ما يسمعه ، فينسى بعضه ويخطأ في بعضه الآخر.

وعدم حفظ الحديث على وجهه سبّب الاختلاف في بعض الأحاديث ، ولهذا تصدّى بعض العلماء لتدوين كتب في تفسير الحديث وبيان معانيه ، ومنهم الشيخ الصدوق رحمه الله فإنّه ألّف كتابه « معاني الأخبار » وصدّر كتابه بباب سمّاه بـ« الباب الذي من أجله سمّينا هذا الكتاب كتاب معاني الأخبار » وأورد فيه ثلاثة أحاديث ، الأُولى منها :

عن داود بن فرقد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « أنتم أفقه الناس

---

(١) الكافي ج ١ ص ٤٩ باب النوادر من كتاب فضل العلم حديث ٧.

(٢) الكافي ج ١ ص ٥٢ باب رواية الكتب والحديث حديث ٨.

(٣) الكافي ج ١ ص ٥٢ باب رواية الكتب والحديث حديث ٩.

(٤) معارج الأُصول ص ١٥١.

إذا عرفتم معاني كلامنا ، إنّ الكلمة لتنصرف على وجوه ، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب »[١] .

وروى الكليني بإسناده عن سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال في حديث : « إنّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً ، وصدقاً وكذباً ، وناسخاً ومنسوخاً ، وعامّاً وخاصّاً ، ومحكماً ومتشابهاً ، وحفظاً ووهماً » ثم قال : « وليس كل أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله كان يسأله عن الشيء فيفهم ، وكان منهم من يسأله ولا يستفهمه ، حتى أن كانوا ليحبّون أن يجيء الأعرابي والطاري فيسأل رسول الله صلّى الله عليه وآله حتى يسمعوا »[٢] .

وكان الأئمة عليهم السلام ينبّهون شيعتهم على ما وقعوا فيه من الخطأ وسوء الفهم في أحاديثهم ، فيبيّنون لهم ما قصدوه من كلامهم .

وقد روى الكليني بإسناده عن محمد بن مارد قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : حديث روي لنا أنّك قلت : إذا عرفت فاعمل ما شئت ؟ فقال : قد قلت ذلك ، قال : قلت : وإن زنوا أو سرقوا أو شربوا الخمر ، فقال لي : إنّا لله وإنّا إليه راجعون ، والله ما أنصفونا أن نكون أخذنا بالعمل ووضع عنهم ، إنّما قلت : إذا عرفت فاعمل ما شئت من قليل الخير وكثيره، فإنّه يقبل منك »[٣] .

وروى الصدوق بإسناده عن أبي حمزة الثمالي قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : إياك والرئاسة ، وإياك أن تطأ أعقاب الرجال ، فقلت : جعلت فداك ، أما الرئاسة فقد عرفتها وأما أن أطأ أعقاب الرجال فما ثلثا ما في يدي إلّا ممّا وطأت

---

(١) معاني الأخبار ص ١ .

(٢) الكافي ج ١ ص ٦٢ ـ ٦٤ باب اختلاف الحديث حديث ١ .

(٣) الكافي ج ٢ ص ٤٦٤ باب أنّ الإيمان لا يضرّ معه سيّئة والكفر لا ينفع معه حسنة حديث ٥ .

أعقاب الرجال ، فقال : ليس حيث تذهب ، إيّاك أن تنصب رجلاً دون الحجة ، فتصدّقه في كلّ ما قال »[١] .

وذكر الوحيد البهبهاني من جملة الاختلافات في الحديث أنّ الراوي لا يحسن أن يؤدّي المطلوب من الحديث واستظهر هذا من روايات عمّار الساباطي[٢] .

وقد روى الكليني باسناده عن محمد بن مسلم قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّ عمار الساباطي روى عنك رواية قال : وما هي ؟ قلت : روى أنّ السنّة فريضة ، فقال : أين يذهب ، أين يذهب ، ليس هكذا حدّثته ، إنّما قلت له : من صلّى فأقبل على صلاته لم يحدّث نفسه فيها أو لم يسه فيها أقبل الله عليه ما أقبل عليها ، فربّما رفع نصفها أو ربعها أو ثلثها أو خمسها ، وإنّما أمرنا بالسنّة ليكمل بها ما ذهب من المكتوبة »[٣] .

٣ ـ نقل الحديث بالمعنى

لا شكّ إنّ نقل الحديث بالمعنى كان من العوامل التي سبّبت ظهور الاختلاف في الأحاديث ، وينبغي أن نتعرّض لما قيل في جوازه .

استدلّ القائلون بجواز نقل الحديث بالمعنى بأُمور :

الدليل الأول : إنّ الله تعالى قصّ القصّة الواحدة بألفاظ مختلفة، وحكى معناها عن الأُمم ، ومن المعلوم أنّ تلك القصّة وقعت بغير اللغة العربية ، وإن كانت باللغة العربية، فإنّ الواقع منها يكون بعبارة واحدة ، وذلك دليل على جواز نسبة المعنى إلى القائل وإن اختلفت الألفاظ .

---

(١) معاني الأخبار ص ١٦٩ .

(٢) رسالة الاجتهاد والتقليد ضمن الرسائل الأُصولية ص ٣٠ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٣٦٢ باب ما يقبل من صلاة الساهي حديث ١ .

بهذا الدليل وحده لا يثبت المدّعى ، لأنّ قصص القرآن ليست مثل الرواية عن المعصوم عليه السلام ، لأنّ الله تعالى شأنه عالم بكلّ شيء ولا يخفى عليه مثقال ذرّة وراوي الحديث قد ينسى الجملة الواحدة التي سمعها من المعصوم عليه السلام ، فقياس كلام الراوي على كلام الله تعالى قياس مع الفارق وهو باطل .

الدليل الثاني : يجوز للعجمي أن يترجم الرواية إلى العجمية، وينقلها، فنقل الحديث للعربي بالعربية يكون أولى .

وهذا الدليل أيضاً قاصر عن إثبات المدّعى ، لأنّ العجمي الذي لا يعرف اللغة العربيّة مضطرّ إلى الترجمة، بينما العربي ليس مضطراً إلى النقل بالمعنى ، فما يستدلّ به على جواز الترجمة للعجمي أخصّ من المدّعى ، فلا يثبت المدّعى به .

الدليل الثالث : سيرة الصحابة والسلف الأولين تشهد بأنّهم كانوا كثيراً ما ينقلون معنىً واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك إلّا لأنّ معوّلهم كان على المعنى دون اللفظ .

ويكفي في ضعف هذا الدليل أن نقول : إنّ نقل المعنى الواحد بألفاظ مختلفة لم يكن سببه منحصراً بتجويزهم النقل بالمعنى ، بل قد يكون نتيجة لأسباب اخر، مثل أنّ بعضهم كان يحكي اجتهاده ورأيه وفهمه من النصّ، فيبدّل الكلمات والعبارات، أو أنّ بعضهم كان ينسى النصّ، فيعبّر عنه بكلمات وعبارات تفيد نفس المعنى ، أو أنّ بعضهم كان يحرّف النصّ عناداً منه .

إذن كل واحدة من هذه الاحتمالات تكفي في نفي حصر السبب وإبطال الاستدلال بهذا الدليل .

الدليل الرابع : صحيحة محمد بن مسلم رواها الكليني عن «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير ، عن ابن اذينة ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أسمع الحديث منك فازيد وأنقص ؟ قال : « إن

كنت تريد معانيه فلا بأس »[١].

والجواب إنّ هذا الحديث يتنافى مع موثّقة أبي بصير التي رواها الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن منصور بن يونس ، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله جلّ ثناؤه : ﴿ **الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ** ﴾[٢] ؟ قال : هو الرجل يسمع الحديث فيحدّث به كما سمعه، لا يزيد فيه ولا ينقص منه »[٣].

وهذا الحديث وإن كان موثّقاً، وحتى لو قلنا بأنّ الموثّق لا يعارض الصحيح، لكنّه أقرب للاحتياط، فينبغي الجمع بينهما بأنّ نحمل الصحيحة على الاضطرار، والموثّقة على الاختيار.

ومّما يؤيّد هذا الجمع ما رواه الكيني عن «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن سنان ، عن داود بن فرقد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّي أسمع منك فاريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء، قال : فتتعمّد ذلك ؟ قلت : لا ، فقال : تريد المعاني ؟ قلت : نعم ، قال : لا بأس »[٤].

الدليل الخامس : ما رواه ابن طاوس في كتاب الإجازات بإسناده إلى أبي جعفر محمد بن علي ابن بابويه في كتابه « مدينة العلم » عن أبيه ، عن محمد ابن الحسن ، عن أحمد بن محمد بن الحسن وعلّان ، عن خلف بن حمّاد ، عن ابن

---

(١) الكافي ج ١ ص ٥١ باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب حديث ٢.

(٢) سورة الزمر آية ١٨.

(٣) الكافي ج ١ ص ٥١ باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب حديث ١.

(٤) الكافي ج ١ ص ٥١ باب رواية الكتب والحديث حديث ٣. وعنه في الوسائل ج ٢٧، ص ٨٠ باب ٨ من أبواب صفات القاضي حديث ٣٣٢٥٥.

المختار أو غيره رفعه قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أسمع الحديث منك فلعلّي لا أرويه كما سمعته ، فقال : إذا أصبت الصلب منه فلا بأس، إنّما هو بمنزلة : تعال وهلمّ واقعد واجلس »[١].

وهذا خبر ضعيف لا يصلح أن يكون دليلاً على المدّعى ، ويعارضه ما تقدم في موثَّقة أبي بصير، مضافاً إلى أنّه مخالف للاحتياط .

ويعارضه أيضاً موثَّقة عبد الله بن أبي يعفور التي رواها الكليني عن «عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبان بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله خطب الناس في مسجد الخيف فقال : نضّر الله عبداً سمع مقالتي، فوعاها، وحفظها، وبلّغها من لم يسمعها ، فربّ حامل فقه غير فقيه، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه »[٢].

هذه هي عمدة الأدلّة التي ذكرها القائلون بجواز نقل الحديث بالمعنى ، وهي كما فصّلنا قاصرة عن إثبات المدّعى ، نعم يستظهر من خبر داود بن فرقد الذي تقدّم جواز النقل بالمعنى من غير عمد .

وبناء على هذا يمكننا أن نقول بجواز نقل الحديث بالمعنى لمن نسي النصّ واضطرّ إلى الرواية، لكن يشترط فيه أن يعرف معاني الألفاظ، ويعرف ما يتّحد منها في المعنى والمقصود ،كي لا يضيع مقصود المعصومين عليهم السلام من حديثهم .

---

(١) الوسائل ج ٢٧ ص ١٠٥ باب ٨ من أبواب صفات القاضي حديث ٣٣٣٣٢.

(٢) الكافي ج ١ص ٤٠٣ باب ما أمر النبي صلّى الله عليه وآله بالنصيحة لأئمة المسلمين حديث ١، وعنه في الوسائل ج ٢٧ ص ٨٩ باب ٨ من أبواب صفات القاضي ،حديث ٣٣٢٨٨.

وهـذا الشـرط لم يـتوفّر إلّا لأمـثال مـحمد بـن مسـلم الذي سـمح له الإمـام الصادق عليه السلام بنقل الحديث بالمعنى ، كـما يـعرف هـذا مـن صـحيحته المتقدّمة .

على أنّ البحث عن جواز نقل الحديث بالمعنى وعدمه لا ثمرة له بعد تصنيف الأُصول والكتب، وتدوين الموسوعات الحديثية ، لأنّه لا مبرّر للراوي في نقل الحديث بالمعنى مع وجود هذه المصنّفات بين يديه .

علماً بأنّ جماعة من العلماء قد صرّحوا بجواز نقل الحديث بالمعنى مشروطاً منهم المحقق الحلّي(١) والعلّامة الحلّي(٢) والشهيد الثاني(٣) والشـيخ حسـين والد البهائي(٤) والميرزا القمي(٥) وصاحب الفصول(٦) وغيرهم .

هذا وقد عدّ الوحيد البهبهاني رحمه الله نقل الحديث بالمعنى من جملة أسباب الاختلاف في الحديث، وذكر أنّ الشيعة كانوا يقولون بجوازه ثم أضاف :

« ولا شبهة في أنّ أداء المطلوب بالعبارة ليس بحيث لا يتخلّف ، بل ربما يفهم منّا خلاف المطلوب ، وهذا نـجده مـن كـلامنا وكـلام أهـل العـرف ، بـل الفـضلاء والفقهاء »(٧) .

وذكر الشهيد الصدر رحمه الله أنّ تصرّف الرواة والنقل بالمعنى كان من العوامل التي سبّبت التعارض بين النصوص ، واستشهد بوجود هذا العامل في الروايات

---

(١) معارج الأُصول ص ١٥٣.

(٢) مبادئ الأُصول ص ٢٠٨.

(٣) الدراية ص ١١٢.

(٤) وصول الأخيار ص ١٣٦.

(٥) قوانين الأُصول ص ٤٧٩.

(٦) الفصول الغروية ص ٣٠٨.

(٧) رسالة الاجتهاد والأخبار ضمن الرسائل الأُصولية ص ٣٠.

قائلاً : « وممّا يشهد على وجود هذا العامل في الروايات ما نجده في أحاديث بعض الرواة، بالخصوص من أصحاب الأئمة عليهم السلام من غلبة وقوع التشويش فيها ،حتى اشتهرت روايات عمار الساباطي ـ مثلاً ـ بين الفقهاء بهذا المعنى[١] ، لكثرة ما لوحظ فيها من الارتباك والإجمال في الدلالة، أو الاضطراب والتهافت في المتن في أكثر الأحيان ، وقد صار العلماء يعتذرون في مقام الدفاع عن صحّة ما يصحّ عن طريقه، وعدم قدح اضطراب متنه في اعتباره ، بأنّه من عمّار الساباطي الذي لم يكن يجيد النقل والتصرّف في النصوص لقصور ثقافته اللغوية »[٢] .

٤ ـ قصور الفهم والتسامح في أداء الحديث

إنّ أحاديث المعصومين عليهم السلام مثل كلام الله تعالى فيه عام وخاص ، ومطلق ومقيّد ، ومجمل ومبيّن ، ومحكم ومتشابه ، لا يستطيع كلّ واحد أن يؤدّيها إلّا إذا كان قويّ الفهم والفطنة . غير متسامح ولا متساهل .

ولا شك أنّ أي قصور في فهم الحديث، وأي تسامح في الأداء سيوجب الاختلاف في الأحاديث ، ويشكل فهمها على الآخرين .

وقد ورد عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال : « حديث تدريه خير من ألف حديث ترويه ، ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معاريض كلامنا ، وأنّ الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهاً ، لنا من جميعها المخرج »[٣] .

---

(١) لقد تصدّى العلّامة التستري بذكر فائدة تتضمّن نحو ثمانين رواية من روايات عمار الساباطي التي لم يعمل الأصحاب بها وأضاف : « وأكثر ألفاظ أخباره معقّدة مختلّة النظام » ، راجع قاموس الرجال ج ٨ ص ١٩ ـ ٣١.

(٢) تعارض الأدلّة الشرعية ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) معاني الأخبار ص ٢.

ويقول الوحيد البهبهاني : « ربما كان الراوي تسامح في الإتيان بلفظ العام من دون إظهار المخصّص ، من جهة أن غرضه ليس بيان حال العام ، ولم يكن متوجّهاً إلى إفادة حكمه ، بل أتى به في كلامه لأجل معرفة شيء آخر وجعله وسيلة لبيان أمر آخر ، لكن الراوي عن الراوي ما تفطّن لغرضه ومسامحته ، ونظير هذا أيضاً في العرف كثير »(١) .

وقال التستري ـ بعد أن أورد خبر الإمام الصادق عليه السلام المتقدم قبل قليل ـ : « ويقرب منه أخبار أُخر تنبئ عن غموض كلامهم وصعوبته، على معظم أصحابهم، أو جميعهم، واحتياجهم إلى التأديب حتى يتفقّهوا في دينهم ، فربّ واحد منهم يسمع بعض كلماتهم دون بعض ولا يستقصي جميع ما روي عنهم فيما يتعلّق به الغرض إمّا لعدم تمكّنه من ذلك، أو عدم تفطّنه، أو لتسامحه وقلّة اعتنائه به، فيشتبه عليه الأمر ، وربّ آخر كانت فطنته قاصرة عن فهم دقائق مطالبهم وحقائق مقاصدهم ، وإنّما ألقوا إليه بعض أحاديثهم من باب « ربّ حامل فقه ليس بفقيه وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه »(٢) ، وربما ينقل ما سمعه أو بلغه لغيره بالمعنى بحسب فهمه، فيوقع غيره في الغلط والاشتباه »(٣) .

٥ ـ ضياع القرائن وخروج الكلام من سياقه بتقطيع الحديث

جاء في مادة قرن من المنجد : « قرينة الكلام : ما يصاحبه ويدلّ على المراد به » وجاء فيه أيضاً في مادة سوق : « سياق الكلام : اسلوبه ومجراه ، يقال : وقعت

---

(١) رسالة الجمع بين الأخبار ضمن الرسائل الأُصولية ص ٤٧٤.

(٢) الكافي ج ١ ص ٤٠٣ باب ما أمر النبي صلّى الله عليه وآله بالنصيحة حديث ١، وفيه « فربّ حامل فقه غير فقيه ».

(٣) كشف القناع ص ٧١.

العبارة في سياق الكلام أي مدرجة فيه».

وقال الشهيد الصدر في معنى السياق: «السياق: كلّ ما يكتنف اللفظ الذي نريد فهمه من دوالٍّ أُخرى، سواء كانت لفظية، كالكلمات التي تشكّل مع اللفظ ـ الذي نريد فهمه ـ كلاماً واحداً مترابطاً، أو حالية، كالظروف والملابسات التي تحيط بالكلام، وتكون ذات دلالة في الموضوع»[١].

إنّ لضياع القرائن والسياق أسباب كثيرة، منها الغفلة والنسيان الذين يعانيهما كلّ من لم يكن معصوماً، ومنها التقطيع الذي طرأ على الأحاديث عند تبويبها.

ولا شك أنّ هذا التقطيع كان بدافع صحيح، لأنّ التبويب كان قد يسّر للباحثين بغيتهم، وكفاهم مؤونة الفحص والتفتيش عن طلبتهم، إلّا أنّ هذا النهج في تدوين الحديث في رأي كثير من الأعلام قد خلّف خسائر كبيرة[٢] وزاد في أتعابهم، حيث ضاعت عليهم كثير من القرائن، وخرج كثير من الأحاديث من سياقها ومجراها وظروفها، وهذا ممّا سبب وقوع الاختلاف في الأحاديث.

قال الوحيد البهبهاني: «إنّ المحدّثين والفقهاء قطّعوا الأحاديث الواردة في الأُصول، وجعلوا كل قطعة منها في باب، حين بوّبوا الكتب وعنونوا الأبواب.

لكن ذهلوا عن أنّ التقطيع ربما يوجب تغيّر المعنى، وكان بخيالهم أنّ المعنى لم يتغيّر، إمّا لرسوخه في خواطرهم، أو لأنّ أُصولهم كانت في نظرهم أو غير ذلك، فإنّا نرى أنّ الفقهاء ربما يوردون الحديث من الكتب الأربعة بحذف قليل من صدره أو ذيله، فنرى أنّ المقصود يتفاوت بسببه، فإذا كان مثل هذا الحذف

---

(١) المعالم الجديدة ص ١٤٣، ودروس في علم الأُصول ـ الحلقة الأُولى ـ ص ٢١٤.

(٢) هذه دعوى قد بالغوا فيها كثيراً، لأنّ المدوّنين لهذه المجاميع هم علماء يعرفون دور القرائن في فهم المعنى، ويعرفون دور السياق الكلامي، فلا يعقل من مثل الكليني أن يغفل عن هذا.

القليل والتقطيع السهل يورث الاختلاف فما ظنّك بما ارتكبوا »[١] .

وقال الشهيد الصدر : « ومن جملة ما يكون سبباً في نشوء التعارض بين النصوص أيضاً ضياع كثير من القرائن المكتنف بها النصّ أو السياق الذي ورد فيه ، نتيجة للتقطيع أو الغفلة في مقام النقل والرواية ، حتى كان يرد أحياناً التنبيه على ذلك من قبل الإمام نفسه ،كما في الحديث الوارد في المسألة الفقهية المعروفة « ولاية الأب على التصرّف في مال الصغير » حيث كان يستدلّ أصحابه على ولايته بما كان يروى عن النبي صلّى الله عليه وآله : « أنت ومالُك لأبيك » فجاء في رواية الحسين بن أبي العلاء أنّه قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما يحلّ للرجل من مال ولده ؟ قال : قوته بغير سرف إذا اضطرّ إليه ، قال : قلت له : فقول رسول الله صلّى الله عليه وآله للرجل الذي أتاه فقدّم أباه فقال له : « أنت ومالُك لأبيك ؟ » فقال : إنّما جاء بأبيه إلى النبي صلّى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله هذا أبي، وقد ظلمني ميراثي من أُمّي ، فأخبره الأب أنّه قد أنفقه عليه وعلى نفسه ، فقال : « أنت ومالُك لأبيك »، ولم يكن عند الرجل شيء ، أفكان رسول الله صلّى الله عليه وآله يحبس الأب للإبن »[٢] ؟

فقد حاول الإمام عليه السلام أن ينبّه في هذه الرواية على أنّ الحديث المنقول عن النبي صلّى الله عليه وآله قد جرّد من سياقه، وما كان يحتفّ به من القرائن التي يتغيّر على أساسها المدلول .

فإنّ قوله صلّى الله عليه وآله : « أنت ومالُك لأبيك » لو كان صادراً مجرّداً عن ذلك السياق أمكن أن يكون دليلاً على حكم شرعي ، هو ولاية الأب على أموال

---

(١) رسالة الجمع بين الأخبار ضمن الرسائل الأُصولية ص ٤٧٥ .

(٢) الكافي ج ٥ ص ١٣٦ باب الرجل يأخذ من مال ولده حديث ٦. وعنه في الوسائل ج ١٧ ، ص ٢٦٥ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به حديث ٢٢٤٨٦ .

ابنه بل نفسه أيضاً، ولكنّه حينما ينظر إليه في ذلك السياق لا يعدو أن يكون مجرد تعبير أدبي أخلاقي »[١].

هذا وقد فصّلنا الكلام عمّا ذكر بشأن التقطيع ونفي الطعن عن الأعلام رضوان الله عليهم بسبب تقطيعهم للحديث في أحد دروسنا الماضية.

أحاديث صدرت عنهم عليهم السلام عن تقيّة

قال صاحب الحدائق: «المقدمة الأولى غير خفي على ذوي العقول من أهل الإيمان وطالبي الحق من ذوي الأذهان ما بلي به هذا الدين من أولئك المردة المعاندين بعد موت سيد المرسلين، وغصب الخلافة من وصيّه أمير المؤمنين، وتواثب أولئك الكفرة عليه، وقصدهم بأنواع الأذى و الضرر اليه، وتزايد الأمر شدّة بعد موته صلوات الله عليه، وما بلغ إليه حال الأئمّة صلوات الله عليهم من الجلوس في زاوية التقيّة، والإغضاء على كل محنة وبليّة، وحثّ الشيعة على استشعار شعار التقيّة، والتدّين بما عليه تلك الفرقة الغويّة، حتى كورت شمس الدين النيّرة، وخسفت كواكبه المقمرة، فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلّا القليل، لامتزاج أخباره بأخبار التقيّة، كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام وعلم الأعلام محمد بن يعقوب الكليني نوّر الله تعالى مرقده في جامعه الكافي، حتى أنّه قدّس سرّه تخطأ العمل بالترجيحات المرويّة عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الردّ والتسليم للأئمّة الأبرار.

فصاروا صلوات الله عليهم ـ محافظة على أنفسهم وشيعتهم ـ يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعدّدة وإن لم يكن بها قائل من المخالفين، كما هو ظاهر لمن

---

(١) تعارض الأدلة الشرعية ص ٣٠ ـ ٣١.

تتبّع قصصهم وأخبارهم وتحدّى سيرهم وآثارهم .

وحيث أنّ أصحابنا رضوان الله عليهم خصّوا الحمل على التقيّة بوجود قائل من العامّة، وهو خلاف ما أدّى إليه الفهم الكليل والفكر العليل من أخبارهم صلوات الله عليهم، رأينا أن نبسط الكلام بنقل جملة من الأخبار الدالّة على ذلك، لئلّا يحملنا الناظر على مخالفة الأصحاب من غير دليل، وينسبنا الى الضلال و التضليل»[١]، ثمّ أورد أحاديث بهذا الشأن .

هذا وأمثاله ما يمكن أن يستدلّ به على وجود أحاديث بين أحاديثنا صدرت عنهم عليهم السلام تقيّة، وهذا لا ينفي الحاجة إلى الجرح والتعديل .

الفرق بين الجرح والتعديل وبين الشهادة بصحّة الروايات

قال صاحب الحدايق:

«ان التوثيق والجرح الذي بنوا عليه تنويع الأخبار إنّما أخذوه من كلام القدماء، كذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواة من المدح والذمّ إنما أخذوها عنهم، فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما صحّحوه من الأخبار واعتمدوه وضمنوا صحّته ؟، كما صرح به جملة منهم، كما لا يخفى على من لاحظ ديباجتي الكافي والفقيه وكلام الشيخ في العدّة وكتابي الأخبار، فإن كانوا ثقاتاً عدولاً في الأخبار بما أخبروا به ففي الجميع، وإلّا فالواجب تحصيل الجرح والتعديل من غير كتبهم وأنّى لهم به»[٢] .

ويمكن الجواب عن هذا بأنّ من المؤكّد أنّ تصحيحهم لكتبهم كان قد تمّ وفقاً لمعايير قد حصلوا عليها من غير هذه الأحاديث، وإلّا لتوقّف الشيء على نفسه .

---

(١) – الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٥ .

٢ – الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٦ .

ومن هذا المنطلق يجب أن يبحث عن هذه النصوص في غير هذه الكتب التي شهدوا بصحّتها، أي تبحث عنها في كتب الجرح والتعديل.

مضافاً الى وجود التعارض في هذه الكتب المصحّحة.

قال صاحب الجواهر في مقدّمة الكتاب:

«إنّي قد رأيت «كتاب الشرائع» من مصنّفات الإمام المحقّق المدقّق نجم الملّة والدين أسكنه الله في أعلى علّيّين قرآناً في الأحكام الشرعيّة، وفرقاناً في العلوم الفقهيّة، فائقاً من تقدّمه إحاطة وجزالة وإتقاناً، وأنموذجاً لمن تأخّر عنه ولساناً. وكثيراً ما كنت أتمنّى وأرجو من الله سبحانه فضلاً منه ومنّاً أن أمزجة بشرح يكشف للناظرين لثام قواعده، ويفتق أكمام شقائقه، ويخرج للعارفين كنوز فوائده، ويوضح للمتأمّلين رموز دقائقه، ويعرف الماهر الخبير انطباق المسائل على قواعدها، وارتباط الدلائل بمقاصدها، ويوقف الناقد البصير على مزالّ أقدام شرّاحه، ويرفع الاجمال، ويدفع الإشكال عن المطالب بحسن تحريره وإيضاحه، ويشتمل على ذكر الأقوال ومستندها بأوجز عبارة، ويبيّن الحال في تزييف غير معتمدها تصريحاً وإشارة»[1].

ولا شكّ بأنّ عبارة «تزييف غير معتمدها» تؤكّد بأنّ صاحب الجواهر يؤمن بوجود فتاوى مزيّفة، هي تعارض الفتاوى الصحيحة.

ما استدلّ به على عدم ناقضيّة مسّ الميت للوضوء

قال الكليني: «علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمّ قوماً فصلّى بهم ركعة ثم مات ؟ قال: يقدّمون رجلاً آخر ويعتدّون بالركعة ويطرحون الميت خلفهم ويغتسل من

---

(١) – جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ج ١ ص ٣.

مسّه»[١].

قد يظهر من هذا عدم ناقضيّة المسّ للوضوء، وإلّا لما أمرهم الإمام عليه السلام أن يعتدّوا بالركعة، ولم يأمرهم عليه السلام بالوضوء مع الغسل.

لكن هذا الحديث على رغم صحّته قد أعرض عنه أكثر الأصحاب.

هذا وقد عبّر عنه صاحب الجواهر بـ«صحيح الحلبي»، ثمّ فسّره وقال: «وكيف كان فلا ينبغي الإشكال في ضعفه»[٢].

وعبّر عنه صاحب الحدائق بـ«صحيحة الحلبي»[٣].

وعبّر عنه العلّامة المجلسي بـ«حسن» لوقوع إبراهيم بن هاشم في طريقه وهو لم يوثّقه أحد من أصحاب الجرح والتعديل، بل وثّقه ابن طاوس حيث ذكره ضمن سند حديث أورده في فلاح السائل وقال: «وراة الحديث ثقات بالاتّفاق»[٤].

ونفس هذا الحديث رواه الطوسي قائلاً: «محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد[٥] عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله ع في رجل أم قوما فصلى بهم ركعة ثم مات قال يقدمون رجلا آخر و يعتدون بالركعة و يطرحون الميت خلفهم و يغتسل من مسه»[٦].

---

(١) – الكافي ٣ / ٣٨٣ / الصلاة / الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته / ٩.

(٢) – جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ج ١ ص ٣٢.

(٣) – الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ٢ ص ٢١٢.

(٤) – فلاح السائل ص ١٥٨.

(٥) – هو أحمد بن محمد خالد البرقي، ويؤكّده كثرة روايات محمد بن أحمد بن يحيى هذا عن أحمد بن محمد بن خالد، تجدها في أسانيد كتاب التهذيب ج ٥ ص ٤٧٨ فما بعد.

(٦) – تهذيب الأحكام ٣ / ٤٣ / أحكام الجماعة وأقل الجماعة وصفة الإمام .../ ٦٠ وعنه في الوسائل ذيل رقم ١٠٩٥٧.

وعبّر عنه العلّامة المجلسي بـ«صحيح»[١].

وأورده العلّامة الحلّي في المنتهى قائلاً: «وروى الشيخ في الصحيح عن عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام»[٢] ثمّ أورد الحديث.

وقال صاحب المدارك: «رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد الله الحلبي »[٣].

وقال المحقّق السبزواري: «رواه الشيخ عن عبيد الله الحلبي في الصحيح»[٤].

يعرف من هذا أنّ من صحّح هذا الحديث يكون ممّن رجّح توثيق الطوسي بحقّ محمد بن خالد البرقي هذا[٥] على وصف النجاشي له بـ«كان ضعيفاً في الحديث»[٦].

تصحيحات العلّامة الحلّي لطرق الصدوق والطوسي

قال العلّامة الحلّي: «اعلم أن الشيخ الطوسي رحمه الله ذكر أحاديث كثيرة في كتاب التهذيب والاستبصار عن رجال لم يلق زمانهم، وإنّما روى عنهم بوسائط وحذفها في الكتابين، ثم ذكر في آخرهما طريقه إلى كلّ رجل رجل ممّا ذكره في الكتابين، وكذلك فعل الشيخ أبو جعفر ابن بابويه.

ونحن نذكر في هذه الفائدة على سبيل الإجمال صحّة طرقهما إلى كلّ واحد واحد ممّن يوثق به أو يحسن حاله أو وثق وإن كان على مذهب فاسد ولم يحضرني حاله، دون من تردّ روايته ويترك قوله، وإن كان فاسد الطريق ذكرناه وإن

---

(١) - راجع ملاذ الأخيار ج ٤ ص ٧٢٩.

(٢) - منتهى المطلب ج ٦ ص ٢٨٣.

(٣) - مدارك الأحكام ج ٤ ص ٣٦٢.

(٤) - ذخيرة المعاد ج ٢ ص ٣٦٣.

(٥) - راجع رجال الطوسي ص ٣٨٦.

(٦) - راجع رجال النجاشي ص ٣٣٥.

كان في الطريق من لا يحضرنا معرفة حاله من جرح أو تعديل تركناه أيضاً، كلّ ذلك على سبيل الإجمال، إذ التفصيل موكول إلى كتابنا الكبير، وإنّما قصدنا ذلك للاختصار ولبلوغ الغاية بمعرفة صحّة طرقهما وفسادها بذلك»[١].

بدايات أسانيد الفقيه

لقد أوردنا في هذه القائمة أسماء جميع من ذكروا في بدايات الأسانيد التي جاءت في كتاب من لا يحضره الفقيه، وميّزنا من ذكر منها في مشيخة الفقيه بعلامة «●»، ومن لم يذكر فيها بعلامة «□».

ثمّ أوردنا على يسار السطر وصف العلّامة الحلّي لطرق الصدوق إلى كلّ واحد منهم، أخذناها من الفائدة الثامنة من كتابه خلاصة الأقوال.

□ **آدم بن إسحاق**

● **أبان بن تغلب**

● **أبان بن عثمان**[٢] ..... صحيح

● **إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال**

● **إبراهيم بن أبي البلاد**[٣] ..... صحيح

---

١ – خلاصة الأقوال ص ٢٧٥.

٢ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن أبان بن عثمان فقد رويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد وأيوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ومحمد بن عبد الجبار كلّهم، عن محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عن أبان بن عثمان الأحمر»، مشيخة الفقيه ص ٨٣.

٣ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي البلاد فقد رويته عن أبي رحمه الله، عن ☜

● **إبراهيم بن أبي زياد الكرخي**[١] ..... صحيح

● **إبراهيم بن أبي محمود**[٢] ..... صحيح

● **إبراهيم بن أبي يحيى المدائني**[٣] ..... قوي

● **إبراهيم بن سفيان**[٤] ..... ضعيف

☜ عبد الله، بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن إبراهيم بن أبي البلاد ويكنّى أبا إسماعيل»، مشيخة الفقيه ص ٦٨.

١ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه ، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي»، مشيخة الفقيه ص ٦١.

٢ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي محمود فقد رويته، عن محمد بن علي ما جيلويه رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عن إبراهيم بن أبي محمود، ورويته عن أبي رضي الله عنه، عن الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود، ورويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله ومحمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود»، مشيخة الفقيه ص ١٤.

٣ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي يحيى المدائني فقد رويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ظريف بن ناصح، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدائني»، مشيخة الفقيه ص ٩٧.

هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني، للمزيد راجع أسانيد كتاب الكافي ج ٢ ص ٢٦١.

٤ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن سفيان فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن إبراهيم بن سفيان»، مشيخة الفقيه ص ١٠٢.

علماً بأنّه جاء حديث في المحاسن ج ٢ ص ١٨٠ حديث ٦ من باب إجابة الدعوات وفي سنده: «الحسن بن علي بن يقطين، عن إبراهيم بن سفيان بن براز، عن داود الرقي»، هذا ولم يذكر إبراهيم بن سفيان في الأُصول الرجالية .

- **إبراهيم بن عبد الحميد**[١] ..... حسن
- **إبراهيم بن عثمان أبو أيوب الخزاز**[٢] ..... صحيح
- **إبراهيم بن عمر اليماني**[٣] ..... صحيح
- **إبراهيم بن محمد الثقفي**[٤] ..... ضعيف
- **إبراهيم بن محمد الهمداني**[٥] ..... صحيح

---

١ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن عبد الحميد فقد رويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم، عن إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي ، ورويته أيضاً عن أبي رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد»، مشيخة الفقيه ص ٥٥.

٢ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن أبي أيوب الخزاز فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه ، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز، ويقال إنّه إبراهيم بن عيسى»، مشيخة الفقيه ص ٦٨.

٣ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن عمر فقد رويته عن أبي رضي الله عنه ، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني»، مشيخة الفقيه ص ٩٥.

٤ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن محمد الثقفي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه ، عن عبد الله بن الحسين المؤدب، عن أحمد بن علي الإصفهاني، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، ورويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن أحمد بن علوية الإصفهاني، عن إبراهيم بن محمد الثقفي»، مشيخة الفقيه ص ١٢٦.

٥ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن محمد الهمداني فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن إبراهيم بن محمد الهمداني»، مشيخة الفقيه ص ٧٩.

● **إبراهيم بن مهزيار**[١] ..... حسن

● **إبراهيم بن ميمون**[٢]

□ **إبراهيم بن نعيم أبو الصباح الكناني**

● **إبراهيم بن هاشم**[٣] ..... صحيح

● **أحمد بن أبي عبد الله البرقي**[٤]

□ **أحمد بن إسحاق بن سعد**

● **أحمد بن الحسن الميثمي**[٥]

---

١ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن مهزيار فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار»، مشيخة الفقيه ص ٤٤.

٢ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن ميمون فقد رويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن معاوية بن عمار، عن إبراهيم بن ميمون بياع الهروي مولى آل الزبير»، مشيخة الفقيه ص ٦٣.

٣ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن إبراهيم بن هاشم فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما ، عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً، عن إبراهيم بن هاشم، ورويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم»، مشيخة الفقيه ص ١٣٣.

٤ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي فقد رويته عن أبي ومحمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنهما، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي»، مشيخة الفقيه ص ٢٦.

وقال أيضاً: «وما كان فيه عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ورويته أيضاً عن أبي ومحمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنهما، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي»، مشيخة الفقيه ص ٥٥.

٥ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن الميثمي فقد رويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه ،

● **أحمد بن عائذ**[١] ..... صحيح

● **أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي**[٢] ..... صحيح

● **أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي**[٣]

● **أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري**[٤] ..... صحيح

● **أحمد بن محمد بن مطهر**[٥] ..... صحيح

□ **أحمد بن النضر**

● **أحمد بن هلال**

● **إدريس بن زيد** ..... حسن

☜ عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أحمد بن الحسن الميثمي»، مشيخة الفقيه ص ١٣١.

١ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن أحمد بن عائذ فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائذ»، مشيخة الفقيه ص ١٢٥.

٢ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطي فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله والحميري جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطي، ورويته عن أبي ومحمد بن على ماجيلويه رضي الله عنهما، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطي»، مشيخة الفقيه ص ١٨.

٣ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني فقد رويته عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه، عن أحمد بن سعيد الهمداني الكوفي مولى بنى هاشم»، مشيخة الفقيه ص ١٣٥.

٤ – قال الصدوق: «وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري رضي الله عنه، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري»، مشيخة الفقيه ص ١١٢.

٥ – لم يذكر في بداية سند.

● **إدريس بن عبد الله القمي** ..... صحيح

● **إدريس بن هلال** ..... ضعيف

□ **إسحاق بن جرير**

● **إسحاق بن عمار** ..... صحيح، إلّا أنّ في إسحاق قولاً

● **إسحاق بن يزيد**

● **أسماء بنت عميس**

● **إسماعيل بن أبي زياد مسلم السكوني = إسماعيل بن مسلم**

● **إسماعيل بن أبي فديك**

● **إسماعيل بن جابر** ..... صحيح

● **إسماعيل الجعفي**

● **إسماعيل بن رباح** ..... صحيح

□ **إسماعيل بن سعد**

● **إسماعيل بن عيسى** ..... صحيح

● **إسماعيل بن الفضل**

● **إسماعيل بن مسلم أبي زياد السكوني**، أتوقّف في طريقه[1] إلى إسماعيل بن مسلم السكوني

● **إسماعيل بن مهران**

---

١ ـ قال الطوسي في الفهرست ص ٣٣: «إسماعيل بن أبي زياد السكوني ويعرف بالشعيري أيضاً ـ واسم أبي زياد مسلم ـ له كتاب كبير، وله كتاب النوادر.

أخبرنا برواياته ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن السكوني.

وأخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم الشعيري السكوني».

● **إسماعيل بن همام**

● **الأصبغ بن نباتة** ..... ضعيف

● **أُميّة بن عمرو**

● **أنس بن محمد**

● **أيوب بن أعين**

● **أيوب بن الحر** ..... صحيح

□ **أيوب بن راشد**

● **أيوب بن نوح** ..... صحيح

● **بحر السقا** ..... صحيح

□ **بريد بن معاوية العجلي**

● **بزيع المؤذن**

● **بشار بن يسار** ..... ضعيف

● **بشير النبال**

□ **بكار بن أبي بكر**

● **بكار بن كردم**

● **بكر بن صالح**

● **بكر بن محمد الأزدي** ..... صحيح

● **بكير بن أعين** ..... حسن

● **بلال**[1]

● **ثابت بن دينار أبو حمزة الثمالي** ..... قوي

● **ثعلبة بن ميمون** ..... صحيح

---

١ – لم يذكر في بداية سند.

● **ثوير بن أبي فاختة** ..... صحيح

● **جابر بن إسماعيل**

● **جابر بن عبد الله الأنصاري**، أتوقّف في طريقه[١] إلى جابر بن عبد الله الأنصاري

● **جابر بن يزيد الجعفي** ..... ضعيف

● **جراح المدايني**

● **جعفر بن بشير** ..... صحيح

● **جعفر بن عثمان**

● **جعفر بن القاسم**..... صحيح

□ **جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي**

● **جعفر بن محمد بن يونس** ..... حسن

● **جعفر بن ناجية** ..... صحيح

● **جميل بن دراج**

□ **جميل بن صالح**

● **جهم بن أبي جهم**

● **جويرية بن مسهر**

● **حارث بياع الأنماط**..... ضعيف

● **الحارث بن المغيرة النصري** ..... صحيح

● **حبيب بن المعلى**..... صحيح

□ **حديد بن حكيم**

● **حذيفة بن منصور**..... ضعيف

---

١ – لم يذكر الصدوق في المشيخة طريقا إلى جابر بن عبد الله الأنصاري.

● **حريز بن عبد الله**[١] ..... صحيح

□ **حسان الجمال**

□ **الحسن التفليسي**

● **الحسن بن الجهم** ..... حسن

● **الحسن بن راشد**

الحسن بن راشد البغدادي

● **الحسن بن زياد الصيقل**

● **الحسن بن السري** ..... صحيح

□ **الحسن بن عطية**

● **الحسن بن علي بن أبي حمزة**

● **الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي**

● **الحسن بن علي بن فضال** ..... صحيح

● **الحسن بن علي بن النعمان** ..... صحيح

● **الحسن بن علي الوشاء** ..... صحيح

● **الحسن بن قارن**

● **الحسن بن محبوب** ..... صحيح

□ **الحسن بن موسى بن جعفر عليهما السلام**

□ **الحسن بن موسى الخشاب**

● **الحسن بن هارون** ..... قوي

● **الحسين بن أبي العلاء** ..... ضعيف

● **الحسين بن حماد** ..... قوي

---

١ – ذكر في الخلاصة مرّتين.

□ **الحسين بن خالد**

● **الحسين بن زيد**

● **الحسين بن سعيد** ..... صحيح[١]

□ **الحسين بن عبد الله الأرجاني**

□ **الحسين بن عثمان الأحمسي**

□ **الحسين بن علوان**

● **الحسين بن محمد القمي**

● **الحسين بن المختار القلانسي**

□ **الحسين بن مسلم**

□ **الحسين بن هاشم المكاري**

□ **الحسين بن يزيد النوفلي**

□ **الحسين بن يسار**

● **حفص بن البختري** ..... صحيح

● **حفص بن سالم أبو ولاد الحناط**..... صحيح[٢]

□ **حفص بن عمر**

● **حفص بن غياث النخعي**

● **حكم بن حكيم بن أخي خلاد** ..... صحيح

□ **الحكم بن مسكين**

---

١ – الخلاصة ص ٢٨٠ وفيه: «محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد»، والحسين بن الحسن بن أبان لم يوثّق، ولم يذكر في باب الحسين من الخلاصة.

٢ – ذكر في العلّامة مرّة بعنوان «جعفر بن سالم» وأُخرى بعنوان «حفص بن سالم أبو ولاد الحناط مولى بني مخزوم»، الخلاصة ص ٢٧٩.

□ حماد

□ حماد بن بشير

● حماد بن عثمان ..... صحيح

● حماد بن عمرو

● حماد بن عيسى ..... صحيح

□ حماد اللحام

● حماد النوا ..... ضعيف

● حمدان بن الحسين

● حمدان الديواني ..... حسن

□ حمران بن أعين

● حمزة بن حمران ..... صحيح

□ حمزة بن محمد

● حميد بن المثنّى أبو المغرا ..... قوي

● حنان بن سدير ..... صحيح

● خالد بن أبي العلاء الخفاف ..... صحيح

□ خالد بن حجاج الكرخي

● خالد بن ماد القلانسي

● خالد بن نجيح ..... صحيح

● خليد بن أوفى أبو الربيع الشامي

● داود بن أبي يزيد ..... صحيح[1]

---

١ – ذكره العلّامة مرّة بعنوان «داود بن يزيد» وأُخرى بعنوان «داود بن أبي يزيد»، الخلاصة ص ٢٧٨ و ٢٨١.

● **داود بن إسحاق** ..... ضعيف

● **داود بن الحصين**

● **داود بن سرحان** ..... صحيح

● **داود الصرمي** ..... صحيح

● **داود بن القاسم أبو هاشم الجعفري**

● **داود بن كثير الرقي**

● **درست بن أبي منصور** ..... صحيح

● **ذريح بن يزيد المحاربي** ..... حسن

● **ربعي بن عبد الله** ..... صحيح

● **رفاعة بن موسى** ..... صحيح

● **روح بن عبدالرحيم**

● **رومي بن زرارة**

● **الريان بن الصلت** ..... حسن

● **زرارة بن أعين** ..... صحيح

● **زرعة بن محمد الحضرمي** ..... صحيح، وأنّ زرعة فاسد المذهب إلّا أنّه ثقة

● **زكريا بن آدم** ..... صحيح

● **زكريا بن إدريس أبو جرير** ..... حسن

● **زكريا بن مالك الجعفي**

□ **زكريا بن محمد المؤمن**

● **زكريا النقاض**

● **زياد بن سوقة** ..... صحيح

□ **زياد بن عيسى الحذاء**

● **زياد بن مروان القندي**

● زياد بن المنذر أبو الجارود
● زيد الشحام
● زيد بن علي بن الحسين عليه السلام
● سالم بن مكرم أبو خديجة
● سدير الصيرفي
□ السري
□ سعد بن إسماعيل
□ سعد بن الحسن
□ سعد بن سعد الأشعري
● سعد بن طريف
● سعد بن عبد الله ..... صحيح
□ سعد بن مالك أبو سعيد الخدري
● سعدان بن مسلم واسمه عبد الرحمان بن مسلم ..... صحيح
● سعيد بن عبد الله الأعرج ..... قوي
□ سعيد بن المسيب
● سعيد النقاش ..... ضعيف
● سعيد بن يسار
□ سلمان الفارسي
● سلمة بن تمام
● سلمة بن الخطاب
□ سليمان بن جعفر البصري
● سليمان بن جعفر الجعفري ..... صحيح
● سليمان بن حفص المروزي

● سليمان بن خالد ..... حسن

● سليمان بن داود المنقري..... صحيح

● سليمان بن عبد الله الديلمي

● سليمان بن عمرو

□ سليمان الفراء

□ سليم بن قيس الهلالي

● سماعة بن مهران ..... حسن

□ السندي بن شاهك

● سويد القلا..... صحيح

□ سهل بن زياد الآدمي

● سهل بن اليسع..... حسن

● سيف التمار

● سيف بن عميرة

□ شريف بن سابق التفليسي

● شعيب بن واقد

□ شعيب بن يعقوب

● شهاب بن عبد ربه ..... صحيح

● صالح بن الحكم

□ صالح بن سعيد

● صالح بن عقبة

□ صالح بن ميثم

● الصباح بن سيابة ..... صحيح

□ صباح المزني

● صفوان بن مهران الجمال ..... صحيح
● صفوان بن يحيى ..... حسن
□ الضحاك الحضرمي
□ ضريس الكناسي
□ طريف بن سنان الثوري
● طلحة بن زيد
□ طلحة السلمي
□ ظالم بن ظالم الدؤلي
□ ظريف بن ناصح
● عائذ الأحمسي ..... صحيح
□ عائشة
● عاصم بن حميد ..... حسن
● عامر بن عبد الله بن جذاعة
● عامر بن نعيم القمي ..... صحيح
□ عباد بن كثير البصري
□ العباس بن بكار الضبي
● العباس بن عامر
● العباس بن معروف ..... صحيح
● العباس بن هلال
● عبد الأعلى مولى آل سام ..... صحيح
● عبد الله بن أبي يعفور ..... صحيح
● عبد الله بن بكير ..... قوي
● عبد الله بن جبلة ..... صحيح

● عبد الله بن جعفر الحميري ..... صحيح

● عبد الله بن جندب ..... حسن

● عبد الله بن الحكم..... ضعيف

● عبد الله بن حماد الأنصاري ..... ضعيف

□ عبد الله بن زرارة

● عبد الله بن سليمان

● عبد الله بن سنان..... صحيح

□ عبد الله بن الصلت القمي

□ عبد الله بن عجلان السكوني

□ عبد الله بن علي

عبد الله بن علي الحلبي = عبيد الله بن علي الحلبي

□ عبد الله بن عمر

● عبد الله بن فضالة ..... ضعيف

● عبد الله بن القاسم

● عبد الله بن لطيف التفليسي

● عبد الله بن محمد الجعفي..... صحيح

□ عبد الله بن محمد الحجال

● عبد الله بن محمد الحضرمي أبو بكر..... صحيح

● عبد الله بن مسكان ..... صحيح

● عبد الله بن المغيرة..... حسن

● عبد الله بن ميمون..... حسن

● عبد الله بن يحيى الكاهلي ..... صحيح

● عبد الحميد الأزدي

● **عبد الحميد بن عواض الطائي** ..... صحيح

● **عبد الرحمان بن أبي عبد الله** ..... صحيح

● **عبد الرحمان بن أبي نجران** ..... صحيح[١]

□ **عبد الرحمان بن أبي هاشم البجلي**

□ **عبد الرحمان بن أعين**

● **عبد الرحمان بن الحجاج** ..... صحيح

□ **عبدالرحمان بن سيابة**

● **عبد الرحمان بن كثير**

عبد الرحمان بن مسلم = سعدان بن مسلم

● **عبد الرحيم القصير**

□ **عبد السلام بن صالح الهروي**

● **عبد الصمد بن بشير**

□ **عبد الصمد بن محمد**

● **عبد العظيم بن عبد الله الحسني**

● **عبد الغفار بن القاسم أبو مريم الأنصاري** صحيح، وإن كان في طريقه أبان بن عثمان، وهو فطحي، لكن الكشي قال: إنّ العصابة أجمعت على تصحيح ما يصحّ عنه

● **عبد الكريم بن عتبة** ..... قوي

● **عبد الكريم بن عمرو** ..... صحيح، وعبد الكريم واقفي، ثقة

● **عبد الملك بن أعين**

● **عبد الملك بن عتبة الهاشمي** ..... قوي

---

١ - ذكره العلّامة مرّتين بعنوان «عبد الرحمان بن أبي نجران»، راجع الخلاصة ص ٢٧٧ و ٢٨٠.

● عبد الملك بن عمرو

● عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري

□ عبد الواحد بن المختار الأنصاري

● عبيد بن زرارة

● عبيد الله بن علي الحلبي ..... صحيح

● عبيد الله المرافقي

● عبيد الله بن الوليد الوصافي

● عثمان بن زياد

□ عثمان بن عيسى

● عطاء بن السائب

□ عقبة بن خالد

□ العلاء

● العلاء بن رزين..... صحيح

● العلاء بن سيابة ..... صحيح

□ العلاء بن الفضيل

□ علي بن إبراهيم بن هاشم

● علي بن أبي حمزة

● علي بن أحمد بن أشيم

● علي بن إدريس

● علي بن أسباط..... صحيح

● علي بن إسماعيل الميثمي..... صحيح

● علي بن بجيل

● علي بن بلال ..... حسن

● **علي بن جعفر** ..... صحيح

● **علي بن حسان الواسطي** ..... صحيح

□ **علي بن الحسن بن علي بن فضال**

● **علي بن الحكم**..... صحيح

● **علي بن رئاب** ..... صحيح

● **علي بن الريان بن الصلت** ..... حسن

□ **علي بن سعيد**

● **علي بن سويد** ..... صحيح

□ **علي الصائغ**

● **علي بن عبدالعزيز**

● **علي بن عطية**.. وطريقه إلى علي بن عطية الأصمّ الحنّاط الكوفي فيه علي بن حسّان، وهو مشترك بين إثنين، فإن كان الواسطي فالطريق صحيح، وإن كان الهاشمي فهو ضعيف

● **علي بن غراب**

● **علي بن الفضل الواسطي** ..... حسن

● **علي بن محمد الحضيني**..... ضعيف

● **علي بن محمد النوفلي**

● **علي بن مطر**..... ضعيف

● **علي بن مهزيار**..... قوي

● **علي بن ميسرة**..... صحيح

● **علي بن النعمان**..... صحيح

علي بن نعمان الرازي = نعمان الرازي

● **علي بن يقطين**..... صحيح

● **عمار بن مروان الكلبي**..... صحيح

● **عمار بن موسى الساباطي**. قوي[١]، وفيه[٢] أحمد بن الحسن بن فضال، وهو فاسد المذهب، ثقة

عمار بن نعيم القمي = عامر بن نعيم القمي

□ **عمر بن إبراهيم**

● **عمر بن أبي شعبة**

● **عمر بن أُذينة** ..... صحيح

● **عمر بن حنظلة**

□ **عمر صاحب الكرابيس**

● **عمر بن قيس الماصر**

● **عمر بن يزيد** ..... صحيح

● **عمران بن علي الحلبي**..... صحيح

● **عمرو بن أبي المقدام**

عمرو بن ثابت = عمرو بن أبي المقدام

● **عمرو بن جميع**

● **عمرو بن خالد**

---

١ – ذكره العلّامة مرّة بعنوان «عمار الساباطي» وأُخرى بعنوان «عمار بن موسى الساباطي»، راجع الخلاصة ص ٢٧٦ و ٢٨٠.

٢ ـ قال الطوسي في الفهرست ص ٣٣٥: «عمار بن موسى الساباطي، وكان فطحياً، له كتاب كبير، جيد معتمد.

رويناه بالإسناد الأوّل، عن سعد والحِمْيَري، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عن عمار».

● **عمرو بن سعيد الساباطي** قوي، فيه[١] أحمد بن الحسن بن فضال، وهو فاسد المذهب، ثقة

□ **عمرو بن سعيد المدائني**

● **عمرو بن شمر**

□ **عمرو بن عبد الله السبيعي**

□ **عمرو بن عثمان**

□ **عنبسة بن مصعب**

● **عيسى بن أبي منصور** ..... صحيح

● **عيسى بن أعين**

□ **عيسى بن شفقى**

● **عيسى بن عبد الله الهاشمي** ..... صحيح

● **عيسى بن يونس** ..... ضعيف

● **العيص بن القاسم** ..... صحيح

● **غياث بن إبراهيم** ..... صحيح، وغياث بتري، ثقة

□ **فراس**

● **فضالة بن أيوب** ..... صحيح

● **الفضل بن أبي قرة السمندي**

● **الفضل بن شاذان النيسابوري**

● **الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقباق** ..... صحيح

---

١ ـ قال الطوسي في الفهرست ص ٣١٧: «عمرو بن سعيد الزيات المدائني، له كتاب. أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر البغدادي، عن عمرو بن سعيد المدائني».

● الفضل بن عثمان الأعور ..... صحيح

□ الفضل بن عمر

● الفضيل بن يسار

● القاسم بن بريد ..... ضعيف

□ قاسم الخياط

□ القاسم بن الربيع الصحاف

● القاسم بن سليمان ..... صحيح

● القاسم بن عروة

□ القاسم بن محمد الجوهري

● القاسم بن يحيى

□ كامل

● كردويه الهمداني ..... صحيح

□ كردين المسمعي

● كليب بن معاوية الأسدي ..... صحيح

□ ليث المرادي

● مالك الجهني

● مبارك العقرقوفي ..... ضعيف

□ المثنى

● مثنى بن عبد السلام ..... قوي

□ مثنى بن الوليد الحناط

□ محمد بن إبراهيم بن إسحاق

□ محمد بن أبي حمزة

محمد بن أبي عبد الله الكوفي = محمد بن جعفر بن عون الأسدي

● **محمد بن أبي عمير** ..... صحيح
● **محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري** ..... صحيح
□ **محمد بن إسحاق بن عمار**
● **محمد بن أسلم الجبلي** ..... صحيح
محمد بن إسماعيل
● **محمد بن إسماعيل البرمكي**
● **محمد بن إسماعيل بن بزيع** ..... صحيح
● **محمد بن بجيل أخو علي بن بجيل**
□ **محمد بن بحر الشيباني**
□ **محمد بن بكر**
● **محمد بن جعفر الأسدي**[١]
● **محمد بن حسان** ..... صحيح
● **محمد بن الحسن الصفار** ..... صحيح
● **محمد بن الحسين بن أبي الخطاب** ..... صحيح
□ **محمد بن الحكم**
● **محمد بن حكيم** ..... صحيح
● **محمد بن حمران** ..... صحيح[٢]
● **محمد بن حمران النهدي**
□ **محمد بن حمزة الطيار**
● **محمد بن خالد البرقي** ..... صحيح

---

١ – هو محمد بن جعفر بن عون الأسدي.

٢ – ذكره العلّامة مرّتين بعنوان «محمد بن حمران»، راجع الخلاصة ص ٢٧٧ و ٢٨٠.

● **محمد بن خالد القسري**

□ **محمد بن زياد الأزدي**

□ **محمد بن سليمان الديلمي**

● **محمد بن سنان**

● **محمد بن سهل** ..... صحيح

□ **محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي الأرقط**

● **محمد بن عبد الله بن مهران**

□ **محمد بن عبد الله بن هلال**

● **محمد بن عبد الجبار**..... صحيح

□ **محمد بن عبد الحميد**

● **محمد بن عثمان العمري**..... صحيح

● **محمد بن عذافر**..... صحيح

□ **محمد بن عطية**

● **محمد بن علي الحلبي**..... صحيح

□ **محمد بن علي الكوفي**

● **محمد بن علي بن محبوب**..... صحيح[١]

□ **محمد بن علي بن النعمان**[٢]

● **محمد بن عمران العجلي**

● **محمد بن عمرو بن أبي المقدام**..... ضعيف

---

١ – للصدوق إليه طريقان: الأول صحيح، والثاني بدايته «الحسين بن أحمد بن إدريس» ولم يوثّق.

٢ – يحتمل اتّحاده مع «محمد بن النعمان» الآتي.

□ محمد بن عمرو بن سعيد
● محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ..... صحيح
● محمد بن العيص
□ محمد بن الفرج
□ محمد بن الفضل الهاشمي
□ محمد بن الفضيل
● محمد بن الفيض التيمي
● محمد بن القاسم بن الفضيل البصري
● محمد بن قيس ..... حسن
□ محمد بن مارد
□ محمد بن مرازم
□ محمد بن مروان
● محمد بن مسعود العياشي
● محمد بن مسلم الثقفي
● محمد بن مسلم بن شهاب الزهري
● محمد بن منصور ..... ضعيف
□ محمد بن ميسر
● محمد بن النعمان[1] ..... حسن
● محمد بن الوليد الكرماني ..... حسن
● محمد بن يحيى الخثعمي ..... ضعيف
● محمد بن يعقوب الكليني

---

١ – يحتمل اتّحاده مع «محمد بن علي بن النعمان».

● **مرازم بن حكيم الأزدي** ..... حسن

● **مروان بن مسلم** ..... ضعيف

□ **مسعدة**

● **مسعدة بن زياد** ..... صحيح

● **مسعدة بن صدقة** ..... صحيح

● **مسمع بن عبد الملك الملقّب كردين**

مسمع بن مالك = مسمع بن عبد الملك

● **مصادف**

● **مصعب بن يزيد الأنصاري**

□ **معاذ**

● **معاوية بن حكيم** ..... صحيح

● **معاوية بن شريح** ..... صحيح

● **معاوية بن عمار** ..... صحيح

● **معاوية بن ميسرة** ..... صحيح

● **معاوية بن وهب** ..... صحيح

● **معروف بن خربوذ** ..... حسن

● **المعلّى بن خنيس** ..... صحيح

● **المعلّى بن محمد البصري**

● **معمر بن خلاد** ..... حسن

● **معمر بن يحيى** ..... صحيح

□ **المفضل**

● **المفضل بن صالح أبو جميلة**

● **المفضل بن عمر** ضعيف، لأنّ في طريقه محمد بن سنان، والمفضل أيضاً عندي

ضعيف

● **المنبه بن عبد الله أبو الجوزاء**..... صحيح

● **منذر بن جيفر** ..... حسن

● **منصور بن حازم**..... صحيح

● **منصور بن الوليد الصيقل**

● **منصور بن يونس بزرج** ..... صحيح

● **منهال القصاب**..... صحيح

□ **مهران بن محمد**

□ **موسى بن بكر**

● **موسى بن عمر بن بزيع** ..... حسن

● **موسى بن القاسم البجلي**..... صحيح

□ **ميسر**

□ **ميسر بن حفص**

□ **ميسر بن عبد العزيز بياع الزطي**

● **ميمون بن مهران**

● **ناجية أبو حبيب**..... قوي

□ **نشيط بن صالح**

□ **نصر الخادم**

● **النضر بن سويد** ..... صحيح

□ **النضر بن شعيب**

□ **النعمان بن ثابت أبو حنيفة**

● **نعمان الرازي**[١] ..... ضعيف

● **النعمان بن سعيد** ..... ضعيف

● **هارون بن حمزة الغنوي** ..... صحيح

● **هارون بن خارجة**

□ **هارون بن مسلم**

□ **هاشم بن حيان المكاري**

● **هاشم بن المثنى الحناط** ..... حسن

□ **هشام**

● **هشام بن إبراهيم** حسن، وهشام قال ابن الغضائري: «إنّ الطعن في مذهبه، لا في نفسه».

● **هشام بن الحكم** ..... صحيح

● **هشام بن سالم** ..... صحيح

هشام بن المثنى الحناط = هاشم بن المثنى الحناط

□ **هلقام بن أبي هلقام**

□ **الهيثم بن أبي مسروق النهدي**

● **الهيثم بن عبيد أبو كهمس**

□ **الهيثم بن عروة التميمي**

● **الوليد بن صبيح**

□ **وهب بن عبدربه**

● **وهب بن وهب القرشي**

● **وهيب بن حفص**

---

١ – ذكره بعنوان «علي بن النعمان»، راجع مشيخة الفقيه ص ١١٩.

● **ياسر الخادم**..... صحيح

● **ياسين الضرير** ..... صحيح

● **يحيى بن أبي العلاء**

● **يحيى بن أبي عمران** ..... صحيح

● **يحيى بن أبي القاسم أبو بصير**..... ضعيف

● **يحيى الأزرق**..... حسن

□ **يحيى بن أكثم القاضي**

□ **يحيى بن سعيد الأهوازي**

● **يحيى بن عبادة المكي**..... ضعيف

● **يحيى بن عبد الله**

□ **اليسع بن عبد الله القمي**

● **يعقوب بن شعيب** ..... صحيح

● **يعقوب بن عثيم**

● **يعقوب بن يزيد**..... صحيح

● **يوسف الطاطري** ..... ضعيف

□ **يوسف الكناسي**

□ **يوسف بن محمد بن إبراهيم**

□ **يونس بن ظبيان**

□ **يونس بن عبدالرحمان**

● **يونس بن عمار** ..... صحيح

● **يونس بن يعقوب** ..... أخو يونس بن يعقوب وكانا فطحيين، ضعيف[1]

---

١ – لوقوع محمد بن سنان فيه، وإن كان لم يصرّح به، أو صرّح به لكن قد سقط من نسختنا.

الكنى والألقاب

● **أبو الأغر النخاس** ..... حسن

أبو أيوب الخزاز = **إبراهيم بن عثمان**

أبو بصير = **يحيى بن أبي القاسم**

أبو بكر بن أبي سماك = **إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال**

أبو بكر الحضرمي = **عبد الله بن محمد**

● **أبو ثمامة**

أبو الجوزاء = **المنبه بن عبد الله**

● **أبو الحسن النهدي**

● **أبو حمزة الثمالي**

□ **أبو ذر**

أبو الربيع الشامي = **خليد بن أوفى**

□ **أبو زكريا الأعور** ..... صحيح

أبو سعيد الخدري = **سعد بن مالك**

● **أبو عبد الله الخراساني** ..... صحيح

● **أبو عبد الله الفراء**

أبو كهمس = **الهيثم بن عبيد**

أبو مريم الأنصاري = **عبد الغفار بن القاسم**

● **أبو النمير مولى الحرث بن المغيرة.** ضعيف، لأنّ في طريقه محمد بن سنان وهو عندي ضعيف

أبو هاشم الجعفري = **داود بن القاسم**

□ **أبو هشام البصري**

● **أبو الورد**..... صحيح

□ **ابن أبي ليلي**

ابن زكريا الأعور = أبو زكريا الأعور

□ **ابن سيرين**

□ **ابن عباس**

● **الحلبي**[١]

١ – هو إمّا محمد بن علي الحلبي أو عبيد الله بن علي الحلبي .

بدايات أسانيد التهذيب

ذكرنا في هذا الفصل جميع الأسماء التي جاءت في أوائل أسانيد التهذيب، ثم ذكرنا عدد أسانيد كلّ واحد منهم مع تفكيك المقرون منها، وميّزنا منها الأسماء المذكورة في المشيخة بعلامة «●» والمذكوة في الفهرست بعلامة «■» ومن لم يذكر فيهما بعلامة «□» :

■ **أبان بن عثمان** = ٦

● **إبراهيم بن إسحاق الأحمري** = ١٤

■ **إبراهيم بن عبد الحميد** = ١

■ **إبراهيم بن عثمان الخزاز** = ١

□ **إبراهيم بن مهزيار** = ٦

■ **إبراهيم بن نعيم أبو الصباح الكناني**[١] = ١

■ **إبراهيم بن هاشم** = ١٤

□ **أحمد**[٢] = ١

■ **أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع** = ١

● **أحمد بن إدريس أبو علي الأشعري** = صحيح[٣] ٦٤

---

١ ـ ذكره في باب الكنى من الفهرست ص ١٨٥.

٢ ـ لا نعرفه.

٣ ـ قال الشيخ الطوسي: «وما ذكرته عن أحمد بن إدريس:

فقد رويته بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب، عن أحمد بن إدريس.

وأخبرني به أيضاً الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله ☜

■ **أحمد بن إسحاق** = ١
■ **أحمد بن الحسن بن علي بن فضال** = ١٢
□ **أحمد بن الحسين**[١] = ١
■ **أحمد بن رزق الغمشاني** = ٢
■ **أحمد بن عبدون**[٢] = ٤٥
● **أحمد بن محمد** = ١٠٨٣
■ **أحمد بن محمد بن أبي نصر** = ٢٣
□ **أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد**[٣] = ٣
● **أحمد بن محمد بن خالد** صحيح[٤] = ١١٣

☜ جميعا، عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس»، مشيخة التهذيب ص ٣٥.

١ ـ لوكان هو أحمد بن الحسين بن سعيد فللشيخ إليه طريق في الفهرست.

٢ ـ هو من مشايخه، وقد روى عنه مباشرة.

٣ ـ هو من مشايخ المفيد، ولم يذكر في الأُصول الرجاليّة.

٤ ـ قال الشيخ الطوسي: «ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد:
ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد»، مشيخة التهذيب ص ٤٤.

وقال أيضاً: «وما ذكرته عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي:
فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عنه.
وأخبرني أيضاً الشيخ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله.
وأخبرني به أيضاً الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد الزراري، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله»، مشيخة التهذيب ص ٨٥.

□ **أحمد بن محمد بن داود القمي**[١] = ١

● **أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة** = ١٤

■ **أحمد بن محمد السياري** = ١

■ **أحمد بن محمد العاصمي** = ٣

■ **أحمد بن محمد بن علي بن عمر بن رباح** = ٥

● **أحمد بن محمد بن عيسى** = صحيح[٢] ٦٨٧

■ **أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان أبو غالب الزراري** = ٧

■ **إسحاق بن عمار** = ٤

---

١ ـ ذكره في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله ص ٤٤٩ قائلاً: «أحمد بن محمد بن داود يكنّى أبا الحسين، يروي عن أبيه محمد بن أحمد بن داود القمي، أخبرنا عنهما الحسين بن عبد الله».

٢ ـ قال الشيخ الطوسي: «ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى:
ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى» مشيخة التهذيب ص ٤٢.
وقال أيضاً: «ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى:
ما رويته بهذا الإسناد عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد»، مشيخة التهذيب ص ٧٢.
وقال أيضاً: «وما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى الذي أخذته من نوادره:
فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون كلهم، عن الحسن بن حمزة العلوي، ومحمد بن الحسين البزوفري، جميعا: عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى.
وأخبرني به أيضاً الحسين بن عبيد الله، وأبو الحسين ابن أبي جيد جميعاً، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى»، مشيخة التهذيب ص ٧٤.

■ إسماعيل بن أبي زياد السكوني = ٩
■ إسماعيل بن جابر = ١
■ إسماعيل بن مهران = ٢
■ الأصبغ بن نباتة = ٢
■ أيوب بن نوح = ٣
■ بكر بن محمد = ٢
□ جابر بن عبد الله الأنصاري[١] = ١
■ جابر بن يزيد الجعفي = ١
■ جعفر بن بشير = ٢
■ جعفر بن محمد الأشعري = ٢
● جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه صحيح[٢] = ٦٧
■ حريز بن عبد الله = ٧
■ الحسن بن أيوب ١
■ الحسن بن سعيد = ١٠
■ الحسن بن علي بن عبد الله الكوفي = ٢
■ الحسن بن علي بن فضال = ٧
■ الحسن بن علي بن النعمان = ١
■ الحسن بن علي الوشاء = ٥

---

١ ـ نقل حديثه عن الفقيه ج ١ ص ١٥١ حديث ٢١ من باب فضل المساجد، وللصدوق إليه طريق ذكره في مشيخة الفقيه ص ٣٧.

٢ ـ قال الشيخ الطوسي: «وما ذكرته عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله، والحسين بن عبيد الله جميعاً، عن جعفر بن محمد بن قولويه»، مشيخة التهذيب ص ٧٩.

■ **الحسن بن علي بن يقطين** = ١

● **الحسن بن محبوب** = حسن ٤٤٨

● **الحسن بن محمد بن سماعة** =قوي ٣٦١

■ **الحسين بن أبي العلاء** = ١

□ **الحسين بن بشير**[١] = ١

□ **الحسين بن الحسن الحسيني** = ١

● **الحسين بن سعيد** = صحيح ٢٧٣١

□ **الحسين بن عبيد الله الغضائري**[٢] = ٣

● **الحسين بن علي بن سفيان البزوفري** صحيح = ٣٥

● **الحسين بن محمد الأشعري** = ١٨

■ **الحسين بن المختار** = ١

■ **الحسين بن يزيد النوفلي** = ١٨

■ **حفص بن البختري** = ٣

□ **حماد** = ١

■ **حماد بن عثمان** = ٣

■ **حماد بن عيسى** = ١٧

□ **حمدان بن الحسين**[٣] = ١

● **حميد بن زياد** = صحيح ١٤

---

١ ـ يحتمل أن يكون مصحّف «الحسين بن كثير».

٢ ـ هو من مشايخه، يروي عنه مباشرة.

٣ ـ نقل حديثه عن الفقيه ج ٤ ص ٢٥٣ حديث ١١ من باب نوادر المواريث، وللصدوق إلى حمدان بن الحسين هذا طريق ذكره في مشيخة الفقيه ص ١٣٤.

■ حميد بن المثنى = ١
■ داود بن يزيد[١] = ١
■ الريان بن الصلت = ١
■ زرارة = ١
■ زرعة = ٢
■ زيد الشحام = ١
■ سعد الإسكاف = ١
● سعد بن عبد الله = صحيح ٨٠٩
■ سلمة بن الخطاب = ٣
■ سليمان بن داود المنقري = ٢
□ سماعة بن مهران[٢] = ٢
● سهل بن زياد = ١٥٨
■ صالح بن خالد أبو شعيب المحاملي[٣] = ١
■ صالح بن عقبة = ١
■ صفوان بن يحيى = ٣٦
■ طلحة بن زيد = ٢
■ عاصم بن حميد = ٤

---

١ ـ صوابه: داود بن أبي يزيد، وللشيخ إليه طريق ذكره في الفهرست ص ٦٩.
٢ ـ له حديثان في التهذيب، بداية أحدهما: «روى سماعة بن مهران»، ومثله في الفقيه ج ١ ص ٣٥١ حديث ٣ من باب صلاة الحاجة، وللصدوق إلى سماعة بن مهران طريق ذكره في مشيخة الفقيه ص ١١.
٣ ـ ذكره في باب الكنى من الفهرست ص ١٨٣ قائلاً: «أبو شعيب المحاملي».

■ عامر بن عبد الله بن جذاعة[١] = ١

■ العباس بن عامر = ١

■ العباس بن معروف = ١٥

□ العباس بن هلال[٢] = ١

■ عبد الله بن بكير = ١

■ عبد الله بن جعفر الحميري = ٢

■ عبد الله بن سنان = ٥

■ عبد الله بن الصلت = ١

■ عبد الله بن القاسم = ١

■ عبد الله بن مُسكان[٣] = ٤

■ عبد الله بن يحيى الكاهلي = ١

■ عبد الرحمان بن أبي نجران = ٥

■ عبد الرحمان بن كثير = ١

■ عبد الكريم بن عمرو[٤] = ١

---

١ ـ ذكره في الفهرست ص ١٢٢ بعنوان: «عامر بن جذاعة».

٢ ـ نقل حديثه عن الفقيه ج ١ ص ٢٩٨ حديث ١٠ من باب ما يقول الرجل إذا آوى إلى فراشه، وللصدوق إلى العباس بن هلال طريق ذكره في مشيخة الفقيه ص ٥١.

٣ ـ لم نجد ترجمة عبد الله بن مُسكان في نسختنا المعتمدة من الفهرست، وهي موجودة في طبعة الطباطبائي ص ٢٩٤ من الفهرست.

٤ ـ في نسختنا من التهذيب ج ٨ ص ٧٥ حديث ١٧٠ من باب أحكام الطلاق: «عبد الملك بن عمرو»، ومثله في الاستبصار ج٣ ص٣٠٢ ح١ من باب ١٧٦، والصواب «عبد الكريم بن عمرو»، ويؤكّده أنّ هذا الحديث جاء في الفقيه ج ٣ ص ١٢٦ حديث ١ من ☜

● عبيدالله بن أحمد أبو طالب الأنباري = ٣
■ عبيس بن هشام الناشري = ٢
■ عثمان بن عيسى = ٣
■ العلاء بن رزين = ٤
● علي بن إبراهيم بن هاشم = صحيح ٧٣٧
■ علي بن أبي حمزة = ١
■ علي بن أسباط = ٣
□ علي بن إسماعيل الميثمي[١] = ٣٤
● علي بن جعفر = صحيح ٣٢
● علي بن حاتم القزويني = ٤٩
■ علي بن حديد = ١
● علي بن الحسن الطاطري = ٣٢
● علي بن الحسن بن علي بن فضال = ٦٦٢
● علي بن الحسين بن موسى بن بابويه = ٦٨
■ علي بن الحكم = ٥
□ علي بن السندي = ١٢
□ علي بن محمد = ١٠

☜ باب طلاق المعتوه، وفيه: «روى عبد الكريم بن عمرو»، وجاء أيضاً في الكافي ٦ / ١٢٥ / الطلاق / طلاق المعتوه والمجنون / ٤ وسنده هكذا: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام»، وللشيخ إلى عبد الكريم بن عمرو ولقبه: كرام طريق ذكره في الفهرست ص ١٠٩، وللصدوق أيضاً طريق إلى عبد الكريم بن عمرو ذكره في مشيخة الفقيه ص ٨٦.

١ ـ ذكره في الفهرست ولم يذكر طريقه إليه.

□ علي بن محمد القاساني = ٤

● علي بن مهزيار = صحيح ١١٣

■ علي بن يقطين = ١

■ عمار بن موسى الساباطي = ٧

□ أبو يحيى «عمر بن توبة» الصنعاني = ١

■ عمر بن يزيد = ٣

■ عمرو بن سعيد = ٢

■ عمرو بن عثمان = ١

■ العيص بن القاسم = ١

■ غياث بن إبراهيم = ٢

■ فضالة بن أيوب = ٧

● الفضل بن شاذان = صحيح ١٨

□ الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقباق = ١

□ فضيل بن يسار[1] = ٢

■ القاسم بن محمد الجوهري = ٢

■ القاسم بن يحيى = ١

■ محسن بن أحمد = ١

□ محمد بن آدم = ٢

■ محمد بن أبي عبد الله = ٣

● محمد بن أبي عمير = ٦٥

---

١ . نقل حديثه عن الفقيه ج ١ ص ٢٩٩ حديث ٨ من باب ثواب صلاة الليل، وللصدوق طريق إلى الفضيل بن يسار ذكره في مشيخة الفقيه ص ٣٢.

■ محمد بن أحمد بن داود القمي = ٨٥
● محمد بن أحمد بن يحيى = صحيح ٩٧٤
● محمد بن إسماعيل = صحيح ٢٥
■ محمد بن إسماعيل بن بزيع = ١
■ محمد بن جعفر بن عون الأسدي = ٢
■ محمد بن حسان = ١
● محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد = صحيح ١٠
● محمد بن الحسن الصفار = ٤٢٣
■ محمد بن الحسين بن أبي الخطاب = ١١
■ محمد بن خالد البرقي = ٦
■ محمد بن سنان = ٣
■ محمد بن عبد الجبار[١] = ٦
■ محمد بن عبد الحميد = ٢
● محمد بن علي بن الحسين بن بابويه = صحيح ٧
■ محمد بن علي الحلبي = ٢
■ محمد بن علي بن الفضل = ١
● محمد بن علي بن محبوب = صحيح ٨٥٨
■ محمد بن عيسى العبيدي = ١٩
□ محمد بن العيص[٢] = ١

---

١ ـ ذكره في الفهرست ص ١٤٧ قائلاً: «محمد بن أبي الصهبان، واسم أبي الصهبان عبد الجبار».

٢ ـ نقل حديثه عن الفقيه ج ٣ ص ٢٥٥ حديث ٥ من باب الأوقات التي يكره فيها الجماع،

■ محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد = ٧٨٣

■ محمد بن مسعود العياشي = ٢٥

□ محمد بن مسلم = ٣

● محمد بن يحيى العطار = صحيح ١٤٦

● محمد بن يعقوب الكليني = صحيح ٢٧٢٩

■ مسعدة بن صدقة الربعي = ١

■ مسمع بن عبدالملك[١] = ١

■ معاوية بن حكيم = ٢

■ معاوية بن عمار = ٥

■ معاوية بن ميسرة = ١

■ معمر بن خلّاد = ١

■ المفضل بن صالح = ٢

■ المفضل بن عمر = ١

■ منصور بن حازم = ١

■ موسى بن بكر = ٤

□ موسى بن جعفر بن وهب = ١

● موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي = صحيح ٦٣٦

■ النضر بن سويد = ٣

☜ وفيه: «وسأل محمد بن العيص»، وفي طبعة جماعة المدرّسين من الفقيه ج ٣ ص ٤٠٤ حديث ٤٤١٠: «وسأل محمد بن الفيض»، فلو صحّت هذه النسخة فللصدوق طريق إلى محمد بن الفيض التميمي ذكره في مشيخة الفقيه ص ٨٤.

١ ـ ذكره في الفهرست ص ١٢٨ بعنوان كردين بن مسمع بن عبد الملك بن مسمع يكنّى أبا سيار» بزيادة كلمة «بن» الأولى.

■ **هارون بن مسلم** = ٣

□ **هارون بن موسى التلعكبري**[١] = ٢

■ **هشام بن الحكم** = ١

■ **الهيثم بن أبي مسروق** = ١

■ **وهب بن وهب** = ١

□ **ياسر الخادم**[٢] = ١

□ **يحيى بن أبي عمران**[٣] = ١

□ **يحيى بن أبي القاسم أبو بصير**[٤] = ٥

---

١ ـ لقد جاء في جواب المسألة السادسة من المسائل العزّيّة الثانية ما يعيّن بعض من جاء ضمن الجماعة الذين هم طريق الشيخ الطوسي إلى التلعكبري، منهم: الحسين بن عبيد الله الغضائري، وابن صقال وهو محمد محمد بن الحسين الصقال، وابن أشناس وهو الحسن بن محمد بن إسماعيل ابن أشناس المعروف بابن الحمامي، وابن عزّور وهو الحسين بن علي بن محمد بن عزّور، راجع الرسائل التسع ص ١٩١ ـ ١٩٢.

٢ ـ نقل حديثه عن الفقيه ج ١ ص ١٧٤ حديث ٤ من باب ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه، وفيه: «وروي عن ياسر الخادم»، وللصدوق طريق إلى ياسر الخادم ذكره في مشيخة الفقيه ص ٤٨، علماً بأنّ هذا الحديث جاء أيضاً في التهذيب ج ٢ ص ٣٠٨ حديث ١٠٥ من باب كيفية الصلاة وصفتها المفروض من ذلك والمسنون وسنده هكذا: «أحمد بن محمد، عن أحمد بن إسحاق، عن ياسر الخادم قال: مرّ بي أبو الحسن عليه السلام وأنا أُصلّي».

٣ ـ نقل حديثه عن الفقيه ج ٤ ص ٢٠٤ حديث ٢ من ميراث الأجداد والجدّات، وفيه: «وروى يحيى بن أبي عمران»، وللصدوق طريق إلى يحيى بن أبي عمران ذكره في مشيخة الفقيه ص ٤٤.

٤ ـ له خمسة أحاديث في التهذيب بدايتها «أبو بصير»، نقل اثنين منها عن الفقيه، وواحداً عن الكافي، وللصدوق طريق إلى أبي بصير ذكره في مشيخة الفقيه ص ١٨، علماً بأنّ الطوسي ذكره في الفهرست ص ١٧٨ قائلاً: «يحيى بن القاسم يكنّى أبا بصير، له كتاب مناسك الحج، رواه علي بن أبي حمزة والحسين بن أبي العلاء عنه»، ولم يذكر فيه طريقه إليه.

□ **يعقوب بن عثيم**[١] = ١

■ **يعقوب بن يزيد** = ٣١

● **يونس بن عبد الرحمان** = صحيح ١٣٤

جماعة = ٣٥

■ **أبو عبد الله بن عياش** = ٢

□ **أبو نعيم**[٢] **الطحان**[٣] = ١

المرسل = ٩

المأثور عن النبي والعترة عليهم السلام = ٧٧

النتيجة

يعرف من هذا الجدول ما يلي:

أربعة عشر ألف وثلاثمائة وستة وثلاثون طريقاً لخمسة وثلاثين شخصاً، ذكرهم هو رحمه الله في مشيخة التهذيب وذكر طريقه إليهم.

وثمانمائة وواحد وثلاثون طريقاً لثلاثة من مشايخه، وهم: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، وأحمد بن عبدون، والحسين بن عبيد الله الغضائري.

---

١ ـ نقل حديثه عن الفقيه ج ١ ص ١٥ حديث ٣٠ من باب المياه وطهرها وفيه: «وسأل يعقوب بن عثيم أبا عبد الله عليه السلام فقال له»، وللصدوق طريق إلى يعقوب بن عثيم ذكره في مشيخة الفقيه ص ٦.

٢ ـ هو ضرار بن صرد التيمي أبو نعيم الطحّان الكوفي، ووصفه ابن حجر قائلاً: «رمي بالتشيّع، وكان عارفاً بالفرائض»، ثم أرّخ وفاته عام ٢٢٩، راجع تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٤٤.

٣ ـ نقله عن الكافي ٧ / ٧٥ / المواريث / بيان الفرائض في الكتاب / قبل حديث واحد، وفيه: «وفي كتاب أبي نعيم الطحّان رواه عن شريك».

وستمائة وواحد لمائة وأربعة عشر شخصاً، ذكر طرقه إلى كلّ واحد منهم في الفهرست.

فبلغ المجموع خمسة عشر ألف وسبعمائة وثمانية وستين طريقاً لمائة واثنين وخمسين شخصاً.

ويعرف من هذا الجدول أيضاً أنّ تسعة وعشرين شخصاً لم يذكر طرقه إليهم، لا في المشيخة ولا في الفهرست.

منهم «أحمد بن محمد بن داود القمي»، وله في التهذيب حديث واحد، وقد ذكر طريقه إليه في رجاله.

ومنهم «أحمد» و«حماد» لا نعرفهما، وقد يكونا متّحدين مع المذكورين في المشيخة أو الفهرست، ولهما في التهذيب حديثان فقط.

ومنهم «أحمد بن الحسين» لا نعرفه، وله حديث واحد، وقد يكون متّحداً مع «أحمد بن الحسين بن سعيد»، فلو كان هو فللشيخ الطوسي إليه طريق ذكره في الفهرست.

ومنهم ثمانية أشخاص، لهم تسعة أحاديث فقط، عرفنا أنّه نقل أحاديثهم عن كتاب الفقيه، وللصدوق طرق إلى جميعهم، ذكرها في مشيخة الفقيه.

ومنهم «أبو نعيم الطحان»، فقد نقل حديثه عن الكافي كما وجده.

وبلغ مجموع طرق هؤلاء الثلاثة عشر أربعة عشر طريقاً.

والباقي ستة عشر شخصاً قد بلغ مجموع أحاديث كلّهم ثمانية وسبعون طريقاً.

وأمّا الطرق المبدوءة بـ«الجماعة» فهي خمسة وثلاثون طريقاً، وهم جماعة من مشايخه، وقد روى عنهم مباشرة.

وأمّا المراسيل فهي ستة وثمانون طريقاً.

يظهر بعد هذا التفصيل والعدّ أنّه لا طريق للشيخ الطوسي إلى ستة عشر شخصاً ذكر لهم ثمانية وسبعين طريقاً من أصل خمسة عشر ألف وتسعمائة وواحد

وثمانين طريقاً لمائة وواحد وثمانين شخصاً، وهذا العدد قليل جدّاً بالنسبة لما ذكرناه.

نسبة هذا العدد من الطرق للكلّ هي نسبة نصف الواحد بالمائة، فلو أضفنا إليها نسبة المراسيل وهي أيضاً نصف الواحد بالمائة يبلغ المجموع نسبة واحد بالمائة.

وأين هذا من القول بأنّ أحاديث كتاب التهذيب أكثرها مراسيل ؟.

وهل هذا من الإنصاف أن يتشبّث البعض بهذا العدد القليل من الطرق ليشنّع على المؤلّف بأنّه روى عمّن لم يعاصرهم ولم يذكر طرقه إليهم ؟.

أو يقول كما قال بعض المبالغين في القول بأنّ أحاديث الكتابين هذين أكثرها مراسيل لا قيمة لها ؟.

فعليه لابدّ من رعاية الإنصاف في هذه القضية، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه، لكي لا تضيع جهود عالم عظيم من علماء هذه الطائفة.

ولا مبالغة لو قلنا بأنّ كتاب التهذيب قد جاء متقناً ومفصّلاً في أسانيده، وأنّ مؤلّفه قدّس سرّه لم يهمل ولم يتجاهل طرقه إلى من ذكرهم في أوائل أسانيده، بل ذكر طرقه إلى تسعة وتسعين منها، ذكرها إمّا في المشيخة، أو أحال إلى كتابه الفهرست.

تعويض السند

إنّ ضعف طائفة من الأسانيد شغلت بال الكثير ممّن يريد الخير للمكتبة الرجاليّة، فحاول رفع هذا الضعف بالطرق التي يراها مناسبة، فعمد البعض إلى تكثير التوثيقات العامّة، ليتسنّى له جبر هذا الضعف، والبعض الآخر ابدع عمليّة تعويض السند الضعيف بالسند المعتبر.

على أنّ عمليّة تعويض السند لا تجري إلّا في مرويّات الطوسي، لأنّه رحمه الله

أورد في كتابيه التهذيب والاستبصار بعض الروايات التي رواها بعض الضعفاء، لكنّها تنتهي بأسماء رواة ثقات، وذكر في الفهرست إلى بعض هؤلاء الثقاة طرقاً معتبرةً.

والقائل بجواز تعويض السند يستبدل هذا السند الضعيف بالسند المعتبر الذي ذكره رحمه الله في الفهرست في طريقه إلى هذا الثقة، ليتسنّى له الأخذ به.

ولم نعثر على أوّل من تعرّض لهذا الأسلوب، لكن صاحب جامع الرواة قد تعرّض للتعويض إلّا أنّه رأى أن يستبدل الضعيف من طرق الطوسي في الفهرست والمشيخة بالطرق المعتبرة المذكورة في الكتابين.

، وذلك في الفائدة الرابعة من خاتمة كتابه هذا.

قال رحمه الله بشأن ما أورده الطوسي في كتابي التهذيب والاستبصار: «إنّي لمّا رجعت إليهما رأيت أنّ كثيراً من الطرق الموروده فيهما معلول على المشهور، بضعف أو إرسال أو جهالة، وأيضاً رأيت أنّ الشيخ رحمه الله ربما بدء في أسانيد الروايات بأُناس لم يذكر لهم طريقاً أصلاً، لا في المشيخة ولا في الفهرست، فلأجل ذلك رأيت من اللازم تحصيل طرق للشيخ إلى أرباب الأُصول والكتب غير الطرق المذكورة في المشيخة والفهرست، حتى تصير تلك الروايات معتبرة، فلمّا طال تفكّري في ذلك وتضرّعي ألقى في روعي أن أنظر في أسانيد روايات التهذيبين، فلمّا نظرت فيها وجدت فيها طرقاً كثيرة إليهم غير ما هو مذكور في المشيخة والفهرست، أكثرها موصوف بالصحّة والاعتبار، فصنّفت هذه الرسالة، وذكرت فيها جميع الشيوخ في المشيخة والفهرست، وذيّلت ما فيهما من الطرق الضعيفة أو المجهولة بالإشارة إلى ما وجدته من الطرق الصحيحة أو المعتبرة، مع تعيين موضعها، وأضفت إليهم من وجدت له طريقاً معتبراً ولم يذكر طريقه

فيهما»[١].

التعريف بالمعاجم الرجاليّة

يجب على الباحث مراجعة المعاجم الرجاليّة ليعرف حال الراوي بالضبط، لأنّ هذه المعاجم تكفّلت بالبحث عن الرواة بالتفصيل، ليتسنّى الحكم على أحاديثهم إمّا بالقبول أو عدم القبول.

وفي هذا الفصل نذكر بعض هذه المعاجم:

خلاصة الأقوال

قال العلّامة الحلّي: «أمّا بعد: فإن العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعية وعليه تبنى القواعد السمعية يجب على كل مجتهد معرفته و علمه و لا يسوغ له تركه و جهله إذ أكثر الأحكام تستفاد من الأخبار النبوية و الروايات عن الأئمة المهدية عليهم أفضل الصلاة و أكرم التحيات فلا بد من معرفة الطريق إليهم حيث روى مشايخنا رحمهم الله عن الثقة و غيره و من يعمل بروايته و من لا يجوز الاعتماد على نقله فدعانا ذلک إلى تصنيف مختصر في بيان حال الرواة و من يعتمد عليه و من تترک روايته مع أن مشايخنا السابقين رضوان الله عليهم أجمعين صنفوا كتبا متعددة في هذا الفن إلا أن بعضهم طول غاية التطويل مع إجمال الحال فيما نقله و بعضهم اختصر غاية الاختصار و لم يسلک أحد النهج الذي سلكناه في هذا الكتاب و من وقف عليه عرف منزلته و قدره و تميزه عما صنفه المتقدمون و لم يطل الكتاب بذكر جميع الرواة بل اقتصرنا على قسمين منهم و هم الذين أعتمد على روايتهم و الذين أتوقف عن العمل بنقلهم إما

---

١ – الفائدة الرابعة من خاتمة جامع الرواة ج ٢ ص ٤٧٣.

لضعفه أو لاختلاف الجماعة في توثيقه و ضعفه أو لكونه مجهولا عندي و لم نذكر كل مصنفات الرواة و لا طولنا في نقل سيرتهم إذ جعلنا ذلك موكولا إلى كتابنا الكبير المسمى ب (كشف المقال في معرفة الرجال) فإنا ذكرنا فيه كلما نقل عن الرواة و المصنفين مما وصل إلينا عن المتقدمين و ذكرنا أحوال المتأخرين و المعاصرين

فمن أراد الاستقصاء فعليه به فإنه كاف في بابه و قد سمينا هذا الكتاب ب (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) و رتبته على قسمين و خاتمة. الأول فيمن أعتمد على روايته أو يترجح عندي قبول قوله. الثاني فيمن تركت روايته أو توقفت فيه و رتبت كل قسم على حروف المعجم للتقريب و التسهيل و الله حسبي و نعم الوكيل.

القسم الأول فيمن أعتمد عليه»[١].

ترجم فيه لأكثر من ألف و ثمانمائة علم ، رتّبه على قسمين و خاتمة ، قال «قدّس سرّه» في المقدمة : «ورتّبته علىٰ قسمين و خاتمة :

الأوّل : فيمن أعتمد على روايته أو يترجّح عندي قبول قوله .

الثاني : فيمن تركت روايته أو توقّفت فيه .

ورتّبت كلّ قسم علىٰ حروف المعجم للتقريب والتسهيل ، واللّه حسبي و نعم الوكيل»[٢]

ذكر في القسم الأوّل منه نحو ألف و ثلاثمائة ، و في القسم الثاني نحو خمسمائة . وختمه بعشر فوائد رجاليّة متفرقة .

منها : بشأن طرق الشيخ الطوسي رحمه اللّه في كتابيه التهذيب و الاستبصار

---

١ – خلاصة الأقوال ص ٢ ـ ٣.

٢ ـ خلاصة الأقوال : ٣

وطرق الشيخ الصدوق رحمه اللّه في كتابه من لايحضره الفقيه .

وفي العاشرة منها ذكر طرقهإلىٰ الشيخ الطوسي وإلىٰ الصدوق و محمّد بن عمر ابن عبدالعزيز الكشّي و أحمد بن علي النجاشي .

اعتمد المؤلّف في كتابه هذا علىٰ الاصول الأربعة الرجالية ، وضمّنه ما جاء في الكتب الاخرىٰ ، كالكتاب المنسوب إلىٰ أحمد بن الحسين الغضائري ، وكتاب الرجال للبرقي ، وكتاب الرجال للعقيقي ، وغيرها . اقتصر في النقل عنها علىٰ ما جاء بشأن المترجمين لهم من جرح أو تعديل ، وأحال التفاصيل إلىٰ كتابه الكبير .

ذكر رحمه اللّه كثيراً من أصحاب المذاهب الفاسدة في القسم الثاني و إن كان قد وثّقهم النجاشي أو الطوسي أو غيرهما ، وذكر في القسم الأوّل منه بعض من عُدّ في أصحاب الاجماع ممّن ثبت فساد مذهبه . ومن هذا يظهر أنّ فساد المذهب في رأيه جرح صريح لامجال معه لما عارضه من تعديل ، إلاّ أن يكون من أصحاب الإجماع .

ذكر رحمه اللّه عبدالرحمن بن أبي بدر في القسم الثاني[١]، وقد قال النجاشي رحمه اللّه بشأنه «ثقة ، ليس بالمتحقّق بنا»[٢] كما عدّ عبدالملك بن هارون بن عنترة الشيباني أيضاً في هذاالقسم[٣]. وقد قال النجاشي بشأنه:«ثقة ، عين ، روىٰ عن أصحابنا ورووا عنه ، ولم يكن متحقّقاً بأمرنا»[٤]

وذكر أيضاً عبدالعزيز بن أبي ذيب المدني ـ وهو عبدالعزيز بن عمران ـ في هذا القسم ، وذكر كلام الطوسي بشأنه حيث قال : «ضعّفه ابن نمير»[٥] ، وعلّق عليه

---

١ ـ خلاصة الأقوال : ٢٣٩

٢ ـ رجال النجاشي : ٢٣٨

٣ ـ خلاصة الأقوال : ٢٣٩

٤ ـ رجال النجاشي : ٢٤٠

٥ ـ رجال الطوسي : ٢٣٥ و جاء في المطبوعة من الخلاصة «ابن أبي عمير» وهو تصحيف .

قائلاً : «وليس هذا عندي موجباً للطعن ، لكنّه من مرجّحات الطعن»[١]

كما ذكر زيد النرسي ، و زيد الزرّاد في هذا القسم ، وقال ـ بعد أن ذكرما نقله الطوسي عن الفهرست للصدوق نقلاً عن ابن الوليد بشأن كتابيهما من أنّهما موضوعان وضعهما محمّد بن موسىٰ السمّان ، وذكر ماردّ به ابن الغضائري علىٰ ذلك ـ : «والذي قاله الشيخ عن ابن بابويه وابن الغضائري لايدلّ علىٰ طعن في الرجلين ، فإن كان توقّف ففي رواية الكاتبين ، ولمّا لم أجد لأصحابنا تعديلاً لهما ولا طعناً فيهما توقّفت عن قبول روايتهما»[٢]

وذكر بعض الأسماء في البابين معاً ، صرّح بالاتحاد في بعضها ولم يصرّح بذلك في الباقي لعدم قطعه بالاتّحاد فيها . نذكرها فيمايلى :

١ ـ خالد الحوار ذكره في القسم الأوّل[٣] وذكر أيضاً خالد الخواتيمي في القسم الثاني[٤] . وهما متّحدان ، و«الحوار» وكذا «الخواتيمي» تصحيف «الجوّان» . وقد ذكره النجاشي بعنوان «خالد بن نجيح الجوّان»[٥]

٢ ـ زكريّا أبويحيىٰ الموصلي لقبه كوكب الدم . ذكره في القسم الأوّل[٦] وذكره أيضاً في القسم الثاني قائلاً : «زكريّا أبويحيىٰ كوكب الدم الكوفي ، وقد ذكرناه في القسم الأوّل من كتابنا»[٧]

---

١ ـ خلاصة الأقوال : ٢٤٠

٢ ـ خلاصة الأقوال : ٢٢٣

٣ ـ خلاصة الأقوال : ٦٥

٤ ـ خلاصة الأقوال : ٢٢٠

٥ ـ رجال النجاشي : ١٥٠

٦ ـ خلاصة الأقوال : ٧٥

٧ ـ خلاصة الأقوال : ٢٢٤

٣ ـ سيف بن مصعب العبدي أبومحمّد ذكره في القسم الأول[١]. وذكره أيضاً في القسم الثاني بعنوان «سفيان بن مصعب العبدي[٢] ولم يصرح باتّحادهما.

٤ ـ عبدالسلام بن صالح أبوالصلت الهروي ذكره في القسم الأول[٣] وذكره أيضاً في باب الكنىٰ من القسم الثاني قائلاً: «أبوالصلت ـ بالصاد المهملة و التاء المنقطّة فوقها نقطتين ـ الخراساني الهروي، عامي، من أصحاب الرضا عليه السلام، روىٰ عنه بكر بن صالح»[٤]

٥ ـ عبداللّه بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباري ذكره في القسم الأوّل[٥] وذكره أيضاً في القسم الثاني بقوله: «عبداللّه بن أبي‌زيد الأنصاري، روىٰ عنه ابن حاشر ـ بالشين المعجمة ـ ضعيف»[٦].

هو عبيداللّه بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباري ت ٣٥٦. ترجم له النجاشي برقم ٦١٧.

٦ ـ عمرو بن أبي المقدام، ذكره في القسم الأوّل[٧] وذكره أيضاً في القسم الثاني قائلاً: «عمر بن ثابت ـ بالثاء أوّلاً ـ ابن هرم أبوالمقدام الحدّاد مولىٰ بني عجلان كوفي»[٨]، وذكر في الموردين ما يدلّ علىٰ الاتّحاد.

٧ ـ محمّد بن قيس بن أحمد، ذكره في القسم الأوّل، وأضاف: «ضعيف، روىٰ

---

١ ـ خلاصة الأقوال: ٨٢

٢ ـ خلاصة الأقوال: ٢٢٨

٣ ـ خلاصة الأقوال: ١١٧

٤ ـ خلاصة الأقوال: ٢٦٧

٥ ـ خلاصة الأقوال: ١٠٦

٦ ـ خلاصة الأقوال: ٢٣٦

٧ ـ خلاصة الأقوال: ١٢٠

٨ ـ خلاصة الأقوال: ٢٤١

عن أبي جعفر عليه السلام»[١] ، وذكره أيضاً في القسم الثاني و أضاف : «ضعيف ، روىٰ عن الباقر عليه السلام . ولنا جماعة اسم كلّ واحد منهم محمّد بن قيس ذكرناهم في القسم الأوّل من كتابنا»[٢]

معجم رجال الحديث

قال السيد الخوئي: «إن علم الرجال كان من العلوم التي اهتم بشأنه علماؤنا الأقدمون، و فقهاؤنا السابقون، و لكن قد أهمل أمره في الأعصار المتأخرة، حتى كأنه لا يتوقف عليه الاجتهاد، و استنباط الأحكام الشرعية.

لأجل ذلك عزمت على تأليف كتاب جامع كاف بمزايا هذا العلم، و طلبت من الله سبحانه أن يوفقني لذلك، فاستجاب بفضله دعوتي و وفقني، و له الحمد و الشكر لإتمامه كما أردت – على ما أنا عليه من كبر السن، و ضعف الحال، وكثرة الاشتغال – و لو لا توفيق المولى و تأييده جل شأنه لم يتيسر لي ذلك.

و لا بد لي قبل الشروع في المقصود من ذكر مزايا الكتاب و تقديم مقدمات:

مزايا الكتاب

في هذا الكتاب خصائص و مزايا أساسية دعت الضرورة إلى أخذها في صلب الكتاب.

و إلى الباحث البصير تفصيل ذلك: الأولى: كل ما نقلنا في الكتاب عن أحد، فإنما نقلنا عن أصل المصدر و قد يتفق أنه لا يوجد فيه، أو نحن لم نجده فيه، أو لم نراجعه فننقله عمن نقله عن المصدر مع التصريح بذلك.

و لا ننسب شيئا إلى أحد اعتمادا على حكاية ذلك في كتب الرجال أو غيرها.

---

١ ـ خلاصة الأقوال : ١٥٠

٢ ـ خلاصة الأقوال : ٢٥٤

فإن ذلک يوقع في الاشتباه كثيرا، كما وقع ذلک لغيرنا، و لا سيما في بعض كتب المتأخرين.

الثانية: بما أن نسخة رجال ابن الغضائري لم توجد لدينا، فكل ما نقلناه عنه، فإنما نقلناه عن الخلاصة للعلامة، أو رجال ابن داود، أو مجمع الرجال للمولى عناية الله القهبائي.

الثالثة: قد ذكرنا في ترجمة كل شخص جميع رواته و من روى هو عنهم في الكتب الأربعة، و قد نذكر ما في غيرها أيضا، و لا سيما رجال الكشي، فقد ذكرنا أكثر ما فيه من الرواة و المروي عنهم، و بذلک يحصل التمييز الكامل بين المشتركات غالبا، كما أنا تعرضنا لبيان موارد الروايات في الكتب الأربعة، فإن لم تكن الروايات كثيرة، و لم يوجب التعرض لبيان مواردها الإخلال بوضع الكتاب، أدرجناه في ذيل الترجمة و إلا أخرناه و ذكرنا في آخر كل جزء ما يناسب ذكره فيه.

معجم‌رجال‌الحديث ج : ١ ص : ١٣ ثم إنا ذكرنا في الكتاب كل من له رواية في الكتب الأربعة، سواء أكان مذكورا في كتب الرجال أم لم يكن، و ذكرنا موارد الاختلاف بين الكتب الأربعة في السند، وكثيرا ما نبين ما هو الصحيح منها و ما فيه تحريف أو سقط.

الرابعة: اتبعنا في الكتاب العناوين المذكورة في كتب الرجال و العناوين المذكورة في الروايات، فربما نذكر رجلا واحدا مرتين أو مرات فمثلا: نذكر أحمد البرقي و أحمد بن أبي عبد الله و أحمد بن أبي عبد الله البرقي و أحمد بن محمد البرقي و أحمد بن محمد بن خالد و أحمد بن محمد بن خالد البرقي و ابن البرقي، و البرقي، و نذكر في كل من هذه العناوين جميع الرواة عنه بذلک العنوان و المروي عنهم، و موارد رواياته، وكذلک نجري في ذكر الراوي و المروي عنه.

هذا بالنسبة إلى الروايات، و أما في التراجم، فلا نترجم الرجل في الغالب إلا مرة

واحدة و بعنوان واحد، و هو عنوان النجاشي غالبا.

و نذكر في ذيله ما ذكره غيره و إن كان بعنوان آخر، و نكرر ذكره بذلک العنوان في المحل المناسب له من غير ترجمة، مع الإشارة إلى محل ذكره.

الخامسة: لاحظنا في تقديم العناوين و تأخيرها حروف التهجي في كل اسم و أوصافه حتى الأبوة و البنوة، فقدمنا إبراهيم أبا رافع على إبراهيم الأوسي، كما قدمنا إبراهيم بن هاشم على إبراهيم الجزري، و هكذا.

السادسة: قدمنا – في بيان المروي عنهم في كل مورد – الأئمة ع مع رعاية الترتيب بينهم، و بعد ذلک ذكرنا الكنى، و بعدها الأسماء على ترتيب حروف التهجي، و بعدها الألقاب، ثم المرسلات، ثم المضمرات وكذلک في ذكر الرواة، فذكرنا الكنى، ثم الأسماء على الترتيب، ثم الألقاب.

و قدمنا ما لم يذكر فيه الراوي إما

معجم‌رجال‌الحديث ج : ١ ص : ١٤ من جهة الإرسال أو التعليق أو من جهة ذكره في المشيخة على ما ذكر فيه.

السابعة: التدقيق في أحوال الرواة و البحث عن وثاقتهم أو حسنهم على وجه علمي.

الثامنة: لم نتعرض لتوثيقات المتأخرين فيما إذا كان توثيق من القدماء لعدم ترتب فائدة على ذلک، نعم تعرضنا لها في موارد لم نجد فيها توثيقا من القدماء، فإنا و إن كنا لا نعتمد على توثيقات المتأخرين، إلا أن جماعة يعتمدون عليها، فلا مناص من التعرض لها.

التاسعة: تعرضنا – في ترجمة كل شخص كان للصدوق

أو الشيخ قدس سرهما طريق إليه – للطريق و بيان صحته و عدمها، و ذلک لأن المراجع قد يراجع الرواية فيرى أن جميع رواتها ثقات، فيحكم بصحتها، و لكنه يغفل عن أن طريق الصدوق أو الشيخ إليه ضعيف، و الرواية ضعيفة.

مثال ذلک: أن الصدوق روى عن محمد بن مسلم و بريد بن معاوية عن أبي جعفر و أبي عبد الله ع، قالا: إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات، فصلها ما لم تتخوف أن يذهب وقت الفريضة... و قد عبر عنها صاحب الحدائق - رحمه الله - و من تأخر عنه بصحيحة محمد بن مسلم و بريد بن معاوية اغترارا بجلالتها، و غفلة عن أن طريق الصدوق إلى بريد مجهول، و إلى محمد بن مسلم ضعيف، و الرواية ضعيفة.

ثم إن الصحة و الضعف - متى أطلقا في هذا الكتاب - فليس المراد

معجمرجالالحديث ج : ١ ص : ١٥ بهما الصحة و الضعف باصطلاح المتأخرين، بل المراد بهما الاعتبار و عدمه، فإذا قلنا إن الحديث أو الطريق صحيح، فمعناه أنه معتبر و حجة، و إن كان بعض رواته حسنا أو موثقا.

و إن قلنا إنه ضعيف فمعناه أنه ليس بحجة، و لو لأجل أن بعض رواته مهمل أو مجهول.

العاشرة: بما أن المذكورين في الفهرست و رجالي الشيخ و الكشي مرقمون بالأرقام الهندسية فلذلک نذكر الأرقام عند ذكرهم تسهيلا على المراجعين.

الحادية عشرة: عند ذكر موارد الروايات من الفقيه و التهذيب و الإستبصار نذكر عنوان الباب، و رقم الجزء، و رقم الحديث المذكور فيه في النسخ المطبوعة حديثا من الكتب المذكورة، و لكن كتاب الكافي حيث إن أرقام رواياته في غير الروضة ليست بمتسلسلة، فنذكر عند ذكر مورد الرواية فيه عنوان الباب، و رقم الجزء، و رقم الباب، و رقم الكتاب، و رقم الحديث من ذاک الباب، فنقول مثلا: [الكافي، الجزء ٢، الكتاب ١، باب المؤمن و علاماته و صفاته ٩٩، الحديث]81 يعني الحديث الثامن عشر من الباب التاسع و التسعين من الكتاب الأول من الجزء الثاني.

و سنبين بعد هذا ما تشتمل عليه أجزاء الكافي من الكتب.

و أما الروضة فنقتصر فيها على ذكر رقم الحديث فقط.

هذا كله في نفس الكتاب، و أما ما نؤخره إلى آخر كل جزء، فلا نذكر فيه عنوان الباب، بل نقتصر على بقية ما ذكرناه.

الثانية عشرة: عند ما نريد تعيين موارد رواية شخص مع رعاية الراوي و المروي عنه، كرواية إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير التي رواها عنه ابنه علي، فنذكر أولا ما في الكافي على ترتيب مجلداته، ثم نذكر ما في الفقيه، ثم ما في التهذيب، وكل ما كان من روايات التهذيب موجودا في الإستبصار، فنشير إليه بعد ذكره عن التهذيب»[1].

المعجم الموحَّد

ركّزنا في تأليفنا للمعجم هذا علىٰ المحاور الخمسة التالية :

١ - جرد كلّ الأعلام التي جاءت في الاصول الرجالية الأربعة : «الفهرست للطوسي ، والرجال له أيضاً ، وإختيار معرفة رجال الكشّي له أيضاً ، ورجال النجاشي» ، مضافاً إلىٰ الأعلام التي جاءت في خلاصة الأقوال للعلامة الحلي ، وترتيبها معجميّاً.

علماً بأنّنا لم نفرد الكنىٰ والألقاب وكذا أعلام النساء في أبواب مستقلّة ، كما لم نحسب كلمة «أب» و«ابن» و «امّ» التي جاءت في أوّل الأعلام التي ذكرت بالكنية، فذكرنا «أبا منصور» مثلاً في حرف الميم ، و«ام سلمة» في حرف السين ، وهكذا . وأما بالنسبة للأسماء التي نسبت إلىٰ كنىٰ آبائهم مثل «أبان بن أبي مسافر» فقد ذكرناه مع احتساب هذه الكلمات ، فذكرنا مثلاً «أحمد بن أبي موسىٰ» في باب

---

١ - معجم رجال الحديث ج ١ ص ١٢ ـ

أحمد بعده حرف الألف ، وهكذا .

٢ – التوحيد بين الأسماء المتّحدة في الواقع ، كمانراه .

وحّدنا في هذا المعجم جميع الأعلام التي ترجم لها في الاصول الرجاليّة الأربعة المذكورة والتي ترجم لها في الخلاصة ، وقد بلغت نحو (١١٠٠٠) وحّدناها في نحو (٦٥٠٠) .

علماً بأنّنا لم نحكم بالاتّحاد بين الإسمين بمجرّد الاشتراك في الإسم ، كما لم نحكم بالتغاير بينهما بمجرّد الاختلاف ، وإنّما لاحظنا الطبقة ، وتتبّعنا الأقوال ، وبحثنا عن قرائن خارجيّة ، ربّما ذكرناها في الهامش .

٣ – ذكر الطبقات

اعتمدنا في تحديد الطبقات أوّلاً علىٰ رجال الطوسي ، ثمّ علىٰ غيره من الاصول الرجاليّة ، وبهذا قد عثرنا علىٰ نحو (٧٠٠) إسم من أصحاب المعصومين عليهم لم يذكرها الطوسي في أبواب من روىٰ عنهم عليهم السلام ، استدركناها وذكرناها في محالّها .

٤ – ذكر نصوص الجرح والتعديل

ذكرنا جميع ما جاء بشأن الرواة من الجرح والتعديل في فهرست ورجال الطوسي ورجال النجاشي ، وربّما ذكرنا ذلك من اختيار الكشي أو من الخلاصة للعلامة عند اعوزاز النصّ

علماً بأنّنا اتّخذنا في الجرح والتعديل اسلوباً وسطاً ، حصلنا عليه من خلال تتبّعنا لمعاني هذه النصوص[1] ، واستقصاء آراء العلماء في هذا الفنّ .

٥ – تحديد أحوال المذكورين فيه ، علىٰ أساس التقسيم الرباعي للحديث :

---

١ ـ جمعنا بحمدالله كلّ هذه النصوص في تأليف مستقلّ وفسّرناها ، وسيطبع إنشاء اللّه تحت عنوان : «نصوص الجرح والتعديل» .

القسم الأوّل : الصحيح ، ورمزنا له بـ«●» .

القسم الثاني: الموثّق ، ورمزنا له بـ«▲» .

القسم الثالث : الحسن ، ورمزنا له بـ«■» .

القسم الرابع : الضعيف ورمزنا له بـ«★» .

علماً بأنّنا تركنا الأسماء التي لم يذكر بشأنها شيء من الجرح أوالتعديل بدون علامة .

رموز الكتاب

وضعنا بين الإسمين المتّحدين علامة «=» ، ليكون الإسم الثاني منهما هو المرجع ، وهو المذيّل بالتفاصيل اللازمة .

رمزنا لمن ذكره العلامة في القسم الأوّل من الخلاصة برقم «١» ولمن ذكره في القسم الثاني بـ«٢» ، كما وضعنا بعد هذين الرقمين نقطتين «:» ، وبعدهما ذكرنا رقم الصفحة .

ذكرنا بعد ذكر الإسم والطبقة نصَّ الجرح أو التعديل ، وبعده علامة «=» ، ثمّ ذكرنا اسم المصدر ، ليعرف بها مصدر نقل هذا النصَّ . كما نضع ـ أحياناً ـ أيضاً علامة «=» بعد اسم المصدر ، ثم نذكر ما جاء من الاختلاف في هذا المصدر مع الاسم المعنون ، لتعرف به الصور المختلفه للاسم المذكور في كلّ مصدر .

علماً بأنّ عبارة «كذلك =» إذا جاءت قبل اسم المصدر تدلّ علىٰ اتّحاده مع المصدر الذي قبله في النصَّ الذي ذكر ، وإذا جاءت بعد اسم المصدر تدلّ علىٰ اتّحاده مع المصدر الذي قبله في التعبير عن الاسم المعنون

والنماذج التالية تعكس هذه المنهجة :

● أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة أبوعبداللّه ـ ابن أخي أبي الحسن علي بن عاصم المحدّث ـ يقال له العاصمي

لم يرو عنهم عليهم السلام

كان ثقة في الحديث ، سالماً خيّراً ، أصله كوفي وسكن بغداد ، روىٰ عن الشيوخ الكوفيّين = رجال النجاشي : ٩٣ . ثقة في الحديث ، سالم الجنبة ، أصله الكوفة ، سكن بغداد ، وروىٰ عن شيوخ الكوفيّين = فهرست الطوسي : ٢٨ = أحمد بن محمّد بن عاصم أبوعبداللّه . رجال الطوسي : ٤٥٤ = أحمد بن محمّد بن عاصم . الخلاصة ١ : ١٦ = احمد بن محمّد بن طلحة بن عاصم أبوعبداللّه .

▲ سعد بن طريف الحنظلي مولاهم الإسكاف كوفي الخفّاف الشاعر ت بعد عام ١٠٠

السجاد ، الباقر ، الصادق عليهم السلام

يعرف وينكر = رجال النجاشي : ١٧٨ .فهرست الطوسي : ٧٦ . صحيح الحديث = رجال الطوسي : ٩٢ ، ١٢٤ = سعد بن طريف ، ٢٠٣ = سعد بن طريف التيمي الحنظلي مولىً كوفي [وأيضاً =] سعد الإسكاف وقيل سعد الخفّاف [وأيضاً =] سعد بن ظريف الشاعر . إختيار الكشي رقم ٣٨٤ .الخلاصة ٢ : ٢٢٦

■ محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم بن البرّاء بن سبرة بن سيّار التميمي أبوبكر المعروف بالجعابي المتوفّىٰ ٣٥٥

لم يرو عنهم عليهم السلام

كان من حفّاظ الحديث وأجلاّء أهل العلم =رجال النجاشي : ٣٩٤. أحد الحفّاظ والناقدين للحديث = فهرست الطوسي : ١٥١ = محمّد بن عمر بن مسلم الجعابي . رجال الطوسي : ٥٠٥ ، ٥١٣ = محمّد بن عمر بن سلم الجعابي . الخلاصة ١ : ١٤٦

★ مفضّل بن صالح أبوعلي مولىٰ بني أسد ـ يكنّىٰ أباجميلة أيضاً ـ وكان نخّاساً يبيع الرقيق ـ ويقال إنّه كان حدّاداً ـ

الصادق ، الكاظم عليهما السلام

فهرست الطوسي : ١٧٠ = مفضّل بن صالح أبوجميلة . رجال الطوسي : ٣١٥ .

[غُمز فيه وضعّف] = رجال النجاشي : ١٢٨ ضمن ترجمة جابر بن يزيد الجعفي . الخلاصة ٢ : ٢٥٨ = [موصوفاً بالأسدي النخّاس مولاهم] .

هذه نماذج ذكرناها ليقف الباحث علىٰ ما اتّخذناه من المنهجة في هذا المعجم . علماً بأنّنا ذيّلنا كثيراً من الأسماء بتعاليق لا تخلو من فائدة ، قد عثرنا عليها في كتب متفرقة .

التعريف بالمجاميع الحديثيّة

للمجاميع الحديثيّة دور كبير في حفظ الحديث وفهمه، لأنّ مؤلّفيها بذلوا قصارى جهدهم في جمعه وتدوينه وترتيبه على أبواب ليتسنّى للباحث الحصول على بغيته، فهم بجهودهم المباركة قد زوّدوا المكتبة الشيعيّة بتراث عظيم بقي وسيبقى إن شاء الله مراجع للباحثين والمحقّقين.

وفي هذا الفصل نذكر أهمّها:

وسائل الشيعة

قال الشيخ الحرّ العاملي: «أمّا بعد: فيقول الفقير إلى الله الغني، محمد بن الحسن الحرّ العاملي، عامله الله بلطفه الخفي: لا شكّ أنّ العلم أشرف الصفات وأفضلها، وأعظمها مزية وأكملها، إذ هو الهادي من ظلمات الجهالة، المنقذ من لجج الضلالة، الذي توضع لطالبه أجنحة الملائكة الأبرار، ويستغفر له الطير في الهواء والحيتان في البحار، ويفضّل نوم حامله على عبادة العبّاد، ومداده على دماء الشهداء يوم المعاد.

ولا ريب أنّ علم الحديث أشرف العلوم وأوثقها، عند التحقيق، بل منه يستفيد أكثرها بل كلّها صاحب النظر الدقيق، فهي ببذل العمر النفيس فيه حقيق.

وكيف لا ؟ و هو مأخوذ عن المخصوصين بوجوب الاتّباع، الجامعين لفنون العلم

بالنصّ والإجماع، المعصومين عن الخطأ والخطل، المنزّهين عن الخلل والزلل. فطوبى لمن صرف فيه نفيس الأوقات، وأنفق في تحصيله بواقي الأيّام والساعات، وطوى لأجله وثير مهاده، ووجّه إليه وجه سعيه وجهاده، ونأى عمّا سواه بجانبه، وكان عليه اعتماده في جميع مطالبه، وجعله عماد قصده، ونظام أمره، وبذل في طلبه وتحقيقه جميع عمره، فتنزّه قلبه في بديع رياضه، وارتوى صداه من نمير حياضه، واستمسك في دينه بأوثق الأسباب، واعتصم بأقوال المعصومين عن الخطأ والارتياب.

وقد كنت كثيراً ما أطالب فكري وقلمي، وأستنهض عزماتي وهممي إلى تأليف كتاب كافل ببلوغ الأمل، كاف في العلم والعمل، يشتمل على أحاديث المسائل الشرعيّة، ونصوص الأحكام الفرعيّة المرويّة في الكتب المعتمدة الصحيحة التي نصّ على صحّتها علماؤنا نصوصاً صريحة، يكون مفزعاً لي في مسائل الشريعة، ومرجعاً يهتدي به من شاء من الشيعة، وأكون شريكاً في ثواب كلّ من اقتبس من أنواره، واهتدى بأعلامه ومناره، واستضاء بشموسه وأقماره.

وأيّ كنز أعظم من ذلك الثواب المستمرّ سببه وموجبه إن شاء الله إلى يوم الحساب ؟.

فإنّ من طالع كتب الحديث، واطّلع على ما فيها من الأحاديث، وكلام مؤلّفيها وجدها لا تخلو من التطويل، وبعد التأويل، وصعوبة التحصيل، وتشتّت الأخبار، واختلاف الاختيار، وكثرة التكرار، واشتمال الموسوم منها بالفقه على ما لا يتضمن شيئاً من الأحكام الفقهيّة، وخلّوه من كثير من أحاديث المسائل الشرعيّة. وإن كانت بجملتها كافية لأولي الألباب، نافية للشكّ والارتياب، وافية بمهمّات مقاصد ذوي الأفهام، شافية في تحقيق أمّهات الأحكام.

وكنت كلّما برح بي الشغف والغرام، وهممت بالشروع في ذلك المرام، تأمّلت ما فيه من الخطب الجسيم، والخطر العظيم، فلم أزل متوقّف الأنظار، لما في ذلك

الخاطر من الأخطار.

ودواعي الرغبة في تهذيب العلم وتسهيل العمل لكامن العزم مثيرة، حتى استخرت الله، فظهر الأمر به مراراً كثيرة.

وتذكّرت قول أمير المؤمنين عليه السلام: إذا هبت أمراً فقع فيه، فإنّ شدّة توّقية أعظم من الوقوع فيه.

وقوله عليه السلام: قرنت الهيبة بالخيبة، والحياء بالحرمان.

وخفت أن يكون الخاطر الذي عاقني عن هذا المهمّ من خطوات الشيطان، لما فيه من عظيم النفع لي وللإخوان من أهل الإيمان.

فشرعت في جمعه لنفسي ولولدي، ولمن أراد الاهتداء به من بعدي، وبذلت في هذا المرام جهدي، وأعملت فكري في تصحيحه وتهذيبه، وتسهيل الأخذ منه وإتقان ترتيبه.

ملتقطاً لجواهر تلك الأخبار من معادنها، جامعاً لتلك النصوص الشريفة من مظانّها، ناظماً لغوالي تلك اللآلىء في سلك واحد، مؤلّفا بين شوارد هاتيك الفوائد الفرائد، مفرداً لكلّ مسألة باباً بقدر الإمكان، متتبّعاً لما ورد في هذا الشأن.

سواء كان الحكم من المسائل الضروريّة، أم الأحكام النظريّة، إلّا أنّي لا أستقصي كلّ ما ورد في المسائل الضروريّة والآداب الشرعيّة، وإنّما أذكر في ذلك جملة من الأحاديث المرويّة، لأنّ الضروري والنظري يختلف باختلاف الناظرين، فما يكون ضروريّاً عند قوم يكون نظريّاً عند آخرين، وليكون الرجوع إلى أهل العصمة في كلّ ما تخاف فيه زلّة أو وصمة، والعمل بكلام الأئمّة في جميع المطالب المهمّة تاركاً للأحاديث التي لا تتضمّن شيئاً من الأحكام، وللأخبار المشتملة على الأدعية الطويلة، والزيارات، والخطب المنقولة عنهم عليهم السلام.

مستقصياً للفروع الفقهيّة، والأحكام المرويّة، والسنن الشرعيّة، والآداب الدينيّة

والدنيويّة، وإن خرجت عمّا اشتملت عليه كتب فقه الإماميّة لما فيه من الحفظ لأحاديث المعصومين، وجمع الأوامر والنواهي المتعلّقة بأفعال المكلّفين، وليكون الرجوع إليهم لا إلى غيرهم في أمور الدنيا والدين.

ولم أنقل فيه الأحاديث لاإّ من الكتب المشهورة المعوّل عليها، التي لا تعمل الشيعة إلّا بها، ولا ترجع إلّا إليها.

مبتدئاً باسم من نقلت الأحاديث عن كتابه.

ذاكراً للطرق والكتب وما يتعلّق بها في آخر الكتاب، إبقاءاً للإشعار بأخذ الأخبار من تلك الكتب، وحذراً من الإطناب، مقتدياً في ذلك بالشيخ الطوسي والصدوق ابن بابويه القمي.

وأخّرت أسانيدهما إلى آخر الكتاب، لما ذكرناه في هذا الباب.

ولم أقتصر فيه على كتب الحديث الأربعة، وإن كانت أشهر ممّا سواها بين العلماء، لوجود كتب كثيرة معتمدة، من مؤلّفات الثقات الأجلّاء، وكلّها متواترة النسبة إلى مؤلّفيها، لا يختلف العلماء ولا يشكّ الفضلاء فيها.

وما أنقله من غير الكتب الأربعة أصرّح باسم الكتاب الذي أنقله منه، وإن كان الحق عدم الفرق، وأنّ التصريح بذلك مستغنى عنه.

فعليك بهذا الكتاب «الكافي» في «تهذيب» «من لا يحضره الفقيه» بـ «محاسن» «الاستبصار» الشافي من «علل الشرائع» أهل «التوحيد» بدواء «الاحتجاج» مع «قرب الإسناد» إلى «طبّ الأئمّة» الأطهار، السالك بـ«الإخوان» في «نهج البلاغة» إلى رياض «ثواب الأعمال» و«مجالس» «مدينة العلم» ومناهل «عيون الأخبار»، الهادي إلى أشرف «الخصال» بـ«مصباح» «كمال الدين» و«كشف الغمّة» عن أهل «البصائر» والأبصار.

ومن طالعه اطّلع على ما اتّفق لجماعة من الأصحاب في هذا الباب، مثل:

حكمهم على كثير من الروايات بأنّها ضعيفة.

مع وجودها بطرق أخرى هي عندهم أيضاً صحيحة.
ودعواهم في كثير من المسائل أنّها غير منصوصة.
مع ورودها في نصوص صريحة.
وحصرهم لأدلّة بعض المسائل في حديث واحد، أو أحاديث يسيرة.
مع كون النصوص عليها كثيرة.
ولم أذكر في الجمع بين الأخبار وتأويلها إلّا الوجوه القريبة، والتفسيرات الصادرة عن الأفكار المصيبة، مع مراعاة التلخيص والاختصار، حذراً من الإطالة والإكثار، وسمّيته «**كتاب تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**».
وأرجو من الله جزيل الثواب، وأن يجعله من أكبر الذخائر ليوم الحساب.
وها أنا أشرع في المقصود، مستعيناً بالملك المعبود، مستمدّاً للتوفيق من واجب الوجود، ومفيض الكرم والجود»[١].

بحار الأنوار

هو أحد المجاميع الحديثيّة، ألّفه العلّامة الشيخ محمد باقر بن محمد تقي المجلسي المتوفّى عام ١١١٠.
قال رحمه الله في مقدّمة الكتاب: «أمّا بعد: فيقول الفقير إلى رحمة ربه الغافر ابن المنتقل إلى رياض القدس محمد تقي طيّب الله رمسه محمد باقر عفا الله عن جرائمهما، وحشرهما مع أئمّتهما: اعلموا يا معاشر الطالبين للحق واليقين، المتمسّكين بعروة أتباع أهل بيت سيد المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين، إنّي كنت في عنفوان شبابي حريصاً على طلب العلوم بأنواعها، مولعاً باجتناء

---

١ – وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ج ١ ص ٤.

فنون المعالي من أفنانها، فبفضل الله سبحانه وردت حياضها، وأتيت رياضها، وعثرت على صحاحها ومراضها، حتى ملأت كمّي من ألوان ثمارها، واحتوى جيبي على أصناف خيارها، وشربت من كلّ منهل جرعة رويّة، وأخذت من كلّ بيدر حفنة مغنية، فنظرت إلى ثمرات تلك العلوم وغاياتها، وتفكّرت في أغراض المحصّلين وما يحثّهم على البلوغ إلى نهاياتها، وتأمّلت فيما ينفع منها في المعاد، وتبصّرت فيما يوصل منها إلى الرشاد، فأيقنت بفضله وإلهامه تعالى أنّ زلال العلم لا ينقع إلّا إذا أُخذ من عين صافية، نبعت عن ينابيع الوحي والإلهام، وإنّ الحكمة لا تنجع إذا لم تؤخذ من نواميس الدين، ومعاقل الأنام.

فوجدت العلم كلّه في كتاب الله العزيز، الذي ﴿**لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ**﴾[1]، وأخبار أهل بيت الرسالة، الذين جعلهم الله خزّاناً لعلمه، وتراجمة لوحيه.

وعلمت أنّ علم القرآن لا يفي أحلام العباد باستنباطه على اليقين، ولا يحيط به إلّا من انتجبه الله لذلك، من أئمّة الدين، الذين نزل في بيتهم الروح الأمين.

فتركت ما ضيّعت زماناً من عمري فيه، مع كونه هو الرائج في دهرنا، وأقبلت على ما علمت أنّه سينفعني في معادي، مع كونه كاسداً في عصرنا».

أقول: مقصوده رحمه الله من «الرائج في دهرنا» هو العلوم العقليّة وبما فيها الفلسفة، فإنّ وجود شخصيات علميّة آنذاك مثل الفيض الكاشاني وقبله استاذه المولى صدر الدين الشيرازي وغيرهما، كانوا قد تصدوا تدريس هذه العلوم.

قال رحمه الله: «اخترت الفحص عن أخبار الأئمّة الطاهرين الأبرار سلام الله عليهم، وأخذت في البحث عنها، وأعطيت النظر فيها حقّه، وأوفيت التدرّب فيها حظّه.

---

(١) - سورة فصلت، آية ٤٢.

ولعمري لقد وجدتها سفينة نجاة، مشحونة بذخائر السعادات، وألفيتها فلكاً مزيناً بالنيّرات، المنجية عن ظلم الجهالات، ورأيت سبلها لائحة، وطرقها واضحة، وأعلام الهداية والفلاح على مسالكها مرفوعة، وأصوات الداعين إلى الفوز والنجاح في مناهجها مسموعة، ووصلت في سلوك شوارعها إلى رياض نضرة، وحدائق خضرة، مزيّنة بأزهار كلّ علم، وثمار كلّ حكمة، وأبصرت في طيّ منازلها طرقاً مسلوكة معمورة، موصلة إلى كلّ شرف ومنزلة.

فلم أعثر على حكمة إلّا وفيها صفوها، ولم أظفر بحقيقة إلّا وفيها أصلها.

أقول: مقصوده من «أخذت في البحث عنها» هو أنّه رحمه الله قد شرح الأحاديث، واتنتج منها ما كان يراه الصحيح، وكتابه «مرآة العقول» هو شرح لكتاب الكافي، و«ملاذ الأخيار» هو شرح لتهذيب الأحكام.

وقال: «ثم بعد الإحاطة بالكتب المتداولة المشهورة تتبّعت الأُصول المعتبرة، المهجورة، التي تركت في الأعصار المتطاولة، والأزمان المتمادية.

إمّا لاستيلاء سلاطين المخالفين، وأئمّة الضلال، أو لرواج العلوم الباطلة بين الجهّال، المدّعين للفضل والكمال، أو لقلّة اعتناء جماعة من المتأخّرين بها، اكتفاء بما اشتهر منها، لكونها أجمع، وأكفى، وأكمل، وأشفى من كلّ واحد منها».

أقول: هو رحمه الله قد بذل الجهد الكبير في سبيل الحصول على هذه الأصول، وكان رحمه الله قد حصل على طائفة منها.

وقال: «فطفقت أسأل عنها في شرق البلاد وغربها حيناً، وألحّ في الطلب لدى كلّ من أظنّ عنده شيئاً من ذلك، وإن كان به ضنيناً.

ولقد ساعدني على ذلك جماعة من الإخوان، ضربوا في البلاد لتحصيلها، وطلبوها في الأصقاع والأقطار طلباً حثيثاً.

حتى اجتمع عندي بفضل ربّي كثير من الأُصول المعتبرة، التي كان عليها معوّل العلماء في الأعصار الماضية، وإليها رجوع الأفاضل في القرون الخالية، فألفيتها

مشتملة على فوائد جمّة، خلت عنها الكتب المشهورة المتداولة.

واطّلعت فيها على مدارك كثير من الأحكام، اعترف الأكثرون بخلوّ كلّ منها عمّا يصلح أن يكون مأخذاً له.

أقول: لقد ذكر رحمه الله في الفصل الثاني من هذه المقدّمة ما حصل عليه من نسخ هذه الأصول والكتب، مبيّناً خصوصياتها وتاريخ استنساخها.

وقال: «فبذلت غاية جهدي في ترويجها وتصحيحها وتنسيقها وتنقيحها.

أقول: يعرف من هذا أنّه رحمه الله لم يجمع في كتابه هذا الغثّ والسمين، كما زعم البعض، وليس له تصريح أو تلويح بأنّ مقصوده كان جمع الحديث فقط، بل كان رحمه الله قد أورد ما كان يراه صحيحاً وفقاً لمبانيه في اعتبار الحديث، وإذا ذكر بعض ما لا يراه صحيحاً نبّه على ذلك.

قال رحمه الله: «لمّا رأيت الزمان في غاية الفساد، ووجدت أكثر أهلها حائدين عمّا يؤدّي إلى الرشاد، خشيت أن ترجع عمّا قليل إلى ما كانت عليه من النسيان والهجران، وخفت أن يتطرّق إليها التشتّت، لعدم مساعدة الدهر الخوان، ومع ذلك كانت الأخبار المتعلّقة بكلّ مقصد منها متفرقاً في الأبواب، متبدّداً في الفصول، قلّما يتيسّر لأحد العثور على جميع الأخبار المتعلّقة بمقصد من المقاصد منها، ولعلّ هذا أيضاً كان أحد أسباب تركها، وقلّة رغبة الناس في ضبطها.

فعزمت بعد الاستخارة من ربّي، والاستعانة بحوله وقوّته، والاستمداد من تأييده ورحمته، على تأليفها، ونظمها، وترتيبها، وجمعها، في كتاب متّسقة الفصول والأبواب، مضبوطة المقاصد والمطالب، على نظام غريب، وتأليف عجيب، لم يعهد مثله في مؤلّفات القوم ومصنّفاتهم.

فجاء بحمد الله كما أردت على أحسن الوفاء، وأتاني بفضل ربّي فوق ما مهدت وقصدت، على أفضل الرجاء.

فصدّرت كلّ باب بالآيات المتعلّقة بالعنوان، ثم أوردت بعدها شيئاً ممّا ذكره بعض المفسّرين فيها، إن احتاجت إلى التفسير والبيان.

ثم إنّه قد حاز كلّ باب منه إمّا تمام الخبر المتعلّق بعنوانه، أو الجزء الذي يتعلّق به، مع إيراد تمامه في موضع آخر أليق به، أو الإشارة إلى المقام المذكور فيه لكونه أنسب بذلك المقام، رعاية لحصول الفائدة المقصودة، مع الإيجاز التامّ.

وأوضحت ما يحتاج من الأخبار إلى الكشف ببيان شاف على غاية الإيجاز، لئلّا تطول الأبواب، ويكثر حجم الكتاب، فيعسر تحصيله على الطلّاب».

وفي بالي إن أمهلني الأجل وساعدني فضله عزّ وجلّ أن أكتب عليه شرحاً كاملاً، يحتوي على كثير من المقاصد، التي لم توجد في مصنّفات الأصحاب، وأُشبع فيها الكلام لأولي الألباب.

أقول: يظهر من كلامه هذا أنّ ما أورده من الشروح في كتابه هذا بعنوان «بيان» أو «تبيين» أو «توضيح» أو «إيضاح» وما شاكل لم يراه يفي بالغرض، فيأمل أن يكتب له شرحاً كاملاً.

وقال رحمه الله: «ومن الفوائد الطريفة لكتابنا اشتماله على كتب وأبواب، كثيرة الفوائد، جمّة العوائد، أهملها مؤلّفوا أصحابنا رضوان الله عليهم، فلم يفردوا لها كتاباً، ولا باباً، ككتاب العدل والمعاد، وضبط تواريخ الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وكتاب السماء والعالم، المشتمل على أحوال العناصر والمواليد وغيرها، ممّا لا يخفى على الناظر فيه.

فيا معشر إخوان الدين المدّعين لولاء أئمّة المؤمنين، أقبلوا نحو مأدبتي هذه مسرعين، وخذوها بأيدي الإذعان واليقين، فتمسّكوا بها واثقين، إن كنتم فيما تدّعون صادقين، ولا تكونوا من الذين يَقُولُونَ بِأَفْوٰاهِهِمْ مٰا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ، ويترشّح من فحاوي كلامهم مطاوي جنوبهم، ولا من الذين أشربوا في قلوبهم حبّ البدع والأهواء، بجهلهم وضلالهم، وزيّفوا ما روّجته الملل الحقّة بما

زخرفته منكروا الشرائع بمموّهات أقوالهم .

فيا بشرى لكم ثم بشرى لكم إخواني بكتاب جامعة المقاصد، طريفة الفرائد، لم تأت الدهور بمثله حسناً وبهاء، ونجم طالع من أفق الغيوب لم ير الناظرون ما يدانيه نوراً وضياء، وصديق شفيق لم يعهد في الأزمان السالفة شبهه صدقاً ووفاء .

كفاك عماك يا منكر علوّ أفنانه، وسموّ أغصانه، حسداً، وعناداً، وعمهاً، وحسبك ريبك يا من لم يعترف برفعة شأنه، وحلاوة بيانه، جهلاً، وضلالاً، وبلهاً .

ولاشتماله على أنواع العلوم والحكم والأسرار، وإغنائه عن جميع كتب الأخبار سمّيته بكتاب «**بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار**» .

فأرجو من فضله سبحانه على عبده الراجي رحمته وامتنانه أن يكون كتابي هذا إلى قيام قائم آل محمد عليهم الصلاة والسلام والتحيّة والإكرام مرجعاً للأفاضل الكرام، ومصدراً لكلّ من طلب علوم الأئمّة الأعلام، ومرغماً للملاحدة اللئام .

وأن يجعله لي في ظلمات القيامة ضياءً ونوراً، ومن مخاوف يوم الفزع الأكبر أمناً وسروراً، وفي مخازي يوم الحساب كرامة وحبوراً، وفي الدنيا مدى الأعصار ذكراً موفوراً، فإنّه المرجوّ لكلّ فضل ورحمة، ووليّ كلّ نعمة، وصاحب كلّ حسنة، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلّى الله على محمد وأهل بيته الغرّ الميامين النجباء المكرّمين» .

أقول: هل من المعقول ممّن يعتزّ بكتابه هذا أن يكون قد جمع فيه الغثّ والسمين وهو يراه كذلك ؟ .

وقال رحمه الله: «اعلم أنّا إنّما تركنا إيراد أخبار بعض الكتب المتواترة في كتابنا هذا كالكتب الأربعة لكونها متواترة مضبوطة، لعلّه لا يجوز السعي في نسخها وتركها، وإن احتجنا في بعض المواضع إلى إيراد خبر منها، فهذه رموزها:

كا للكافي .

يب للتهذيب .

صا للإستبصار .

يه لمن لا يحضره الفقيه» .

أقول: لقد أورد رحمه الله من كتاب الكافي نحو أربعة آلاف حديثاً وزّعها في نحو ٤٨٠٠ مورداً، ومن الفقيه نحو ٢٥٠ حديثاً وزّعها في نحو ٣٠٠ مورداً، ومن التهذيب نحو ألف حديث وزّعها في نحو ١٢٠٠ مورداً ومن الاستبصار نحو ٥٠ وزّعها في نحو ٦٠ مورداً .

وقال الشيخ الحرّ العاملي بشأن البحار: «يجمع فيه أحاديث كتب الحديث كلّها، إلّا الكتب الأربعة، ونهج البلاغة، فلا ينقل منها إلّا قليلاً مع حسن الترتيب وشرح المشكلات، وهو خمسة وعشرون مجلّداً»(١) .

علماً بأنّ المولى عبد الله قد علّق على كلام الحرّ هذا قائلاً: «قد غيّر رأيه في شأن نهج البلاغة، فإنّه ينقل كلّه فيه»(٢) .

وقال العالم الجليل محمد حسين الخواتون آبادي :«أشرف الكتب المؤلّفة على الطريقة الإماميّة كتاب **بحار الأنوار** ، فلعمري لم يؤلّف إلى الآن كتاب جامع مثله، فإنّه مع اشتماله على الأخبار وظبطها وتصحيحها محتو على فوائد غير محصورة، وتحقيقات متكثّرة، ولم توجد مسألة إلّا وفيه أدلّتها ومباديها وتحقيقها وتنقيحها مذكورة على الوجه الأليق»(٣) .

وقال المحقّق البحراني: «كتاب **بحار الأنوار** الذي جمع فيه جميع العلوم وهو

---

(١) ـ أمل الآمل ج ٢ ص ٢٤٨.

(٢) ـ تعليقة أمل الآمل ص ٢٤٩.

(٣) ـ مناقب الفضلاء – ملحق بـ«نفحات الروضات» – ص ٥٠٠.

مشتمل على مجلّدات وكتب[١].

وقال المحدّث النوري: «بل لا تكاد تجد آية ولا خبراً في الأُصول والفروع والقصص والمكارم إلّا وله فيه بيان وتوضيح وتحقيق»[٢].

وقال المحدّث القمي: «كتاب **بحار الأنوار** الجامع لدرر أخبار الأئمّة الأطهار عليهم السلام المشتمل على أنواع العلوم والحكم والأسرار، المغني عن جمع كتب الأخبار، جزى الله جامعه خير الجزاء»[٣].

وقال العلّامة الطهراني: «كتاب **بحار الأنوار** هو الجامع الذي لم يكتب قبله ولا بعده جامع مثله، لاشتماله ـ مع جمع الأخبار ـ على تحقيقات دقيقة وبيانات وشروح لها غالباً لا توجد في غيره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[٤].

ووصف أيضاً الكتاب قائلاً: «أكبر موسوعة علميّة دينيّة في الشرق الإسلامي ظهرت في القرن الثاني عشر للهجرة، السابع عشر للميلاد، في جامعة إصفهان عاصمة إيران الشيعة»[٥].

اعتبار الحديث عند العلّامة المجلسي

إنّ العلّامة المجلسي كان يعتقد بتعديل أصحاب الإجماع، حتى لو لم يصرّح بتوثيقهم في الأُصول الرجالية، مثل أبان بن عثمان الأحمر، ومعروف بن خرّبوذ، وليث بن البختري.

وكان يعتبر حديث كلّ من كان من مشايخ الإجازة، حتى لو صرّح بضعفه، فاعتبر

---

(١) ـ لؤلؤة البحرين ص ٥٦.

(٢) ـ الفيض القدسي ضمن ج ١٠٢ ص ٢٩ من المطبوعة.

(٣) ـ سفينة البحار ج ١ ص ١٢.

(٤) ـ الذريعة ج ٣ ص ١٦.

(٥) ـ الكواكب المنتثرة ص ٩٥.

حديث سهل بن زياد ومعلّى بن محمد ، لأنّه ﵀ عدّهما من مشايخ الإجازة، وأما أصحاب الأُصول ، أي مَن قيل عنه : « له أصل » ، فقد اعتبر حديثهم جميعاً ، وذلك لو عثر على هذا النصّ في كتاب معتبر .

وعدّ حديث من قال عنه الطوسي: « أسند عنه » من قسم الحسن .

واعتبر أيضاً توثيقات المتأخّرين بشأن من تقدّم عصره عليهم ، مثل توثيقات ابن طاوس والعلّامة الحلّي والشهيد الثاني .

وكان ﵀ يرى أنّ أحاديث الكتب الأربعة وأيضاً أحاديث كتب الصدوق والبرقي والصفّار والحميري والشيخ المفيد ، وما أورده هو في كتابه « بحار الأنوار » من الأُصول المعتبرة كلّها يعمل بها ، وهي أقوى من الأُصول العقلية والاستحسانات والقياسات المتداولة بين بعض المتأخّرين من الأصحاب ـ على حدّ تعبيره ـ ، لكن كان يؤكّد على رعاية أحوال الرجال عند الجمع بين الأخبار والتعارض بينهما .

ومن هذا المنطلق يتيسّر لنا الحديث عن كتاب « بحار الأنوار » ، والتعرّف على حجم أحاديثه المعتبرة عند مؤلّفه .

وكان شيخنا المجلسي ﵀ على أساس هذه المعايير العامّة ، وأيضاً على أساس ما استفاده ممّا جاء في الأُصول الرجالية بشأن كلّ واحد من الرواة خاصّة ، جمع أحاديث كتابه « بحار الأنوار » هذا ، وأيضاً جمع أحاديث سائر كتبه .

ووجود بعض الأحاديث الغريبة فيه ـ قد لا يتجاوز عددها عدد الأصابع ـ لا يحطّ من قيمة الكتاب ، ولا يبرّر الحكم بعدم اعتباره .

كيف وقد جمع فيه من مئات الكتب المعتبرة ما يحتاجه الباحث في كلّ فنّ ، بعد أن هذّب وصحّح ، ثم شَرح وفسّر .

اعتبار الكتب الأربعة وأُصول القدماء عند العلّامة المجلسي

إنّ الحديث عن اعتبار الكتب الأربعة وحجية أُصول القدماء قد يفسّر بالموقف الذي اتّخذه الأخباريون ضدّ الأُصوليين، وحتى ظنّ البعض أنّ من عوّل على هذه الكتب واعتمد عليها ودافع عن اعتبارها لا يريد بذلك إلّا نفي وإبطال ما أسّسه الأُصوليون من تنويع الحديث، وما شرطوه في اعتبار الحديث والأخذ به، وغير ذلك من الأُصول.

لكن لو لاحظنا موقف العلّامة المجلسي ﵀ من اعتبار هذه الكتب والاعتماد عليها من ناحية ودرسنا أُسلوبه في تأليف كتابه «الوجيزة» وتأليف كتابيه: «مرآة العقول» و«ملاذ الأخيار» القائم على تنويع الحديث لما بقي لنا شكّ في أنّه ﵀ كان قد اتّخذ في تأليف كتبه منهجاً منزّهاً عن تحجّر الأخباريين وبعيداً عن استرسال الأُصوليين.

وكيف لا يكون كذلك وقد صرف عمره كلّه في البحث والتحقيق، وقرأ كثيراً من الكتب العقلية والنقلية على الفحول من أساتذته، وجدير به أن يتجنّب جانبي الإفراط والتفريط، ويتّخذ الحدّ الوسط، ويسير على الجادة الوسطى.

قال المحقق البحراني ﵀ يصف نزاع الأُصوليين والأخباريين وموقف العلّامة المجلسي من هذا النزاع: «وقد اتّسع خرق الخلاف بين المجتهدين من أصحابنا والأخباريين في جمل عديدة من مسائل الأُصول التي تبنى عليها الفروع الفقهية، وبسط كلّ من علماء الطرفين لسان التشنيع على الآخر، والحقّ الحقيق بالاتّباع ما سلكه طائفة من متأخّري المتأخرين كشيخنا المجلسي ـ طاب ثراه ـ وطائفة ممّن أخذ عنه، فإنّهم سلكوا من طرق الخلاف بين ذينك الفريقين طريقاً وسطى ونجداً أوضح من ذينك النجدين وخير الأُمور أوسطها»[1].

---

(١) الحدائق الناضرة ج ١ ص ١٤ ـ ١٥.

وعلى هذا المنهاج يتحدّث شيخنا المجلسي ﵀ عن اعتبار الكتب الأربعة وأُصول القدماء وعن كيفية الجمع بين الأخبار المتعارضة قائلاً: « والذي يقوى عندي هو أنّ جميع الأخبار الموردة في تلك الأُصول الأربعة وغيرها من تأليفات الصدوق والبرقي والصفّار والحميري والشيخ والمفيد وما تيسّر لنا ـ بحمد الله ـ من الأُصول المعتبرة المذكورة في كتب الرجال ـ وقد أدخلت أخبارها في كتاب البحار كلّها ـ مورد العمل ، وأقوى من الأُصول العقلية والاستحسانات والقياسات المتداولة بين بعض المتأخّرين من الأصحاب ، لكن لابدّ من رعاية أحوال الرجال عند الجمع بين الأخبار والتعارض بينها »[١].

من هذا نعرف أنّه ﵀ كان يشيّد بهذه الكتب والأُصول ويعتزّ بها من جانب ومن جانب آخر كان قد وقف على كثير من الأخبار المتعارضة فيها ، وعرف أنّ النظر في أحوال الرجال ومعرفة ما جاء فيهم من الجرح والتعديل ممّا لابدّ منه في علاجها .

ولم يكن العلّامة المجلسي ﵀ أول من طرح قضية اعتبار هذه الكتب والأُصول ، بل كانت هذه القضية تعدّ عند جماعة من الأعلام قبله من الأوليات في علم الحديث .

وقد صرّح الشهيد الثاني ﵀ في إجازته لعلي بن هلال الجزائري بأنّ الكتب الأربعة وغيرها من كتب الحديث كانت « عمدتها ومبنى استنادها على الرواية عن الثقات »[٢] وقال السيد نور الدين أخو صاحب المدارك في إجازته للمولى محمد محسن بن محمد مؤمن الاسترآبادي : « إنّ تواتر هذه الكتب قد أغنى عن

---

(١) ملاذ الأخبار ج ١ ص ٢٧.

(٢) راجع هذه الإجازة في بحار الأنوار ج ١٠٨ ص ١٤٤.

اعتبار الطريق إليها في العمل ، للعلم بثبوت مضامينها عن مؤلّفيها »[١] ووصفها السيد شرف الدين علي الشولستاني في إجازته لوالد المجلسي ـ رحمهما الله ـ قائلاً : « هي من دعائم الإيمان ومرجع فقهاء الزمان »[٢] .

هذا بعض ما ذكره الأعلام في اعتبار هذه الكتب ، ولأجل أن نعرف الدواعي التي دفعت العلماء إلى هذا الحدّ من الاعتماد والتعويل نذكر بعض ما جاء في مقدّمات هذه الكتب .

الكتب الأربعة هي : ١ ـ الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني المتوفى عام (٣٢٩هـ) . ٢ ـ من لا يحضره الفقيه لمحمد بن علي ابن بابويه الصدوق المتوفّى عام ٣٨١هـ . ٣ ـ تهذيب الأحكام لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفّى عام ٤٦٠ هـ . ٤ ـ الاستبصار له أيضاً .

ولا شكّ أنّ مؤلّفي هذه الكتب قد اعتمدوا في تأليفها على الأُصول والكتب الحديثية المشهورة والمتداولة التي ألّفها أسلافهم من أصحاب المعصومين عليهم السلام ومَن جاء بعدهم .

مميّزات الكتب الأربعة

يتّضح مما ذكرناه أنّ الكتب الأربعة قد امتازت بميزات كثيرة ، يتمكّن الباحث من معرفتها بسهولة ، وذلك من خلال مقارنتها بما تقدّم عليها من المؤلّفات التي ما زالت متداولة بين أيدينا ، وفي هذا الفصل يشير إلى أهمّها باختصار :

---

(١) راجع بحار الأنوار ج ١١٠ ص ٢٧، ومثله قال الميرزا محمد الاسترآبادي في إجازته للعلامة المجلسي ، راجع بحار الأنوار ج ١١٠ ص ١٢٧ .

(٢) راجع بحار الأنوار ج ١١٠ ص ٣٤، ومثله قال المولى محمد طاهر القمي في إجازته للعلامة المجلسي ، راجع بحار الأنوار ج ١١٠ ص ١٢٩ .

أولاً: الاستيعاب والشمول، ضمّت الكتب الأربعة كثيراً من الأبواب الفقهية التي يبحث عنها الفقيه في معرفة الأحكام الشرعية.

ثانياً: الاختيار الصحيح، إنّ المنهج الذي اختاره مؤلّفي هذه الكتب كان هو المنهج الصحيح في التدوين آن ذاك، فرضته عليهم الظروف التي كانوا يعيشونها، وقد مرّ عليك أنّ كلّ هذه الكتب قد دوّنت بطلب من الأوساط العلميّة لتسدّ حاجتها.

ثالثاً: تصحيح المحتوى، إنّ مؤلّفي هذه الكتب قد صرّحوا بأنّ ما جمعوه من الأحاديث في هذه الكتب كانت صحيحة عندهم، يعملون بمضامينها، وتعدّ هذه العملية خطوة جبّارة في تصحيح الأحاديث، لم يسبقهم أحد فيها.

رابعاً: تفسير الحديث، إنّ تبويب الأحاديث وذكر مجموعة منها في باب معيّن يوفّر على الباحث قسطاً كبيراً من مؤونة البحث والتحقيق في تفسير الحديث. إنّ عنوان الباب وحده قد يكشف للباحث معنى الحديث ويزيل عنه الغموض.

خامساً: علاج الأخبار المتعارضة، إنّ ذكر مجموعة من الأحاديث في الباب الواحد تسهّل للباحث عملية علاج الأخبار المتعارضة، لأنّه يجد في الباب الواحد ـ غالباً ـ كل ما يحتاجه في هذه العملية، وقد عرفت ممّا ذكرناه أنّ الشيخ الطوسي ﵀ قد اعتنى ـ أكثر ممّن سبقه ـ بهذه القضية، حيث خصّص كتابيه التهذيب والاستبصار بهذا العلاج.

هذه وغيرها من المميزات كانت هي الدواعي التي دفعت العلماء إلى التعويل على هذه الكتب والاعتماد عليها، حتى حكم بعضهم بصحّة جميع ما فيها، ووجوب العمل بها، وحتى شيخنا المجلسي ﵀ قد ذكر سبب عدم ذكره لبعض أخبار الكتب الأربعة وغيرها في كتابه بحار الأنوار واعتذر قائلاً: «اعلم أنّا إنّما تركنا إيراد أخبار بعض الكتب المتواترة في كتابنا هذا ـ كالكتب الأربعة ـ لكونها متواترة مضبوطة، لعلّه لا يجوز السعي في نسخها وتركها، وإن احتجنا في بعض

المواضع إلى إيراد خبر منها »[١].

فكأنّه ﵀ كان يخشى من أن يذكر كلّ أحاديث الكتب الأربعة في كتابه كي لا يحلّ كتابه محلّها، ويستغني العلماء عنها، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تركها وضياعها، وكان هذا ـ في رأيه ـ لا يجوز.

وقال ﵀ بشأن كتب ابن أبي عمير والأُصول الأربعمائة: « وكُتُب ابن أبي عمير[٢] كانت أشهر عند المحدّثين من أُصولنا الأربعة[٣] عندنا، بل كانت الأُصول المعتبرة الأربعمائة عندهم أظهر من الشمس في رائعة النهار، فكما أنّا لا نحتاج إلى سند لهذه الأُصول الأربعة، وإذا أوردنا سنداً فليس إلّا للتيمّن والتبرّك والاقتداء بسنّة السلف، وربما لم ينال بذكر سند فيه ضعف أو جهالة لذلك، فكذا هؤلاء الأكابر من المؤلّفين، لذلك كانوا يكتفون بذكر سند واحد إلى الكتب المشهورة، وإن كان فيه ضعيف أو مجهول، وهذا باب واسع شاف نافع إن أتيتها يظهر لك صحّة كثير من الأخبار التي وصفها القوم بالضعف.

ولنا على ذلك شواهد كثيرة لا يظهر على غيرنا إلّا بممارسة الأخبار، وتتبّع سيرة قدماء علمائنا الأخيار، ولنذكر هنا بعض تلك الشواهد ينتفع بها من لم يسلك مسلك المتعسّف المعاند.

الأول: إنّك ترى الكليني ﵀ يذكر سنداً متصلاً إلى ابن محبوب أو إلى ابن أبي عمير أو إلى غيره من أصحاب الكتب المشهورة، ثم يبتدئ بابن محبوب مثلاً ويترك ما تقدّمه من السند، وليس ذلك إلّا لأنّه أخذ الخبر من كتابه[٤]، فيكتفي

---

(١) بحار الأنوار ج ١ ص ٤٨.

(٢) لقد عبّر ابن طاوس عن كتاب ابن أبي عمير هذا بـ«أصل» ونقل عنه، وذلك في جمال الأسبوع ص ٥٩، وفتح الأبواب ص ١٤٨ و ٢٣٣ وفرج المهموم ٨٧.

(٣) أي الكتب الأربعة.

(٤) لكن ذكر الشيخ حسن صاحب المعالم طريقة الكليني في ذكر السند قائلاً: « ينبغي أن يعلم أنّ حال المشايخ

بإيراد السند مرّة واحدة ، فيظنّ من لا دراية له في الحديث أنّ الخبر مرسل .

الثاني : إنّك ترى الكليني والشيخ وغيرهما يروون خبراً واحداً في موضعين ويذكرون سنداً إلى صاحب الكتاب ، ثم يوردون هذا الخبر بعينه في موضع آخر بسند آخر إلى صاحب الكتاب ، أو يضم سنداً أو أسانيد غيره إليه ، وتراهم لهم أسانيد صحاح في خبر يذكرونه في موضع ثم يكتفون بذكر سند ضعيف في موضع آخر ، ولم يكن ذلك إلّا لعدم اعتنائهم بإيراد تلك الأسانيد لاشتهار هذه الكتب عندهم .

الثالث : إنّك ترى الصدوق ﵀ مع كونه متأخراً عن الكليني ﵀ أخذ الأخبار في الفقيه عن الأُصول المعتمدة واكتفى بذكر الأسانيد في الفهرست ، وذكر لكل كتاب أسانيد صحيحة ومعتبرة ، ولو كان ذكر الخبر مع سنده لاكتفى بسند واحد اختصاراً ، ولذا صار الفقيه متضمناً للصحاح أكثر من سائر الكتب .

والعجب ممّن تأخّره كيف لم يقتف أثره ، لتكثير الفائدة وقلّة حجم الكتاب .

فظهر أنّهم كانوا يأخذون الأخبار من الكتب ، وكانت الكتب عندهم معروفة مشهورة متواترة .

الرابع : إنّك ترى الشيخ ﵀ إذا اضطرّ في الجمع بين الأخبار إلى القدح في سند لا يقدح فيمن هو قبل صاحب الكتاب من مشايخ الإجازة ، بل يقدح إمّا في صاحب الكتاب أو فيمن بعده من الرواة كعلي بن حديد وأضرابه مع أنّه في الرجال ضعّف جماعة ممّن يقعون في أوائل الأسانيد .

☜ الثلاثة في ذكر الأسانيد مختلف ، فالشيخ أبو جعفر الكليني يذكر إسناد الحديث بتمامه ، أو يحيل في أوّله على إسناد سابق قريب » ثم ذكر طريقة الصدوق والطوسي بمثل ما جاء في المتن ونسب هذه الطريقة إلى القدماء ، راجع منتقى الجمان ج ١ ص ٢٣ ـ ٢٤ ، ومثله قال الشيخ الحرّ العاملي في خاتمة الوسائل ج ٣٠ ص ١٤٧ ، واستعمل أيضاً طريقة التعليق على السابق هذه في كتابه الوسائل عند ذكر أسانيد الكافي .

الخامس: إنّك ترى جماعة من القدماء والمتوسطين يصفون خبراً بالصحة مع اشتماله على جماعة لم يوثقوا، فغفل المتأخرون عن ذلك، واعترضوا عليهم، كأحمد بن محمد بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار والحسين بن الحسن بن أبان وأضرابهم، وليس ذلك إلّا لما ذكرنا.

السادس: إنّ الشيخ ـ قدس الله روحه ـ فعل مثل ما فعل الصدوق لكن لم يترك الأسانيد طرّاً في كتبه، فاشتبه الأمر على المتأخرين، لأنّ الشيخ عمل لذلك كتاب الفهرست وذكر فيه أسماء المحدّثين والرواة من الإمامية وكتبهم وطرقه إليهم، وذكر قليلاً من ذلك في مختتم كتابي التهذيب والاستبصار، فإذا أورد رواية ظهر على المتتبّع الممارس أنّه أخذه من شيء من تلك الأُصول المعتبرة، وكان للشيخ في الفهرست إليه سند صحيح، فالخبر صحيح مع صحّة سند الكتاب إلى الإمام، وإن اكتفى الشيخ عند إيراد الخبر بسند فيه ضعف.

السابع: إنّ الشيخ ﵀ ذكر في الفهرست عند ترجمة محمد ابن بابويه القمي ما هذا لفظه: «له نحو من ثلاث مائة مصنّف، أخبرني بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا: منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري وأبو الحسين جعفر بن حسكة القمي وأبو زكريا محمد بن سليمان الحمراني كلّهم عنه»[1] انتهى.

فظهر أنّ الشيخ روى جميع مرويّات الصدوق نور الله ضريحهما بتلك الأسانيد الصحيحة، فكلّما روى الشيخ خبراً من بعض الأُصول التي ذكرها الصدوق في فهرسته بسند صحيح فسنده إلى هذا الأصل صحيح، وإن لم يذكر في الفهرست سنداً صحيحاً إليه، وهذا أيضاً باب غامض دقيق ينفع في الأخبار التي لم تصل إلينا من مؤلّفات الصدوق ﵀.

---

(١) الفهرست ص ١٥٧.

فإذا أحطت خبراً بما ذكرنا لك من غوامض أسرار الأخبار ـ وإن كان ما تركنا أكثر مما أوردنا ـ وأصغيت إليه بسمع اليقين ونسيت تعسّفات المتعصّبين، وتأويلات المتكلّفين، لا أظنّك ترتاب في حقية هذا الباب، ولا تحتاج بعد ذلك إلى تكلّفات الأخباريين في تصحيح الأخبار، والله الموفق للخير والصواب»[١].

أصحاب الإجماع عند العلّامة المجلسي

ذكر شيخنا المجلسي ﵀ أصحاب الإجماع ـ وهم اثنان وعشرون شخصاً ـ ووثّقهم جميعاً، صرّح في اثني عشر شخصاً منهم ـ بعد توثيقهم ـ بقوله: «أجمعت له العصابة» أو «أجمعت العصابة له» أو «فيه أجمعت العصابة» أو «أجمعت عليه العصابة» أو «أجمعت العصابة عليه» أو «عليه أجمعت العصابة» واقتصر في الباقي منهم على قوله «ثقة».

وقد جاء التصريح في الأُصول الرجالية بتوثيق سبعة عشر شخصاً منهم، ولم يصرّح فيها بتوثيق الباقي، إلّا أنّ العلّامة الحلّي قد صرّح بتوثيق بُريد بن معاوية وأبي بصير المرادي من هؤلاء الخمسة، وسيأتي الحديث عنهما.

أما الذين ورد النصّ الصريح بتوثيقهم فهم:

١ ـ أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وثّقه الطوسي[٢].

وذكره شيخنا المجلسي ﵀ وأضاف: «ثقة»[٣].

٢ ـ جميل بن درّاج، وثّقه الطوسي والنجاشي معاً[٤].

---

(١) كتاب الأربعين ص ٥٠٩ ـ ٥١٢ ذيل الحديث الخامس والثلاثين.

(٢) الفهرست ص ١٩ والرجال ص ٣٤٤ و٣٦٦.

(٣) الوجيزة ص ١١.

(٤) الفهرست ص ٤٤، ورجال النجاشي ص ١٢٦.

وذكره شيخنا المجلسي ﷾ وأضاف: «ثقة وأجمعت له العصابة»[١].

٣ـ الحسن بن علي بن فضّال، وثّقه الطوسي[٢].

وذكره شيخنا المجلسي ﷾ وأضاف: «ق كصح[٣]، لرجوعه عن الفطحية»[٤].

٤ـ الحسن بن محبوب السرّاد، وثّقه الطوسي[٥].

وذكره شيخنا المجلسي ﷾ وأضاف: «ثقة، أجمعت له العصابة»[٦].

٥ـ حمّاد بن عثمان الناب، وثّقه الطوسي والنجاشي معاً[٧].

وذكره شيخنا المجلسي ﷾ وأضاف: «ثقة، أجمعت له العصابة»[٨].

٦ـ حماد بن عيسى، وثّقه الطوسي والنجاشي معاً[٩].

وذكره شيخنا المجلسي ﷾ وأضاف: «ثقة، أجمعت له العصابة»[١٠].

٧ـ زرارة بن أعين، وثّقه الطوسي[١١].

وذكره شيخنا المجلسي ﷾ وأضاف: «ثقة»[١٢].

---

(١) الوجيزة ص ٢٦.

(٢) الفهرست ص ٤٧ والرجال ص ٣٧١.

(٣) يعن «موثّق كالصحيح».

(٤) الوجيزة ص ٣٣.

(٥) الفهرست ص ٤٦ والرجال ص ٣٤٧ و ٣٧٢.

(٦) الوجيزة ص ٣٣.

(٧) الفهرست ص ٦٠، ورجال النجاشي ص ١٤٣.

(٨) الوجيزة ص ٣٩.

(٩) الفهرست ص ٦١ والرجال ص ٣٤٦ ورجال النجاشي ص ١٤٢.

(١٠) الوجيزة ص ٤٠.

(١١) الرجال ص ٣٥٠.

(١٢) الوجيزة ص ٤٧.

٨ ـ **صفوان بن يحيى**، وثقه الطوسي والنجاشي معاً[١].

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ وأضاف: «ثقة»[٢].

٩ ـ **عبد الله بن بكير**، وثّقه الطوسي بقوله: «فطحي المذهب إلّا أنّه ثقة»[٣].

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ وأضاف: «ق[٤]، وفيه أجمعت العصابة»[٥].

١٠ ـ **عبد الله بن مُسكان**، وثّقه النجاشي[٦].

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ وأضاف: «ثقة»[٧].

١١ ـ **عبد الله بن المغيرة البجلي**، أكّد النجاشي في توثيقه[٨].

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ وأضاف: «ثقة»[٩].

١٢ ـ **فضالة بن أيوب**، وثّقه الطوسي والنجاشي معاً[١٠].

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ وأضاف: «ثقة»[١١].

١٣ ـ **الفضيل بن يسار النهدي**، وثّقه الطوسي والنجاشي[١٢].

---

(١) الفهرست ص ٨٣ والرجال ص ٣٥٢ والرجال ص ٣٨٨.

(٢) الوجيزة ص ٥٥.

(٣) الفهرست ص ١٠٦.

(٤) أي ثقة غير إمامي.

(٥) الوجيزة ص ٦٢.

(٦) رجال النجاشي ص ٢١٤.

(٧) الوجيزة ص ٦٤.

(٨) رجال النجاشي ص ٢٣١٥.

(٩) الوجيزة ص ٦٤.

(١٠) رجال الطوسي ص ٣٥٧، ورجال النجاشي ص ٣١٠.

(١١) الوجيزة ص ٨١.

(١٢) رجال الطوسي ص ١٣٢ ورجال النجاشي ص ٣٠٩.

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ وأضاف: «ثقة، أجمعت عليه العصابة»[١].

١٤ ـ محمد بن أبي عمير، وثّقه الطوسي[٢].

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ وأضاف: «ثقة، أجمعت العصابة عليه، وتعدّ مراسيله مسانيد»[٣].

١٥ ـ محمد بن مسلم بن رباح الثقفي، وثّقه النجاشي[٤].

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ وأضاف: «ثقة، أجمعت العصابة عليه»[٥].

١٦ ـ يحيى بن أبي القاسم أبو بصير الأسدي، وثّقه النجاشي[٦].

وذكره الطوسي قائلاً: «يحيى بن أبي القاسم يكنّى أبا بصير، مكفوف، واسم أبي القاسم إسحاق»[٧]. وقال أيضاً: «يحيى بن القاسم الحذّاء واقفي» وبعده ذكر واقفياً آخر ثم قال: «يحيى بن أبي القاسم يكنّى أبا بصير»[٨].

وجاء في الاختيار عنوان: «في يحيى بن أبي القاسم أبي بصير ويحيى بن القاسم الحذّاء» وتحته: «حمدويه، ذكره عن بعض أشياخه: يحيى بن القاسم الحذّاء الأزدي واقفي»[٩].

وذكر العلّامة الحلّي يحيى بن لقاسم الحذّاء في القسم الثاني من الخلاصة،

---

(١) الوجيزة ص ٨٢.

(٢) الفهرست ص ١٤٢ والرجال ص ٣٨٨.

(٣) الوجيزة ص ٨٨.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢٣.

(٥) الوجيزة ص ١٠٤.

(٦) رجال النجاشي ص ٤٤١.

(٧) رجال الطوسي ص ١٤٠.

(٨) رجال الطوسي ص ٣٦٤.

(٩) اختيار رجال الكشي ص ٤٧٤ رقم ٩٠١.

وأضاف: «وكان يكنّى أبا بصير» ثم قال: «وقيل: إنّه أبا محمد، اختلف قول علمائنا فيه»، ثم ذكر ما قاله الطوسي والكشي في واقفيته، وذكر أيضاً توثيق النجاشي ليحيى بن القاسم أبي بصير الأسدي وأيضاً ما قاله العقيقي فيه، ثم قال: «والذي أراه: العمل بروايته، وإن كان مذهبه فاسداً»[١].

واستظهر شيخنا المجلسي ﵀ تعديله قائلاً: «يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي، ثقة على الأظهر، وفيه كلام»[٢].

ولعلّ استظهار تعديله مبنيّ على تغاير يحيى بن القاسم الأسدي الذي وثّقه النجاشي ويحيى بن القاسم الحذّاء الذي وصفه الطوسي بـ«واقفي».

١٧ ـ يونس بن عبد الرحمان، وثّقه الطوسي في قوله: «ضعّفه القميّون وهو ثقة»[٣].

وذكره شيخنا المجلسي ﵀ وأضاف: «ثقة وعليه أجمعت العصابة»[٤].

هذا ما جاء من التوثيق في الأُصول الرجالية بشأن هذه الطائفة من أصحاب الإجماع، وقد اقتصرنا فيهم على ذكر وصف «ثقة»، وتركنا ما قالوا فيهم من التوصيفات الأُخرى التي قد يبلغ بعضها حدّ التوثيق، فيكون توثيق الموصوف بها مؤكّداً.

وأمّا الذين لم يرد نصّ صريح بتوثيقهم:

١ ـ أبان بن عثمان الأحمر، ذكره النجاشي ووصفه قائلاً: «البجلي مولاهم، أصله كوفي، كان يسكنها تارة والبصرة تارة وقد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة مَعمر

---

(١) الخلاصة ص ٢٦٤.

(٢) رجال الطوسي ص ٣٦٤.

(٣) رجال الطوسي ص ٣٦٤.

(٤) الوجيزة ص ١٢٠.

بن المثنّى[١] وأبو عبد الله محمد بن سلام[٢]، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام، له كتاب حسن كبير يجمع المبتدأ والمغازي والوفاة والرِدّة» ثم ذكر طرقه إليه[٣].

وروى النجاشي في ترجمة الحسن بن علي الوشّاء بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى قال: «خرجت في طلب الحديث فلقيت بها الحسن بن علي الوشّاء فسألته أن يخرج لي كتاب العلاء بن رزين القلّاء وأبان بن عثمان الأحمر، فأخرجهما إليّ، فقلت له: احبّ أن تجيزهما لي، فقال لي: يا رحمك الله وما عجلتك اذهب فاكتبهما واسمع من من بعد، فقلت: لا آمن الحدثان، فقال: لو علمت أنّ هذا الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كل يقول: حدّثني جعفر بن محمد»[٤].

وذكره شيخنا المجلسي رحمه الله قائلاً: «أبان بن عثمان الأحمر ثقة، أجمعت العصابة له»[٥].

يعرف من هذا أنّه رحمه الله يرى أنّ أباناً هذا هو عدل إمامي ضابط، بناءً على تفسيره لـ«ثقة» كما في مقدمة الوجيزة.

علماً بأنّ الكشي روى عن محمد بن مسعود قال: حدّثني علي بن الحسن قال: «كان أبان من أهل البصرة وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسية»[٦].

---

(١) هو معمر بن المثنّى التيمي مولاهم البصري النحوي توفي عام (٢١٠هـ).

(٢) هو محمد بن سلام بن عبد الله الجمحي أبو عبد الله البصري توفي عام (٢٣١هـ).

(٣) رجال النجاشي ص ١٣.

(٤) رجال النجاشي ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٥) الوجيزة ص ٤.

(٦) اختيار رجال الكشي ص ٣٥٢ رقم ٦٦٠، والناووسية تقول أنّ جعفر بن محمد حياً لم يمت ولا يموت حتى

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة وذكر ما قاله الكشي بشأنه وأضاف: «فالأقرب عندي قبول روايته، وإن كان فاسد المذهب، للإجماع المذكور»[١].

وعلّق الشهيد الثاني على كلام العلّامة هذا قائلاً: «قال الإمام فخر الدين ولد المصنّف ﵀: سألت والدي ﵁ عنه[٢]، فقال الأقرب عندي عدم قبول روايته، لقوله تعالى: ﴿إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنوا﴾[٣] ولا فسق أعظم من عدم الإيمان»[٤].

وعلّق صاحب المعالم على قول علي بن الحسن هذا بأنّ أباناً كان من الناووسية قائلاً: «وعلي بن الحسن بن فضّال فطحي، لا يُقبل جرحه لأبان، على أنّا لو قلنا باعتبار توثيق الأصحاب له كان أبان أحقّ بقبول الخبر، لما عُلم من نقل الإجماع على تصديقه، فاللازم قبول خبر أبان على كل حال»[٥].

وقال السيد البروجردي ﵀: «رواية أبان عن أبي الحسن ﵇ ولو بتوسط يحيى[٦] لعلّها تدلّ على عدم كونه ناووسياً، وله عنه رواية أُخرى[٧] بتوسّط محمد بن حكيم»[٨].

☞ يظهر ويلي أمر الناس، سمّيت بذلك لرئيس لهم يقال له فلان بن الناووس، المقالات والفرق ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١) الخلاصة ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢) أي عن أبان بن عثمان.

(٣) سورة الحجرات، آية؟: ٦.

(٤) الحواشي على الخلاصة ـ مخطوط ـ ص ٣، وعنها معالم الأُصول ص ٢٠٠.

(٥) منتقى الجمان ج ١ ص ١٥.

(٦) راجعها في التهذيب ج ٣ ص ٢٤٢ حديث ٦٥٤.

(٧) راجعها في التهذيب ج ٨ ص ١٧٣ حديث ٦٠٢.

(٨) تنقيح أسانيد التهذيب ص ٩٣.

وكان شيخنا المجلسي ﵀ قد وقف على كلّ ما قيل في أبان بن عثمان من الجرح والتعديل ، لكنّه رجّح قول الكشي في تصحيح حديثه على قول علي بن الحسن بن فضال في جرحه ، ولهذا صحّح حديثه ، وعدّه من الإمامية ، كما ذكرنا قبل قليل .

٢ ـ بُريد بن معاوية ، وصفه النجاشي قائلاً : « وجه من وجوه أصحابنا ، وفقيه أيضاً ، له محلّ عند الأئمة »(١) .

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة وأورد كلام النجاشي هذا من غير أن ينسبه إليه قائلاً : « هو وجه من وجوه أصحابنا ثقة فقيه ، له محلّ عند الأئمة عليهم السلام »(٢) .

ويبدو أنّ كلمة « ثقة » في كلام العلّامة هذا إمّا من الإضافات ، أو كانت موجودة في نسخته المعتمدة من رجال النجاشي ، لأنّ نسختنا المعتمدة وكذا النسخة الحجرية خالية منها .

وقد اعتمد شيخنا المجلسي ﵀ على كلام العلّامة هذا حيث وصف بريد بن معاوية العجلي بقوله « ثقة »(٣) ولم يذكر أنّه من أصحاب الإجماع .

٣ ـ عثمان بن عيسى ، ذكره النجاشي قائلاً : « عثمان بن عيسى أبو عمرو العامري الكلابي وتارة الرؤاسي ، والصحيح أنّه مولى بني رُؤاس ، وكان شيخ الواقفة ووجهها ، وأحد الوكلاء المستبدّين بمال موسى بن جعفر عليه السلام روى عن أبي الحسن عليه السلام ، ذكره الكشي في رجاله ، وذكر نصر بن الصباح قال : « كان له في يده مال ـ يعني الرضا عليه السلام ـ فمنعه فسخط عليه ، قال : ثم تاب وبعث إليه بالمال ،

---

(١) رجال النجاشي ص ١١٢ .

(٢) الخلاصة ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(٣) الوجيزة ص ١٩ ـ ٢٠ .

وكان يروي عن أبي حمزة ، وكان رأى في المنام أنّه يموت بالحائر ، على صاحبه السلام ، فترك منزله بالكوفة ، وأقام بالحائر حتى مات، ودفن هناك »[١] .

ووصفه الطوسي بـ« واقفي »[٢] .

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الثاني من الخلاصة وأورد ما قاله النجاشي والطوسي فيه وأضاف : « والوجه عندي التوقف في ما ينفرد به »[٣] .

وذكره شيخنا المجلسي ﵀ بقوله : « عثمان بن عيسى الكلابي » ورمز له بـ« ق » أي ثقة غير إمامي[٤] .

ويظهر من هذا أنّ مستنده ﵀ في توثيقه هو عدّ الكشي إيّاه من أصحاب الإجماع ، لا لأنّ الطوسي ذكر أنّ الطائفة عملت بأخباره[٥] ، لأنّ شيخنا المجلسي ﵀ قد ذكر علي بن أبي حمزة البطائني وأضاف : « ضعيف ، وقيل ثقة غير إمامي[٦] لأنّ الشيخ قال في العدة : عملت الطائفة بأخباره ، ولقوله في الرجال : له أصل[٧] ، ولقول ابن الغضائري في ابنه الحسن[٨] أبوه أوثق منه »[٩] .

ومن هذا يعرف أنّه ﵀ قد اعتمد في توثيق عثمان بن عيسى هذا على كلام الكشي .

---

(١) رجال النجاشي ص ٣٠٠، وراجع كلام الكشي في الاختيار ص ٥٩٧ ـ ٥٩٨.

(٢) الفهرست ص ١٢٠ والرجال ص ٣٥٥.

(٣) الخلاصة ص ٢٤٤.

(٤) الوجيزة ص ٦٧.

(٥) راجع عدة الأُصول ج ١ ص ١٥٠.

(٦) في المصدر «ق» وتفسيره ما أثبتناه.

(٧) رجال الطوسي ص ٣٥٣، وفيه : «له كتاب».

(٨) راجع كلام ابن الغضائري في الخلاصة ص ٢١٣.

(٩) الوجيزة ص ٦٩.

٤ ـ معروف بن خرّبوذ، لم يذكره النجاشي في رجاله ولا الطوسي في الفهرست، بل عدّه في أصحاب السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام[١].

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة وأضاف: «روى الكشي فيه مدحاً وقدحاً، والطريق فيها ضعيف»[٢].

وذكره أيضاً ابن داود في هذا القسم وأضاف: «أورد الكشي فيه مدحاً وقدحاً، وثقته أصحّ»[٣].

وذكره شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله: «ثقة أجمعت عليه العصابة»[٤].

وهذا صريح في أنّه رحمه الله قد اعتمد على قول الكشي في عدّ معروف خرّبوذ من أصحاب الإجماع.

٥ ـ أبو بصير المرادي وهو ليث بن البختري، ذكره النجاشي قائلاً: «ليث بن البختري المرادي أبو محمّد، وقيل أبو بصير الأصغر، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام»[٥].

وقال الطوسي: «ليث المرادي يكنّى أبا بصير، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام»[٦].

وعدّه في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «ليث بن البختري المرادي أبو يحيى ويكنّى أبا بصير، أسند عنه»[٧].

---

(١) رجال الطوسي ص ١٠١ و ١٣٥ و ٣٢٠.

(٢) الخلاصة ص ١٧٠.

(٣) رجال ابن داود ص ١٩٠.

(٤) الوجيزة ص ١٠٩.

(٥) رجال النجاشي ص ٣٢١.

(٦) الفهرست ص ١٣٠.

(٧) رجال الطوسي ص ٢٧٨ وعدّه أيضاً في صفحة ١٣٤ من أصحاب الباقر عليه السلام، وفي صفحة ٣٥٨ من أصحاب

وروى الكشي بإسناده عن جميل بن درّاج قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بشّر المخبتين بالجنّة: بريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء، أُمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوّة واندرست»[١].

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة وأضاف: «وروي أحاديث في مدحه وجرحه، ذكرناها في كتابنا الكبير، وأجبنا عنها، وقال ابن الغضائري: «ليث بن البختري المرادي أبو بصير يكنّى أبا محمد، كان أبو عبد الله عليه السلام يتضجّر به ويتبرّم، وأصحابه مختلفون في شأنه، قال: وعندي أنّ الطعن إنّما وقع على دينه لا على حديثه» وهو عندي ثقة، والذي اعتمد عليه قبول روايته، وأنّه من أصحابنا الإمامية للحديث الصحيح الذي ذكرناه[٢] أولاً، وقول ابن الغضائري: إنّ الطعن في دينه لا يوجب الطعن»[٣].

وذكره شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله: «ليث بن البختري أبو بصير المرادي ثقة، أجمعت العصابة عليه»[٤].

هؤلاء الخمسة من أصحاب الإجماع الذين لم يرد في الأُصول الرجالية فيهم توثيق صريح.

ويعرف من مجموع ما ذكرناه في هذا الفصل أنّ العلّامة المجلسي رحمه الله كان قد اعتمد على ما قاله الكشي بشأن أصحاب الإجماع، ووثّقهم جميعاً، حتى أولئك الذين لم يرد في الأُصول الرجالية توثيق صريح فيهم.

☜ الكاظم عليه السلام.

(١) اختيار رجال الكشي ص ١٧٠ رقم ٢٨٦.

(٢) أي حديث الكشي بإسناده عن جميل بن دراج الذي ذكرناه في المتن.

(٣) الخلاصة ص ١٣٧.

(٤) الوجيزة ص ٨٥.

مشايخ الإجازة عند العلّامة المجلسي

وصف شيخنا المجلسي ﵀ في كتابه «الوجيزة» جماعة من الرواة بأنّهم من مشايخ الإجازة، وهم:

١ ـ أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وقال عنه: «استاذ المفيد، يعدّ حديثه صحيحاً، لكونه من مشايخ الإجازة، ووثّقه الشهيد الثاني أيضاً»[١].

لم يذكر أحمد هذا في الأُصول الرجالية، وذكره المولى عناية الله القهپائي في هامش «مجمع الرجال» وكنّاه بأبي الحسن وقال: «لم أجده في كتب أصحابنا المتقدّمين مع أنّ رواية المتأخّرين عنه كالمفيد كثيرة، وكأنّه من مشايخ الإجازة» ثم نقل عن شيخه المولى عبد الله التستري المتوفّى عام ١٠٢١هـ أنّه قال فيه وفي أحمد بن محمد بن يحيى العطار: «وكلاهما مجهولان، والظاهر أنّه لا يضرّ الجهالة نظراً إلى أنّ الظاهر أنّهما من مشايخ الإجازة، وإنّما يذكران لمجرد اتصال السند، لا أنّهما من المصنفيّن حتى يحتاج إلى توثيقهما»[٢].

وذكر الشهيد الثاني مجموعة أشخاص مسمّين بـ«أحمد بن محمد»، وعدّ منهم أحمد بن محمد بن الوليد، ووثّقهم جميعاً[٣].

وذكره الشيخ الحرّ العاملي وقال: «من مشايخ المفيد، وثّقه الشهيد الثاني في الدراية، ويعدّ العلّامة[٤] وغيره ـ من علمائنا ـ حديثه صحيحاً، ومعلوم أنّه من مشايخ الإجازة»[٥].

---

(١) الوجيزة ص ١١ ـ ١٢.

(٢) مجمع الرجال ج ١ ص ١٣٧.

(٣) البداية ص ١٢٨.

(٤) راجع مختلف الشيعة ج ١ ص ٢٥٨.

(٥) أمل الآمل ج ٢ ص ٢٤.

ويبدو أنّ الأعلام عرفوا من كثرة رواية المفيد عنه أنّه كان شيخه في الإجازة، ولهذا عدّوه من مشايخ الإجازة وتبعهم شيخنا المجلسي في ذلك، وممّا يؤكّده هو تصحيح العلّامة لحديثه، وتوثيق الشهيد الثاني في «البداية» إيّاه.

٢ ـ أحمد بن محمد بن يحيى العطار، وقال عنه: «من مشايخ الإجازة، وحكم الأصحاب بصحّة حديثه[١]، يروي عنه الشيخ بتوسط ابن الغضائري وابن أبي جيد»[٢].

ذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وقال: «روى عنه التلعكبري، وأخبرنا عنه الحسين بن عبيد الله وأبو الحسين ابن أبي جيد القمي وسمع منه سنة ست وخمسين وثلاثمائة، وله منه إجازة»[٣].

وذكره الشهيد الثاني تحت عنوان المتفق والمفترق مع جماعة مسمّين بـ«أحمد بن محمد» ووثّقهم جميعاً[٤].

٣ ـ الحسين بن الحسن بن أبان، وقال عنه: «يعدّ حديثه صحيحاً[٥]، لكونه من مشايخ الإجازة»[٦].

ذكره الطوسي في أصحاب الحسن العسكري عليه السلام وأضاف: «أدركه عليه السلام ولم نعلم

---

(١) راجع طريق الطوسي إلى الحسين بن سعيد وعلي بن جعفر ومحمد بن علي بن محبوب في الخلاصة ص ٢٧٦ وأيضاً طريق الصدوق إلى عبد الله بن أبي يعفور في الخلاصة ص ٢٧٧ وأيضاً طريقه إلى عبد الرحمان بن الحجاج في الخلاصة ص ٢٧٨.

(٢) الوجيزة ص ١٣.

(٣) رجال الطوسي ص ٤٤٤.

(٤) البداية ص ١٢٨.

(٥) راجع حديثه في منتهى المطلب ج ١ ص ١٩٦ ومختلف الشيعة ج ١ ص ٢٥٦ نقلاً عن التهذيب ج ١ ص ٦ حديث ٢، وراجع أيضاً طريق الطوسي إلى الحسين بن سعيد في الخلاصة ص ٢٧٦.

(٦) الوجيزة ص ٣٥.

أنّه روى عنه ، وذكر ابن قولويه أنّه قرابة الصفار وسعد بن عبد الله ، وهو أقدم منهما ، لأنّه روى عن الحسين بن سعيد ، وهما لم يرويا عنه »[١] .

وذكره أيضاً في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وقال : « روى عن الحسين بن سعيد كتبه كلّها ، روى عنه ابن الوليد »[٢] .

وذكره أيضاً في طريقه إلى كتب الحسين بن سعيد قائلاً : « أخبرنا بكتبه ورواياته ابن أبي جيد القمي عن محمد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران ، قال ابن الوليد : وأخرجها إلينا الحسين بن الحسن بن أبان بخطّ الحسين بن سعيد ، وذكر أنّه كان ضيف أبيه »[٣] .

وذكره الشخ البهائي وصرّح بأنّ الرواية عنه كثيرة وهو من مشايخ محمد بن الحسن بن الوليد[٤] .

٤ ـ الحسين بن عبيد الله الغضائري ، وقال عنه : « من مشايخ إجازة الشيخ ، ووثّقه ابن طاوس »[٥] .

ذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وأضاف : «كثير السماع ، عارف بالرجال ، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست ، سمعنا منه وأجاز لنا بجميع رواياته مات سنة إحدى عشرة وأربعمائة »[٦] .

وذكره النجاشي وقال : « شيخنا رحمه الله ، له كتب » ثم عدّها وقال : « أجازنا جميعها

---

(١) رجال الطوسي ص ٤٣٠.

(٢) رجال الطوسي ص ٤٦٩.

(٣) الفهرست للطوسي ص ٥٨.

(٤) مشرق الشمسين ص ٨١.

(٥) الوجيزة ص ٣٦.

(٦) رجال الطوسي ص ٤٧٠.

وجميع رواياته عن شيوخه »[١].

ووثّقه ابن طاوس قائلاً: « الشيخ الثقة الفقيه الفاضل الحسين بن عبيد الله[٢] الغضائري ».

وصحّح العلّامة طريق الطوسي إلى محمد بن علي بن محبوب وهو فيه[٣].

وذكره أيضاً في القسم الأول من كتابه الخلاصة ، ووصفه بـ« شيخ الطائفة »[٤].

يستفاد توثيقه بناء على القول بتوثيق مطلق مشايخ الإجازة كما عليه شيخنا المجلسي ﵀ وأيضاً يستفاد هذا بناء على القول بتوثيق خصوص مشايخ النجاشي في الإجازة ، كما فصّلناه في كتابنا مشيخة النجاشي .

٥ ـ سهل بن زياد ، وقال عنه : « ضعيف ، وعندي لا يضرّ ضعفه ، لكونه من مشايخ الإجازة »[٥].

ذكره النجاشي وقال عنه : «كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب ، وأخرجه من قم إلى الريّ ، وكان يسكنها ، وقد كاتب أبا محمد العسكري ﵇ على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين[٦] ، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله »[٧].

---

(١) رجال النجاشي ص ٦٩.

(٢) في نسختنا «عبد الله» وهو تصحيف.

(٣) راجع الخلاصة ص ٢٧٦.

(٤) الخلاصة ص ٥٠.

(٥) الوجيزة ص ٥٣.

(٦) جاء في أُصول الكافي ج ١ ص ١٠٣ حديث ١٠ من باب النهي عن الصفة: «سهل قال: كتبت إلى أبي محمد سنة خمس وخمسين ومائتين».

(٧) رجال النجاشي ص ١٨٥.

وذكره الطوسي في الفهرست وضعّفه[١]، وذكره أيضاً في رجاله أولاً في أصحاب الجواد عليه السلام، وثانياً في أصحاب الهادي عليه السلام ووثّقه، وثالثاً في أصحاب الحسن العسكري عليه السلام[٢].

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الثاني من الخلاصة مقتصراً على نقل كلام الطوسي والنجاشي وابن الغضائري فيه[٣].

ويبدو أنّ وصف «ضعيف» في كلام شيخنا المجلسي رحمه الله مبني على ما اشتهر بين العلماء من القول بتقديم قول الجارح على قول المعدّل فيما إذا تعارضا، وهذا عنده لا يضرّ، وأمّا كونه من مشايخ الإجازة فقد صرّح به والده في شرح مشيخة الفقيه في شرح طريق الصدوق إلى مروان بن مسلم.

قال والده: «اعلم أنّ الظاهر أنّ ابن عيسى أخرج جماعة من قم بإعتبار روايتهم عن الضعفاء، وإيراد المراسيل في كتبهم، وكان اجتهاداً منه في ذلك، وكان الجماعة يروون للتأييد [أو][٤] لكونها في الكتب المعتبرة، والظاهر أخطأ ابن عيسى في اجتهاده، ولكن لما كان رئيس قم[٥]، والناس مع المشهورين إلّا من عصمهم الله.

ولو كنت تلاحظ ما رواه الكليني في أحمد بن محمد بن عيسى في باب النصّ على أبي الحسن الهادي عليه السلام ـ وإنكاره النصّ لتعصّب الجاهلية بأنّه لم قدّمتم عليّ

---

(١) الفهرست ص ٨٠.

(٢) رجال الطوسي ص ٤٠١ و ١٦ و ٤٣١.

(٣) الخلاصة ص ٢٢٨.

(٤) هكذا في المصدر.

(٥) قال النجاشي في أحمد بن محمد بن عيسى: «شيخ القميين ووجههم وفقيههم، غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقى السلطان بها»، رجال النجاشي ص ٨٢.

في النصّ ، وذكر هذا العذر بعد الاعتراف به[١] ـ لما كنت تروي عنه شيئاً ، ولكنّه تاب ، ونرجو أن يكون تاب الله عليه ، لكن أكثر الناس تابعون للشهرة .

وإذا كان رجل أخطأ في نقل الحديث كيف يجوز إخراجه من البلد ومن مأواه ثم الإرجاع والتوبة وإظهار الندامة كما تقدّم في أحمد بن محمد بن خالد ؟ وكيف يجوز طرح الخبر الذي هو فيه سيما إذا كان من مشايخ الإجازة للكتب المشهورة ، مع أنّ المشايخ العظام نقلوا عنه كثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني ورئيس المحدّثين محمد بن بابويه ، وشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي . مع أنّ الشيخ كثيراً ما يذكر ضعف الحديث بجماعة ولم يتّفق في كتبه مرّة أن يطرح الخبر بسهل بن زياد ، وإن كان ضعّف ـ تبعاً للأصحاب ـ خبره في كتابٍ فقد وثّقه في كتاب آخر ، لكن الأمر الذي صار مشتهراً يشكل مخالفة المشهور ، ولهذا جعلنا الأخبار الذي وقع فيه بالقوي كالصحيح »[٢] .

ويبدو أنّه ﵀ قد فسّر كثرة روايات سهل عن الكتب المشهورة أنّه كان قد أجاز من روى عنه هذه الروايات ولهذا عدّه من مشايخ الإجازة ، وتبعه ولده شيخنا المجلسي ﵀ في هذا ، وصرّح بأنّ تضعيف المشهور لسهل هذا لا يضرّ لكونه من مشايخ إجازة كتاب أيوب[٣] وهو من أجلّة الثقات[٤]» .

٦ ـ علي بن الحسين السعدآبادي ، واقتصر على قوله : « من مشايخ الإجازة »[٥] .

---

(١) جاءت هذه القضية في الحديث الثاني من باب الإشارة والنصّ على أبي الحسن الثالث ﵇ من أُصول الكافي ج ١ ص ٣٢٤ وفيه أنّ أحمد هذا كان قد أنكر سماع النصّ ، ولمّا دعي إلى المباهلة قال معتذراً : «قد سمعت ذلك ، وهذا مكرمة كنت احبّ أن تكون لرجل من العرب لا لرجل من العجم» .

(٢) روضة المتقين ج ١٤ ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

(٣) أي أيوب بن نوح .

(٤) راجع كتاب الأربعين حديثاً ص ٤٩٧ ذيل الحديث الثالث والثلاثين .

(٥) الوجيزة ص ٧١ .

ذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله وأضاف: «روى عنه الكليني رحمه الله، وروى عنه الزراري وكان معلّمه»[١].

كان من مشايخ أبي غالب أحمد بن محمد الزراري في الإجازة، أجازه كتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي[٢]، وهذا وحده يكفي في رأي شيخنا المجلسي رحمه الله أن يعدّ حديثه صحيحاً.

٧ـ علي بن محمد بن الزبير القرشي، وأضاف: «من مشايخ الإجازة، يروي عنه الشيخ أكثر الأُصول بتوسّط أحمد بن عبدون»[٣].

ذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله، وأضاف: «يروى عن علي بن الحسن بن فضّال جميع كتبه، وروى أكثر الأُصول، روى عنه التعلكبري، وأخبرنا عنه أحمد بن عبدون، ومات ببغداد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وقد ناهز مائة سنة، ودفن في مشهد أمير المؤمنين عليه السلام»[٤].

وقال أيضاً في ترجمة الحسن بن علي بن فضال: «أخبرنا بجميع كتبه قراءة عليه أكثرها والباقي إجازة أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير سماعاً وإجازة عنه»[٥].

وهذا وحده يكفي في توثيقه في رأي شيخنا المجلسي رحمه الله.

٨ـ محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري، وقال عنه: «مجهول، وهذا هو الذي يروي الكليني عن الفضل بن شاذان بتوسّطه، واشتبه على القوم وظنّوه ابن

---

(١) رجال الطوسي ص ٤٨٤.

(٢) راجع رسالة أبي غالب الزراري ص ١٦٢.

(٣) الوجيزة ص ٥٢.

(٤) رجال الطوسي ص ٤٨٠.

(٥) الفهرست ص ٩٣.

بزيع ، ولا تضرّ جهالته ، لكونه من مشايخ الإجازة »[١] .

وقال أيضاً في مسألة جواز الاكتفاء بمطلق الذكر في الأخيرتين ـ بعد أن أورد رواية الكليني[٢] والطوسي[٣] عن محمد بن إسماعيل هذا عن الفضل بن شاذان المروية في هذه المسألة ـ : « ولا يضرّ جهالة محمد بن إسماعيل لكونه من مشايخ إجازة كتاب الفضل »[٤] .

وقال الشيخ حسن صاحب المعالم بشأن حديث محمد بن إسماعيل هذا : « وقد وصف جماعة من الأصحاب أوّلهم العلّامة أحاديث كثيرة ـ هو في طرقها ـ بالصحّة »[٥] .

وقال المولى محمد تقي المجلسي : « والذي يظهر من اعتماد الكليني عليه في كثير من الروايات أنّه كان معتمداً ، والذي تحقق لي أنّه من مشايخ الإجازة لكتب صفوان بن يحيى وحماد بن عيسى وابن أبي عمير ونظرائهم ، فإنّه يروي عن علي بن إبراهيم عن أبيه ، ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن حماد أو صفوان أو ابن أبي عمير أو غيرهم من المشايخ المشهورين الذين أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصحّ منهم ، ولم نطّلع على روايته عن غير هؤلاء »[٦] .

يعرف من هذا أنّ رواية الكليني عن محمد بن إسماعيل هذا كانت ـ برأيه ـ رواية بالإجازة ، ولهذا عدّه من مشايخ الإجازة ، وتبعه شيخنا المجلسي ﵀ في ذلك .

---

(١) الوجيزة ص ٩٠.

(٢) الكافي ج ٣ ص ٣١٩ حديث ٢.

(٣) تهذيب ج ٢ ص ٩٨ حديث ٣٦٧.

(٤) بحار الأنوار ج ٨٥ ص ٨٩ باب التسبيح والقراءة في الأخيرتين ذيل حديث ٧.

(٥) منتقى الجمان ج ١ ص ٤٥.

(٦) روضة المتقين ج ١٤ ص ٤٢٩.

٩ـ معلّى بن محمد البصري ، وقال عنه : « ضعيف ، ولعلّه لا يضرّ في السند لكونه من مشايخ الإجازة »[١] .

ذكره النجاشي وقال : « مضطرب الحديث والمذهب ، وكتبه قريبة ، وله كتب » ثم عدّها وذكر طريقه إليها[٢] .

وذكره العلّامة في القسم الثاني من الخلاصة ، ونقل عن ابن الغضائري أنه قال : « يعرف حديثه وينكر ، يروي عن الضعفاء ، ويجوز أن يُخرّج شاهداً »[٣] .

وقال المولى محمد تقي المجلسي : « الذي يظهر من كتاب إكمال الدين والغيبة والتوحيد جلالة قدر هذا الرجل ، واعتمد عليه المشايخ العظام ، ولم نطلع على خبر يدلّ على اضطرابه في الحديث والمذهب كما ذكره بعض الأصحاب ، وعلى أيّ حال فأمره سهل لكونه من مشايخ الإجازة لكتاب الوشّاء غالباً ولغيره قليلاً ، ولكن جعلنا خبره في القوي كالصحيح ، والطريق إليه صحيح »[٤] .

وقد روى معلّى هذا كتاب سالم بن مكرم بواسطة شيخه : الحسن بن علي الوشاء ، كما جاء هذا في طريق النجاشي إلى سالم[٥] ، وروى أيضاً كتاب بسطام بن مرّة بدون واسطة[٦] .

وله روايات كثيرة رواها عن شيوخه وأكثرها عن الحسن بن علي الوشّاء ، ويبدو أنّ المولى محمد تقي المجلسي يرى أنّ معلّى هذا قد أجاز من روى عنه هذه الروايات . ولهذا عدّه من مشايخ الإجازة ، وتبعه ولده شيخنا المجلسي ﷺ في

---

(١) الوجيزة ص ١١٠ .

(٢) رجال النجاشي ص ٤١٨ .

(٣) الخلاصة ص ٢٥٩ ، والرجال لابن الغضائري ص ٩٦ .

(٤) روضة المتقين ج ١٤ ص ٢٨٠ .

(٥) رجال النجاشي ص ١٨٨ .

(٦) رجال النجاشي ص ١١١ .

ذلك ، إلّا أنّه لم يقطع بصحّة حديثه مثل حديث سهل بن زياد ، بل قال : « ولعلّه لا يضرّ في السند » وذلك لأنّ النجاشي قال فيه : « مضطرب الحديث والمذهب » كما مرّ.

هذه أسماء جماعة قد عبّر عنهم شيخنا المجلسي ﵀ في الوجيزة بأنّهم من مشايخ الإجازة ووثّقهم.

وذكر أيضاً أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز المعروف بابن عُبدون ، واقتصر على قوله : « ممدوح ، ويعدّ حديثه صحيحاً »(١) ، ولم يصرّح بأنّه من مشايخ الإجازة ، مع العلم بأنّ الطوسي ذكره في باب من لم يرو عنهم ﵈ وقال عنه : « أجاز التلعكبري جميع حديث ، وكان يروي عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري ونظرائهما على يد أبي أحمد إسماعيل بن يحيى العبسي »(٢).

وذكر محمدَ بن الحسن القمي(٣) ووصفه بقوله : « ممدوح »(٤).

وقد قال الطوسي فيه : « محمد بن الحسن القمي ، وليس بابن الوليد إلّا أنّه نظيره ، روى عن جميع شيوخه ، روى عن سعد وعن الحميري والأشعريين محمد بن أحمد بن يحيى وغيرهم ، روى عنه التلعكبري إجازة »(٥).

وقال ﵀ : « أبو عبد الله الخمري ممدوح »(٦).

مع العلم أنّ النجاشي قال في ترجمة الحسين بن أحمد بن المغيرة : « أجازنا روايته أبو عبد الله الخُمري الشيخ الصالح في مشهد مولانا أمير المؤمنين ﵇ سنة

---

(١) الوجيزة ص ١٠.

(٢) رجال الطوسي ص ٥٠٦.

(٣) هو محمد بن الحسن بن بندار القمي ، كما في اختيار رجال الكشي رقم ٣٩٦ و ١١٢٢.

(٤) الوجيزة ص ٩٣.

(٥) رجال الطوسي ص ٤٩١.

(٦) الوجيزة ص ١٢٦.

أربع مائة عنه »[١].

وأبو عبد الله الخُمري هو الحسين بن جعفر بن محمد المخزومي الخزّاز أبو عبد الله ابن الخُمري ، وقد ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي ، وذكرنا الطرق التي جاء هو فيها من طرق النجاشي[٢].

من النصوص الدالّة على المدح عند العلّامة المجلسي:

اختصّ بمذهبنا، أخونا، أديب، أديب فاضل، أستاذنا، أسندَ عنه، إماميّ، إماميّ متقدّم، إمامي المذهب، أمين على الأموال، انقطع إلى المعصومين عليهم السلام، أوّل من ألقى التشيّع في بني أود، باهى به المعصوم عليه السلام، بشّره المعصوم عليه السلام، تعلّم الكلام من المعصوم عليه السلام، تقلّد الإمرة على اليمن في أيام المأمون، راجع عنوان « سخي » .، جليل، جليل القدر، جيّد الكلام، حافظ، حبّ المعصوم عليه السلام لشخص، حَسَنُ الحفظ، حَسَنُ العقيدة، حَسَنُ العلم بالعربية، خاصّيّ، خَدَمَ المعصوم عليه السلام، خيار، خيّر، دعا له المعصوم عليه السلام، ذكره سعد في طبقات الشيعة، رحمه الله يقوله المعصوم عليه السلام، رسول أحد الأئمة عليهم السلام في مسألة معيّنة، رسول أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية، رعاية المعصوم عليه السلام لشخص، زاهد، سخيّ ، شجاع ،كريم، سمع أصحابنا الكوفيين وأكثر منهم، سيّد أهل العلم بالنحو والغريب واللغة، شهد بدراً، شيخ المتكلّمين، شيخ من أصحابنا، شيخ من وجوه أصحابنا، صاحب راية أمير المؤمنين عليه السلام يوم صفين، صادق، صالح، صحيح الحديث، صحيح المذهب، ضمن له المعصوم عليه السلام

---

(١) رجال النجاشي ص ٦٨.

(٢) مشيخة النجاشي ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

الجنّة، عُلّم القرآن في النوم، علّمه المعصوم عليه السلام دعاءً نجا به من أيدي الظالمين، عَيْنٌ، فاضل، فقيه، قُتِلَ مع أمير المؤمنين عليه السلام بصفّين، قتله الحجّاج، قريب الأمر، قُطِعت رجله بصفّين، كاتب أمير المؤمنين عليه السلام، كان أزهد آل أبي طالب وأعبدهم في زمانه، كان خصّصياً بأحد المعصومين عليهم السلام، كان خصّيصاً والعامّة لهذه العلّة تضعّفه، كان رجل صِدْق، كان فقيهاً عالماً صالحاً مرضيّاً، كان من أرفع الناس لهذا الأمر، كان يتديّن، كان يعتقد الإمامة، كثير الرواية، لا بأس به، لم أسمع فيه إلّا خيراً، له أصل، له حظّ من عقل، له شعر في أهل البيت عليهم السلام، له منزلة عند المعصومين عليهم السلام، متحقّق بهذا الأمر، متكلّم، متكلّم حاذق، محمود، مدحه الشهيد الثاني، مدحه العلّامة الحلّي، مدحه المعصوم عليه السلام، مدحه المفيد، مستقيم، مستقيم الطريقة، مشهور، معتمد عند الأئمة عليهم السلام، مُعَدِّل، مكين عند المعصوم عليه السلام، ممدوح، من الأتقياء من الزهّاد الثمانية، من أجلّ أصحاب الحديث، من أجلّة المتكلّمين، من الأركان الأربعة، من أصحابنا، من أصحابنا المتكلّمين والمحدّثين، من أعبد أهل زمانه، من أهل بيت فضلٍ وأدب، من أهل الفضل، من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، من التّابعين الكبار ورؤسائهم وزهّادهم، من حُفّاظ الحديث، من حواري المعصومين عليهم السلام، من خواصّ المعصوم عليه السلام، من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام، من شرطة الخميس، من شيوخ أصحابنا، من صلحاء الموالي، من العبّاد، من فَراخ الشيعة، من وجوه من روى الحديث، نجيب، وثّقه ابن داود، وثّقه ابن الغضائري، وثّقه ابن نمير، وثّقه الشهيد الثاني، وجه، وجه أصحابنا البصريين في الفقه والكلام والأدب والشعر، وجه في أصحابنا، وجه من وجوه أصحابنا، وجيه عندهم عليهم السلام، وصّى به المعصوم عليه السلام، يرى رأي الشيعة الإماميّة، يروي عن خلق كثير، يسكن إلى ما يرويه، يعرف الحقّ ويقول به، يقول بولاية

أهل البيت عليهم السلام.

من مصادر البحار

قال رحمه الله في مقدّمة البحار: «الفصل الثاني: في بيان الوثوق على الكتب المذكورة واختلافها في ذلك، اعلم أنّ أكثر الكتب التي اعتمدنا عليها في النقل مشهورة معلومة الانتساب إلى مؤلّفيها، ككتب الصدوق رحمه الله فإنّها ـ سوى الهداية، وصفات الشيعة، وفضائل الشيعة، ومصادقة الإخوان، وفضائل الأشهر ـ لا تقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة التي عليها المدار في هذه الأعصار.

وهي داخلة في إجازاتنا، ونقل منها من تأخّر عن الصدوق من الأفاضل الأخيار.

وكتاب الهداية أيضاً مشهور، لكن ليس بهذه المثابة.

ولقد يسّر الله لنا منها كتباً عتيقة مصحّحة»[١].

وقال في نهاية هذا الفصل: «اعلم أنّا سنذكر بعض أخبار الكتب المتقدّمة التي لم نأخذ منها كثيراً لبعض الجهات مع ما سيتجدّد من الكتب في كتاب مفرد سمّيناه بـ «مستدرك البحار» إن شاء الله الكريم الغفار، إذ الإلحاق في هذا الكتاب يصير سبباً لتغيير كثير من النسخ المتفرّقة في البلاد، والله الموفّق للخير والرشد والسداد»[٢].

الاحتجاج للطبرسي

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب الاحتجاج، وينسب هذا أيضاً إلى أبي علي، وهو خطأ، بل هو تأليف أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، كما

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٤٦.

صرّح به السيد بن طاوس في كتاب كشف المحجة[١]، وابن شهرآشوب في معالم العلماء»[٢].

وقال عنه: «وكتاب الاحتجاج وإن كانت أكثر أخباره مراسيل لكنّها من الكتب المعروفة المتداولة، وقد أثنى السيد ابن طاوس على الكتاب وعلى مؤلّفه[٣]، وقد أخذ عنه أكثر المتأخرين»[٤].

وعدد أحاديثه ٣٦٠ حديثاً، والمنقول عنه: ٣٤٦، وعدد الإرجاعات: ٣٣٥، المجموع: ٦٨١.

الاختصاص للمفيد

وصفه المجلسي رحمه الله قائلاً: «كتاب لطيف»، وأضاف: «من مؤلّفات المفيد رحمه الله»[٥].

لا نعرف عدد أحاديثه بالضبط، والمنقول عنه: ٦١٦، وعدد الإرجاعات: ١٢٦، المجموع: ٧٣٢.

اختيار رجال الكشي

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.

وعدد أحاديثه ١١٥١ حديثاً، والمنقول عنه: ٥٠٦، وعدد الإرجاعات: ١١٧، المجموع: ٦٢٣.

الإرشاد

للشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد.

---

(١) - راجع كشف المحجة لثمرة المهجة ص ٨٣ فصل ٥٤ وص ١١٤ فصل ٨٦.

(٢) - بحار الأنوار ج ١ ص ٩ وراجع معالم العلماء ص ٦١ رقم ١٢٥.

(٣) - راجع كشف المحجة ص ٨٣ فصل ٥٤ وص ١١٤ فصل ٨٦.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٨.

٥ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٧.

لا نعرف عدد أحاديثه بالضبط، والمنقول عنه: ٥٥١، وعدد الإرجاعات: ٦٢، المجموع: ٦١٣.

إرشاد القلوب للديلمي

وصفه المجلسي قائلاً: «وكتاب إرشاد القلوب، كتاب لطيف مشتمل على أخبار متينة غريبة»[١].

الاستبصار

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.

وعدد أحاديثه ٥٥٥٨ حديثاً، والمنقول عنه: ٢٥.

الاستدراك للشهيد الثاني

قال عنه المجلسي: «ومؤلّفات الشهيد مشهورة كمؤلّفها العلّامة، إلّا كتاب الإستدراك، فإنّي لم أظفر بأصل الكتاب، ووجدت أخباراً مأخوذة منه بخطّ الشيخ الفاضل محمد بن علي الجبعي، وذكر أنّه نقلها من خطّ الشهيد رفع الله درجته»[٢].

أعلام الدين للديلمي

قال عنه المجلسي: «وكتابا أعلام الدين، وغرر الأخبار نقلنا منهما قليلاً من الأخبار، لكون أكثر أخبارهما مذكورة في الكتب التي هي أوثق منهما، وإن كان يظهر من الجميع ونقل الأكابر عنهما جلالة مؤلّفهما»[٣].

إعلام الورى للفضل بن الحسن الطبرسي

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب إعلام الورى بأعلام الهدى، ورسالة الآداب

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣١.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣١.

الدينيّة، وتفسير مجمع البيان، وتفسير جامع الجوامع كلّها للشيخ أمين الدين أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي المجمع على جلالته وفضله وثقته»[١].

وقال عنه: «ومؤلّفه أشهر من أن يحتاج إلى البيان، وهو عندي بخطّ مؤلّفه رحمه الله»[٢].

إكمال الدين للصدوق

قال المجلسي رحمه الله: «استنسخناه من كتاب عتيق، كان تاريخ كتابتها قريباً من زمن التأليف»[٣].

وعدد أحاديثه: ٦٦٠ حديثاً، وعدد المنقول عنه: ٦١٨ وعدد الإرجاعات: ١٥٨، المجموع: ٧٧٦ في البحار.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٢ وعدد الإرجاعات: ١٢.

الأمالي للصدوق

قال المجلسي رحمه الله: «إنّا وجدنا منه نسخة مصحّحة معرّبة مكتوبة في قريب عصر المؤلّف، وكان مقروّاً على كثير من المشايخ، وكان عليه إجازاتهم»[٤].

وعدد أحاديثه: ١٠٤٩ حديثاً، وعدد المنقول عنه: ١٠٢٣، وعدد الإرجاعات: ٧٧٢، المجموع: ١٧٩٥.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٤٤٧ وعدد الإرجاعات: ٩٥.

الأمالي للطوسي

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٩.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٨.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦.

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي .

قال المجلسي رحمه الله: «وجدنا منه نسخاً قديمة عليها إجازات الأفاضل، ووجدنا ما نقل عنه المحدّثون والعلماء بعده موافقاً لما فيه»[١] .

وعدد أحاديثه: ١٥٣٧ حديثاً، وعدد المنقول عنه: ١٤٨٤، وعدد الإرجاعات: ٨٠١، المجموع: ٢٢٨٥ .

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٤٠٧ وعدد الإرجاعات: ٦٢ .

الإمامة والتبصرة لابن بابويه

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب الإمامة والتبصرة من الحيرة للشيخ الأجل أبي الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه والد الصدوق طيّب الله تربتهما، وأصل آخر منه[٢] أو من غيره من القدماء المعاصرين له، ويظهر من بعض القرائن أنّه تأليف الشيخ الثقة الجليل هارون بن موسى التلعكبري رحمه الله»[٣] .

وقال أيضاً: «وكتاب الإمامة مؤلّفه من أعاظم المحدّثين والفقهاء، وعلماؤنا يعدّون فتاواه من جملة الأخبار، ووصل إلينا منه نسخه قديمة مصحّحة، والأصل الآخر مشتمل على أخبار شريفة متينة معتبرة الأسانيد، ويظهر منه جلالة

---

١ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦ .

(٢) – ليس هذا الأصل من مؤلّفات ابن بابويه هذا، بل هو «جامع الأحاديث» لجعفر بن أحمد بن علي القمي، هذا ما نبّه عليه العلّامة الطهراني قدّس سرّه، راجع عنوان «الإمامة والتبصرة» وعنوان «جامع الأحاديث» في الذريعة ج ٢ ص ٣٤٢ وج ٥ ص ٣١.

وقد نسب المجلسي رحمه الله كلّ ما أخذه من هذا الكتاب إلى الإمامة والتبصرة مع العلم بأنّ بعض أسانيده يبدأ بالحسن بن حمزة العلوي المتوفّى عام ٣٥٨ وبسهل بن أحمد الديباجي كان حيّاً عام ٣٧٠ وبهارون بن موسى التلعكبري المتوفّى عام ٣٨٥ وغيرهم من الذين كانوا بعد ابن بابويه المتوفّى عام ٣٢٩.

٣ – بحار الأنوار ج ١ ص ٧.

مؤلّفه»[١].

الأنوار لأبي الحسن البكري

قال عنه المجلسي: «وكتاب الأنوار قد أثنى بعض أصحاب الشهيد الثاني على مؤلّفه، وعدّه من مشايخه، ومضامين أخباره موافقة للأخبار المعتبرة المنقولة بالأسانيد الصحيحة، وكان مشهوراً بين علمائنا، يتلونه في شهر ربيع الأول في المجالس والمجامع إلى يوم المولد الشريف»[٢].

بشارة المصطفى للطبرسي

قال المجلسي: «وكتاب بشارة المصطفى من الكتب المشهورة، وقد روى عنه كثير من علمائنا ومؤلّفه من أفاخم المحدّثين، وهو داخل في أكثر أسانيدنا إلى شيخ الطائفة، وهو يروي عن أبي علي ابن شيخ الطائفة جميع كتبه ورواياته»[٣].

بصائر الدرجات للصفّار

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب بصائر الدرجات من الأُصول المعتبرة التي روى عنها الكليني وغيره»[٤].

وعدد أحاديثه: ١٩٢٨ حديثاً[٥]، والمنقول عنه: ١٨١٩، وعدد الإرجاعات: ٣٥٨، المجموع: ٢١٧٧.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٨١ وعدد الإرجاعات: ١٤.

بيان التنزيل لابن شهر آشوب

---

١ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦.

٢ – بحار الأنوار ج ١ ص ٤١.

٣ – بحار الأنوار ج ١ ص ٣٢.

٤ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٧.

٥ – هذا حسب إحصائنا لأحاديث الكتاب وفقاً لنسختنا المعتمدة، لكن وفقاً لنسخة مدرسة الإمام المهدي عليه السلام: ١٨٦٥.

قال عنه المجلسي: «وبيان التنزيل، كتاب صغير الحجم، كثير الفوائد، أخذنا منه يسيراً، لكون أكثره مذكوراً في غيره»[١].

ويبدو من الذريعة أنّ العلّامة الطهراني لم يعثر عليه[٢].

تاريخ قم للحسن بن محمد بن الحسن القمي

قال المجلسي: «وتاريخ بلدة قم كتاب معتبر، لكن لم يتيسّر لنا أصل الكتاب، وإنّما وصل إلينا ترجمته، وقد أخرجنا بعض أخباره في كتاب السماء والعالم»[٣].

تأويل الآيات الظاهرة

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة للسيد الفاضل العلّامة الزكي شرف الدين علي الحسيني الأسترآبادي المتوطّن في الغري مؤلّف كتاب الغرويّة في شرح الجعفرية، تلميذ الشيخ الأجلّ نور الدين علي بن عبد العالي الكركي، وأكثره مأخوذ من تفسير الشيخ الجليل محمد بن العباس بن علي بن مروان بن الماهيار[٤]، وذكر النجاشي بعد توثيقه أن له «كتاب ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام»[٥]، وكان معاصراً للكليني»[٦].

وعدد أحاديثه: ١١٦٢ حديثاً، والمنقول عنه: ٦٨٤، وعدد الإرجاعات: ١١٧، المجموع: ٨٠١.

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.

٢ - راجع الذريعة ج ٣ ص ١٧٧.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٤٢.

(٤) - ذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله ص ٥٠٤ وأضاف: «سمع منه التلعكبري سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وله منه إجازة».

(٥) - رجال النجاشي ص ٣٧٩ رقم ١٠٣٠.

٦ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٣.

تحف العقول لابن شعبة

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب تحف العقول، عثرنا منه على كتاب عتيق، ونظمه يدلّ على رفعة شأن مؤلّفه، وأكثره في المواعظ والأُصول المعلومة التي لا نحتاج فيها إلى سند»[١].

تحفة الأبرار

قال المجلسي: «وكتاب تحفة الأبرار في مناقب الأئمّة الأطهار للسيد الشريف حسين بن مساعد الحسيني الحائري أستاد الكفعمي، وأثنى عليه كثيراً في كتبه»[٢].

وقال: «وكتاب التحفة، كتاب كثير الفوائد لكن لم ننقل منه إلّا نادراً، لكون أخباره مأخوذة من كتب أشهر منه»[٣].

وقال الحرّ العاملي: «السيد الحسين بن مساعد الحسيني الحائري، كان فاضلاً صالحاً، له كتاب تحفة الأبرار في مناقب الأئمّة الأطهار حسن، وغير ذلك»[٤].

وقال المولى عبد الله بعد أن نقل كلام المجلسي وكلام الحرّ العاملي رحمهما الله: «وأقول: وقد عبّر عنه الشيخ المعاصر في كتاب الهداة بالحسين بن محمد الحائري ونسب إليه الكتاب المذكور، ولكن الصواب ما في أمل الآمل»[٥].

هذا ولم أجد منه نقلاً في بحار الأنوار.

تفسير الإمام عليه السلام

قال المجلسي: «وكتاب التفسير المنسوب إلى الإمام الهمام الصمصام الحسن بن

---

١ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.

٢ – بحار الأنوار ج ١ ص ١٨.

٣ – بحار الأنوار ج ١ ص ٣٥

٤ – أمل الآمل ج ٢ ص ١٠٢.

٥ – رياض العلماء ج ٢ ص ١٧٦.

علي العسكري صلوات الله عليه وعلى آبائه وولده الخلف الحجّة»[١].

وقال: «وكتاب تفسير الإمام عليه السلام، من الكتب المعروفة، واعتمد الصدوق عليه وأخذ منه[٢]، وإن طعن فيه بعض المحدّثين، ولكن الصدوق رحمه الله أعرف، وأقرب عهداً ممّن طعن فيه، وقد روى عنه أكثر العلماء من غير غمز فيه»[٣].

التفسير لعلي بن إبراهيم

قال المجلسي: «وكتاب تفسير علي بن إبراهيم من الكتب المعروفة، وروى عنه الطبرسي وغيره»[٤].

التفسير للعياشي، قال عنه: «وكتاب تفسير العياشي، روى عنه الطبرسي وغيره، ورأينا منه نسختين قديمتين، وعدّ في كتب الرجال من كتبه، لكن بعض الناسخين حذف أسانيده للاختصار، وذكر في أوله عذراً هو أشنع من جرمه»[٥].

وعدد أحاديثه: ٣٦٢٧ حديثاً، والمنقول عنه: ٢٥٣٥، وعدد الإرجاعات: ٤٩٤، المجموع: ٣٠٢٩.

---

١ – بحار الأنوار ج ١ ص ٨.

(٢) – لقد اعتمد الصدوق على ما رواه له شيخه محمد بن القاسم الأسترآبادي المفسّر، وهو الذي روى تفسيره المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام عن يوسف بن محمد بن زياد وعلي بن محمد بن يسار عن أبويهما، عن الحسن العسكري عليه السلام راجع مقدمة تفسير الإمام العسكري عليه السلام ص ٩، وراجع أيضاً الفقيه ج ٢ ص ٢١١ باب التلبية حديث ٩ وعيون الأخبار ج ٢ ص ٥ باب ٣٠ حديث ١ والخصال ص ٤٨٤أبواب الإثني عشر حديث ٥٨ والأمالي للصدوق ص ٢٣٩ مجلس ٣٣ حديث ١.

٣ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٨.

٤ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٧.

٥ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٧.

التفسير للفرات الكوفي

قال عنه المجلسي: «وتفسير فرات، وإن لم يتعرّض الأصحاب لمؤلّفه بمدح ولا قدح لكن كون أخباره موافقة لما وصل إلينا من الأحاديث المعتبرة، وحسن الضبط في نقلها، ممّا يعطي الوثوق بمؤلّفه، وحسن الظنّ به، وقد روى الصدوق رحمه الله عنه أخباراً بتوسط الحسن بن محمد بن سعيد الهاشمي، وروى عنه الحاكم أبو القاسم الحسكاني في شواهد التنزيل وغيره»[١].

التمحيص لمحمد بن همام الإسكافي

قال عنه المجلسي: «وكتاب التمحيص متانته تدلّ على فضل مؤلّفه، وإن كان مؤلّفه أبا علي كما هو الظاهر ففضله وتوثيقه مشهوران»[٢].

تنبيه الخاطر

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب تنبيه الخاطر ونزهة الناظر للشيخ الزاهد ورام بن عيسى بن أبي النجم بن ورام بن حمدان بن خولان بن إبراهيم بن مالك الأشتر، والسند إلى هذا الكتاب مذكور في الإجازات[٣]، وذكره الشيخ منتجب الدين في الفهرس وقال إنه: «عالم، فقيه، صالح، شاهدته بحلّة، ووافق الخبر الخبر»[٤].

وأثنى عليه السيد ابن طاوس[٥].

---

١ – بحار الأنوار ج ١ ص ٣٣.

٢ – بحار الأنوار ج ١ ص ٣٢.

(٣) – راجع إجازة محمد بن أحمد بن نعمة الله بن خاتون العاملي للسيد إبراهيم الهمداني في البحار ج ١٠٦ ص ١٠٦.

(٤) – الفهرست لمنتجب الدين ص ١٩٥ – ١٩٦ رقم ٥٢٢.

(٥) – بحار الأنوار ج ١ ص ١٠، هذا وقال ابن طاوس رحمه الله: «كان جّدي ورّام بن أبي

وقال عنه: «ومؤلّفه مذكوران في الإجازات مشهوران، لكنّه رحمه الله لمّا كان كتابه مقصوراً على المواعظ والحكم لم يميّز الغث من السمين، وخلط أخبار الإماميّة بآثار المخالفين، ولذا لم نذكر جميع ما في ذلك الكتاب، بل اقتصرنا على نقل ما هو أوثق، لعدم افتقارنا ببركات الأئمّة الطاهرين عليهم السلام إلى أخبار المخالفين»[1].

تهذيب الأحكام

لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي .

وعدد أحاديثه: ١٤٠٠٩ حديثاً، والمنقول عنه: ١٠٨٠، وعدد الإرجاعات: ١٢٨، المجموع: ١٢٠٣.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٣٣٥٢ وعدد الإرجاعات: ٢٢٣٠.

التوحيد

للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق .

وعدد أحاديثه: ٦٢٥ حديثاً، والمنقول عنه: ٥٧٠، وعدد الإرجاعات: ٢٣٣، المجموع: ٨٠٣.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٩٧ وعدد الإرجاعات: ٧.

ثواب الأعمال وعقاب الأعمال

للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق .

وعدد أحاديثه: ١١٣١ حديثاً، والمنقول عنه: ١٠٨٤، وعدد الإرجاعات: ٣٥٩، المجموع: ١٤٤٣.

☜ فراس قدّس الله روحه وهو ممّن يقتدى بفعله قد أوصى أن يجعل في فمه بعد وفاته فصّ عقيق عليه أسماء أئمّته صلوات الله عليهم»، فلاح السائل ص ٧٥.

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٩٧٢ وعدد الإرجاعات: ١٣٨.

جامع الأحاديث لجعفر بن أحمد القمي

قال عنه المجلسي وعن ثلاث كتب أخرى له: «والكتب الأربعة لجعفر بن أحمد، بعضها في المناقب، وبعضها في الأخلاق والآداب، والأحكام فيها نادرة، ومؤلّفها غير مذكور في كتب الرجال، لكنّه من القدماء، قريباً من عصر المفيد، أو في عصره، يروي عن الصفواني راوي الكليني بواسطة، ويروي عن الصدوق أيضاً، كما سيأتي في إسناد تفسير الإمام عليه السلام، وفيها أخبار طريفة غريبة، وعندنا منه نسخ مصحّحة قديمة، والسيد ابن طاوس يروي عن كتبه في كتاب الإقبال وغيره، وهذا ممّا يؤيّد الوثوق عليها، وروى عن بعض كتبه الشهيد الثاني رحمه الله في شرح الإرشاد في فضل صلاة الجماعة وغيره من الأفاضل أيضاً»[١].

جامع الأخبار

قال المجلسي: «وكتاب جامع الأخبار، وأخطأ من نسبه إلى الصدوق، بل يروي عن الصدوق بخمس وسائط، وقد يظنّ كونه تأليف مؤلّف مكارم الأخلاق، ويحتمل كونه لعلي بن سعد الخيّاط، لأنّه قال الشيخ منتجب الدين في فهرسته: «الفقيه الصالح أبو الحسن علي بن أبي سعد بن أبي الفرج الخيّاط عالم، ورع، واعظ، له كتاب الجامع في الأخبار»[٢].

ويظهر من بعض مواضع الكتاب أنّ اسم مؤلّفه محمد بن محمد الشعيري، ومن بعضها أنّه يروي عن الشيخ جعفر بن محمد الدوريستي بواسطة»[٣].

جنّة الأمان الواقية

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٣.

(٢) - الفهرست لمنتجب الدين ص ١٢١ رقم ٢٥٧.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٣.

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب جنّة الأمان الواقية المشتهر بالمصباح للشيخ العالم الفاضل الكامل إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد الكفعمي رضي الله عنه»[١].

الجنّة الواقية

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب الجنّة الواقية لبعض المتأخّرين، وربما ينسب إلى الكفعمي»[٢].

الخرائج والجرائح

قال عنه المجلسي وعن فقه القرآن: «وكتابا الخرائج، وفقه القرآن معلوما الانتساب إلى مؤلّفهما الذي هو من أفاضل الأصحاب، وثقاتهم، والكتابان مذكوران في فهارس العلماء، ونقل الأصحاب عنهما»[٣].

الخصال للصدوق

قال المجلسي رحمه الله: وكذا كتاب الخصال عرضناه على نسختين قديمتين كان على إحداهما إجازة الشيخ مقداد»[٤].

وعدد أحاديثه: ١٢٨٠ حديثاً، والمنقول عنه: ١٢٤٢، وعدد الإرجاعات: ١٥٨٢، المجموع: ٢٨٢٤.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٦٤٥ وعدد الإرجاعات: ٢١٤.

الدرة الباهرة

لقد ذكر المجلسي رحمه الله عدّة كتب للشهيد الأول آخرها «الدرّة الباهرة» وقال:

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٦ ـ ١٧.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٧.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦.

«والأخير عندي منقولاً عن خطّه رحمه الله»[١].

وقال: «والدرّة الباهرة فإنّه لم يشتهر اشتهار سائر كتبه، وهو مقصور على إيراد كلمات وجيزة مأثورة عن النبي صلّى الله عليه وآله وكلّ من الأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين»[٢].

الدعاء

قال عنه المجلسي: «وكتاب الدعاء، وجدنا منه نسخة عتيقة، وفيه دعوات موجزة شريفة مأخوذة من الأُصول المعتبرة، مع أنّ الأمر في سند الدعاء هيّن»[٣].

دعائم الإسلام للقاضي النعمان

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب دعائم الإسلام تأليف القاضي النعمان بن محمد، وقد ينسب إلى الصدوق، وهو خطأ»[٤].

وقال: «وكتاب دعائم الإسلام، قد كان أكثر أهل عصرنا يتوهّمون أنّه تأليف الصدوق رحمه الله، وقد ظهر لنا أنّه تأليف أبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور قاضي مصر في أيام الدولة الإسماعيليّة، وكان مالكيّاً أولاً ثمّ اهتدى، وصار إماميّاً، وأخبار هذا الكتاب أكثرها موافقة لما في كتبنا المشهورة، لكن لم يرو عن الأئمّة بعد الصادق خوفاً من الخلفاء الإسماعيليّة، وتحت سرّ التقيّة أظهر الحقّ لمن نظر فيه متعمّقاً، وأخباره تصلح للتأييد والتأكيد.

قال ابن خلكان: «هو أحد الفضلاء المشار إليهم، ذكره الأمير المختار المسبحي

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٠.
٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.
٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣١.
٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٠.

في تاريخه فقال: «كان من العلم والفقه والدين والنبل على ما لا مزيد عليه، وله عدّة تصانيف، منها: كتاب اختلاف أُصول المذاهب وغيره»، انتهى، وكان مالكي المذهب[١]، ثم انتقل إلى مذهب الإماميّة، وقال ابن زولاق[٢] في ترجمة ولده علي بن النعمان كان أبوه النعمان بن محمد القاضي في غاية الفضل، من أهل القرآن والعلم بمعانيه، وعالماً بوجوه الفقه، وعلم اختلاف الفقهاء، واللغة والشعر والمعرفة بأيام الناس، مع عقل وإنصاف، وألّف لأهل البيت من الكتب آلاف أوراق، بأحسن تأليف، وأملح سجع، وعمل في المناقب والمثالب كتاباً حسناً، وله ردود على المخالفين له، ردّ على أبي حنيفة، وعلى مالك، والشافعي، وعلي بن سريج[٣]، وكتاب اختلاف ينتصر فيه لأهل البيت عليهم السلام»، أقول ثم ذكر كثيراً من فضائله وأحواله[٤]، ونحوه ذكر اليافعي[٥] وغيره.

وقال ابن شهرآشوب في كتاب معالم العلماء: «القاضي النعمان بن محمد، ليس بإمامي، وكتبه حسان، منها شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار، ذكر المناقب إلى الصادق عليه السلام، الاتفاق والإفتراق، المناقب والمثالب، الإمامة، أُصول

---

(١) - بقيّة كلام ابن خلّكان.

(٢) - هو الحسن بن إبراهيم بن الحسين بن الحسن بن علي بن خالد بن راشد بن عبد الله بن سليمان بن زولاق الليثي مولاهم المصري، هكذا عنونه ابن خلّكان، وعدّ من كتبه: «كتاب أخبار قضاة مصر» وقال: «جعله ذيلاً على كتاب أبي عمرو محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي»، ثمّ أرّخ وفاته عام ٣٨٧، ثمّ قال: «وزولاق: بضمّ الزاي، وسكون الواو وبعد اللام ألف قاف»، وفيات الأعيان ج ٢ ص ٩١ ـ ٩٢.
لم يذكر في الأصول الرجاليّة.

(٣) - في المطبوعة «شريح»، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) - راجع وفيات الأعيان ج ٥ ص ٤١٥ - ٤٢٣ رقم ٧٦٦.

(٥) - لم نعثر على كتابه.

المذاهب، الدولة، الإيضاح»[١]، انتهى»[٢].

دلائل الإمامة للطبري

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب دلائل الإمامة للشيخ الجليل محمد بن جرير الطبري الإمامي، ويسمّى بالمسترشد»[٣].

وقال: «وكتاب دلائل الإمامة من الكتب المعتبرة المشهورة، أخذ منه جلّ من تأخّر عنه كالسيد ابن طاوس وغيره.

ووجدنا منه نسخة قديمة مصحّحة في خزانة كتب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام.

ومؤلّفه من ثقات رواتنا الإماميّة، وليس هو ابن جرير التاريخي المخالف.

قال النجاشي رحمه الله: «محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي أبو جعفر، جليل، من أصحابنا، كثير العلم، حسن الكلام، ثقة في الحديث، له كتاب المسترشد في دلائل الإمامة[٤]، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، عن الحسن بن حمزة الطبري قال: حدّثنا محمد بن جرير بن رستم بهذا الكتاب وبسائر كتبه»[٥].

وقال الشيخ في الفهرست[٦]: «محمد بن جرير بن رستم الطبري الكبير يكنّى أبا جعفر، ديّن، فاضل، وليس هو صاحب التاريخ، فإنّه عامي المذهب، وله كتب

---

(١) - معالم العلماء ص ١٦١ رقم ٨٥٣.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٨.

(٣) - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٠، علماً بأنّ العلّامة الطهراني قد نفى اتّحاد الدلائل هذا مع المسترشد، راجع الذريعة ج ٢١ ص ٩.

(٤) - في المصدر: «المسترشد في الإمامة».

(٥) - رجال النجاشي ص ٣٧٦ رقم ١٠٢٤.

(٦) - تجد كلامه في الفهرست ص ١٥٨ - ١٥٩.

جمّة، منها: كتاب المسترشد»[١].

الديوان المنسوب للإمام علي عليه السلام

قال عنه المجلسي: «وكتاب الديوان انتسابه إليه صلوات الله عليه مشهور، وكثير من الأشعار المذكورة فيها مرويّة في سائر الكتب، ويشكل الحكم بصحّة جميعها.

ويستفاد من معالم ابن شهرآشوب أنّه تأليف علي بن أحمد الأديب النيسابوري من علمائنا[٢]، والنجاشي[٣] عدّ من كتب عبد العزيز بن يحيى الجلودي كتاب شعر علي عليه السلام»[٤].

الرجال

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب الرجال للشيخ أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، كذا ذكره الشهيد الثاني رحمه الله[٥]، ويظهر من رجال السيد ابن طاوس قدّس سرّه على ما نقل عنه شيخنا الأجلّ مولانا عبد الله التستري أنّ صاحب الرجال هو أحمد بن الحسين بن عبيد الله[٦]، ولعلّه أقوى»[٧].

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) - قال ابن شهر آشوب: «علي بن أحمد الفنجكردي الأديب النيسابوري، له كتاب تاج الأشعار سلوة الشيعة وهي أشعار أمير المؤمنين عليه السلام»، معالم العلماء ص ١٠٦ رقم ٤٨١

(٣) - راجع رجال النجاشي ص ٢٤١ رقم ٦٤٠.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٤٢.

(٥) - راجع إجازة الشهيد الثاني للشيخ حسين والد البهائي في البحار ج ١٠٥ ص ١٦٠ من المطبوعة.

(٦) - راجع مقدمة التحرير الطاوسي ص ٢٥.

٧ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٢.

وقال: «وكذا رجال ابن الغضائري، وهوإن كان الحسين فهو من أجلّة الثقات، وإن كان أحمد كما هو الظاهر فلا أعتمد عليه كثيراً، وعلى أيّ حال فالاعتماد على هذا الكتاب يوجب ردّ أكثر أخبار الكتب المشهورة»[١].

الروضة

قال المجلسي: «وكتاب الروضة في المعجزات والفضائل لبعض علمائنا، وأخطأ من نسبه إلى الصدوق، لأنّه يظهر منه أنّه ألّف في سنة نيف وخمسين وستمائة»[٢].

وقال عنه: «وكتاب الروضة، ليس في محلّ رفيع من الوثوق»[٣].

روضة الواعظين للفتّال النيسابوري

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب روضة الواعظين وتبصرة المتعظين للشيخ محمد بن علي بن أحمد الفارسي، وأخطأ جماعة ونسبوه إلى الشيخ المفيد، وقد صرّح بما ذكرناه ابن شهرآشوب في المناقب[٤]، والشيخ منتجب الدين في الفهرست[٥]، والعلّامة رحمه الله في رسالة الإجازة[٦] وغيرهم»[٧].

---

(١) - بحار الأنوار ج ١ ص ٤١، علماً بأنّ السيد الخوئي قال: «وأمّا الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري فهو لم يثبت، ولم يتعرّض له العلّامة في إجازته وذكر طرقه إلى الكتب، بل أنّ وجود هذا الكتاب في زمان النجاشي والشيخ أيضاً مشكوك فيه، فإنّ النجاشي لم يتعرّض له مع أنّه قدّس سرّه بصدد بيان الكتب التي صنّفها الإماميّة، حتى أنّه يذكر ما لم يره من الكتب، وإنّما سمعه من غيره أو رآه في كتابه، فكيف لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عبيد الله أو ابنه أحمد؟» ثم ذكر أنّ البعض جزم بأنّه موضوع، وضعه بعض المخالفين، ونسبه إلى ابن الغضائري، راجع معجم رجال الحديث ج ١ ص ١٠٣.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٤.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣١.

(٤) - راجع المناقب ج ١ ص ١٢ وج ٢ ص ١٢٤.

(٥) - راجع الفهرست لمنتجب الدين ص ١٩١ رقم ٥١١.

وقال: «وكتاب روضة الواعظين، ذكرنا أنّه داخل في إجازات العلماء الأعلام، ونقل عنه الأفاضل الكرام، وقد عرفت حاله وحال مؤلّفه ممّا نقلنا عن سلفنا الفخام»[٨].

شهاب الأخبار لمحمد بن سلامة القضاعي

قال المجلسي: «وكتاب الشهاب وإن كان من مؤلّفات المخالفين، لكن أكثر فقراتها مذكورة في الكتب والأخبار المروية من طرقنا، ولذا اعتمد عليه علماؤنا، وتصدّوا لشرحه.

وقال الشيخ منتجب الدين: «السيد فخر الدين شميلة بن محمد بن أبي هاشم الحسيني، عالم، صالح، روى لنا كتاب الشهاب للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي عنه»[٩].

والشيخ أبو الفتوح في الفضل مشهور، وكتبه معروفة مألوفة»[١٠].

شواهد التنزيل للحسكاني

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب شواهد التنزيل للحاكم أبي القاسم عبيد الله[١١] بن عبد الله الحسكاني، ذكره ابن شهرآشوب في المعالم، ونسب إليه هذا الكتاب ووصفه بالحسن»[١٢].

وقال: «والشواهد كتاب جيّد، مشتمل على بيان نزول الآيات في أهل البيت

---

(٦) - راجع الإجازة الكبيرة ص ٥٣ - ٥٤.

٧ - بحار الأنوار ج ١ ص ٨.

٨ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٨.

(٩) - الفهرست لمنتجب الدين ص ١٩٢ رقم ٩٤

١٠ - بحار الأنوار ج ١ ص ٤٢.

(١١) - في المطبوعة: «عبد الله بن عبد الله»، والصحيح ما أثبتناه.

(١٢) - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٣ وراجع معالم العلماء ص ١١٣ رقم ٥٢٧.

عليهم السلام وكثيراً ما يذكر عنه الطبرسي وغيره من الأعلام»[١].

صحيفة الرضا عليه السلام

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب صحيفة الرضا المسندة إلى شيخنا أبي علي الطبرسي رحمه الله بإسناده إلى الرضا عليه السلام»[٢].

وقال: «وكتاب صحيفة الرضا عليه السلام من الكتب المشهورة بين الخاصّة والعامّة، وروى السيد الجليل علي بن طاوس منها بسنده إلى الشيخ الطبرسي رحمه الله، ووجدت أسانيد في النسخ القديمة منه إلى الشيخ المذكور، ومنه إلى الإمام عليه السلام.

وقال الزمخشري في كتاب ربيع الأبرار: «كان يقول يحيى بن الحسين الحسيني[٣] في إسناد صحيفة الرضا لو قرىء هذا الإسناد على أذن مجنون لأفاق»[٤].

وأشار النجاشي في ترجمة عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي وترجمة والده راوي هذه الرسالة إليها ومدحها وذكر سنده إليها[٥].

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٤٢.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ١١.

(٣) - هكذا في المطبوعة، وفي المصدر «الحسني»، وهو الصحيح.

وهو يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

ويؤكّده أنّ العمري النسّابة ذكره في أعقاب الإمام الحسن عليه السلام قائلاً: «يحيى بن الحسين الرسي وهو أبو الحسين، الهادي، الجليل، الفارس، الديّن، الورع، إمام الزيديّة، وكان مصنّفاً، شاعراً، ظهر باليمن، مات سنة ثمان وتسعين ومائتين، وكان يتولّى الجهاد بنفسه، ويلبس جبّة صوف، وكان قشفاً رحمه الله»، المجدي ص ٧٨.

لم يذكر في الأصول الرجاليّة.

(٤) - ربيع الأبرار ج ٤ ص ٧٩ باب ٦٠ رقم ٣٦٤.

(٥) - قال النجاشي في ترجمة عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي هذا: «روى عن أبيه، عن

وبالجملة هي من الأُصول المشهورة، ويصحّ التعويل عليها»[١].

ضوء الشهاب

وصفه المجلسي قائلاً: «كتاب ضوء الشهاب، كتاب شريف، مشتمل على فوائد جمّة خلت عنها كتب الخاصّة والعامّة»[٢].

طبّ الأئمّة

قال المجلسي: «وكتاب طبّ الأئمّة من الكتب المشهورة، لكنّه ليس في درجة سائر الكتب، لجهالة مؤلّفه[٣]، ولا يضرّ ذلك، إذ قليل منه يتعلّق بالأحكام الفرعية، وفي الأدوية والأدعية لا نحتاج إلى الأسانيد القويّة[٤].

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٠٨ وعدد الإرجاعات: ٤.

طبّ النبي صلّى الله عليه وآله

قال المجلسي: «وكتاب طب النبي صلّى الله عليه وآله، وإن كان أكثر أخباره من طرق المخالفين لكنّه مشهور، متداول بين علمائنا، قال نصير الملّة والدين

☜ الرضا عليه السلام نسخة» ثم ذكر طريقه إليها، راجع رجال النجاشي ص ٢٢٩، ووصفها في ترجمة أحمد بن عامر بن سليمان قائلاً: «والنسخة حسنة»، رجال النجاشي ص ١٠٠.

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.

(٣) - مقصوده رحمه الله من جهالة مؤلّف الطبّ هذا هو ما اصطلحه أصحاب الكتب الرجالية من أنّ من ذكره أصحاب الأُصول الرجالية ولم يذكروا بشأنه شيئاً من الجرح والتعديل فهو مجهول.

علماً بأنّنا قد فصّلنا الحديث عن مصطلح «مجهول»، وبرهنّا على أنّ من ذكروه أصحاب الأُصول الرجاليّة وسكتوا عنه ليس بضعيف، راجع كتابنا نصوص الجرح والتعديل ج ٢ ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.

الطوسي في كتاب آداب المتعلّمين[١]: «ولابدّ من أن يتعلّم شيئاً من الطبّ، ويتبرّك بالآثار الواردة في الطبّ الذي جمعه الشيخ الإمام أبو العباس المستغفري في كتابه المسمّى بطبّ النبي صلى الله عليه وآله»[٢].

العدد

قال عنه المجلسي: «وكتاب العدد، كتاب لطيف في أعمال أيام الشهور وسعدها ونحسها.

وقد اتّفق لنا منه نصفه، ومؤلّفه بالفضل معروف، وفي الإجازات مذكور، وهو أخو العلّامة الحلّي قدّس الله لطيفهما»[٣].

العلل

قال عنه المجلسي: «وكتاب العلل، وإن لم يكن مؤلّفه[٤] مذكوراً في كتب الرجال، لكن أخباره مضبوطة موافقة لما رواه والده والصدوق وغيرهما، ومؤلّفه مذكور في أسانيد بعض الروايات، وروى الكليني في باب من رأى القائم عليه

---

(١) - راجع آداب المتعلمين ص ١٥٣ فصل ١٢ طبع ملحقاً بالباب الحادي عشر - طبعة حجرية -.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٤٢.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٢.

(٤) - هو محمد بن علي بن إبراهيم، وليس هو ابن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي الذي كان حيّاً عام ٣٠٧ وروى عنه الكليني مباشرة، لأنّ محمد بن علي بن إبراهيم وأخاه الحسن كانا حيّين عام ٢٧٩، وروى عنهما الكليني بتوسط علي بن محمد، فكيف يروي الكليني عن والدهما مباشرة وعنهما بالواسطة ؟.

فعليه هو محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني، وقد روى أخوه «الحسن بن علي بن إبراهيم بن محمد، عن جدّه إبراهيم بن محمد» كما في التهذيب ج ١ ص ١٤١ حديث ٣٩٧. وسيأتي بعد قليل استظهار المؤلّف قدّس سرّه أنّه محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني.

السلام عن محمد والحسن ابني علي بن إبراهيم بتوسّط علي بن محمد[١]، وكذا في موضع آخر من الباب المذكور عنه فقط بتوسّطه[٢]، وهذا ممّا يؤيّد الاعتماد، وإن كان لا يخلو من غرابة، لروايته[٣] عن علي بن إبراهيم كثيراً بلا واسطة.

---

(١) - جاء برقم ١٤ من باب في تسمية من رآه عليه السلام قوله: «علي بن محمد، عن محمد والحسن ابني علي بن إبراهيم أنّهما حدّثاه في سنة تسع وسبعين ومائتين، عن محمد بن عبد الرحمان»، الكافي ج ١ص ٣٣٢.

(٢) - جاء برقم ٧ من باب في تسمية من رآه عليه السلام قوله: «علي بن محمد، عن محمد بن علي بن إبراهيم، عن أبي عبد الله بن صالح» الكافي ج ١ص ٣٣١.

علماً بأنّ المجلسي رحمه الله وصف هذا الحديث قائلاً: «صحيح على الظاهر، لأنّ محمد بن علي هو ابن إبراهيم بن محمد الهمداني، وأبو عبد الله لعلّه هارون بن عمران، لأنّ النجاشي قال: «محمد بن على بن إبراهيم بن محمد الهمداني وهو وكيل الناحية، وأبوه وكيل الناحية، وجدّه وكيل الناحية، وابنه القاسم وكيل الناحية ـ قال ـ: وكان فى وقت القاسم بهمدان معه أبو على بسطام بن على والعزيز بن زهير ثلاثتهم وكلاء فى موضع واحد بهمدان، وكانوا يرجعون فى هذا إلى أبى محمد الحسن بن هارون الهمداني وعن رأيه يصدرون، ومن قبله عن رأى أبيه أبي عبد الله هارون، وكان أبو عبد الله وابنه أبو محمد وكيلين» ـ انتهى ـ وفى كثير من أخبار الغيبة مكان أبى عبد الله بن صالح محمد بن صالح بن محمد، وفى إعلام الورى أنّه كان من وكلاء القائم عليه السلام، ويحتمل أن يكون هذا هو القنبري الذي سيأتي، ولو كان أبو عبد الله غير الأولين فالحديث مجهول»، مرآة العقول ج ٤ ص ١٠ - ١١.

والمقصود من القنبري هو محمد بن صالح بن علي بن محمد بن قنبر الكبير مولى الرضا عليه السلام، وقد جاء في سند حديث ١٥ من باب ٤٣ من إكمال الدين ج ٢ ص ٤٤٢، لكن جاء حديث الإكمال هذا في البحار ج ٥٢ ص ٤١ حديث ٣١ من باب ذكر من رآه صلوات الله عليه وفي سنده: «محمد بن صالح، عن علي بن محمد بن قنبر الكبير»، فعلى هذه النسخة لا يصحّ اتّحادهما.

(٣) - أي لرواية الكليني عن علي بن إبراهيم بلا واسطة وروايته عن صاحب العلل بواسطة.

بل الأظهر كما سنح لي أخيراً أنّه محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني، وكان وكيل الناحية، كما أوضحته في تعليقاتي على الكافي»[١].

علل الشرايع

للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق.

وعدد أحاديثه: ١٤٧٧ حديثاً، والمنقول عنه: ١٤٣٢، وعدد الإرجاعات: ٧٤٢، المجموع: ٢١٧٤.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٧٧٣ وعدد الإرجاعات: ١٨٤.

عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق

---

(١) - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦.

قال رحمه الله يصف هذا الحديث: «صحيح على الظاهر، لأنّ محمد بن علي هو ابن إبراهيم بن محمد الهمداني، وأبو عبد الله لعلّه هارون بن عمران، لأنّ النجاشي قال: «محمد بن على بن إبراهيم بن محمد الهمداني وهو وكيل الناحية، وأبوه وكيل الناحية، وجدّه وكيل الناحية، وابنه القاسم وكيل الناحية ـ قال ـ: وكان فى وقت القاسم بهمدان معه أبو على بسطام بن على والعزيز بن زهير ثلاثتهم وكلاء فى موضع واحد بهمدان، وكانوا يرجعون فى هذا إلى أبى محمد الحسن بن هارون الهمداني وعن رأيه يصدرون، ومن قبله عن رأى أبيه أبي عبد الله هارون، وكان أبو عبد الله وابنه أبو محمد وكيلين» ـ انتهى ـ وفى كثير من أخبار الغيبة مكان أبى عبد الله بن صالح محمد بن صالح بن محمد، وفى إعلام الورى أنّه كان من وكلاء القائم عليه السلام، ويحتمل أن يكون هذا هو القنبري الذي سيأتي، ولو كان أبو عبد الله غير الأولين فالحديث مجهول»، مرآة العقول ج ٤ ص ١٠ - ١١.

والمقصود من القنبري هو محمد بن صالح بن علي بن محمد بن قنبر الكبير مولى الرضا عليه السلام، وقد جاء في سند حديث ١٥ من باب ٤٣ من إكمال الدين ج ٢ ص ٤٤٢، لكن جاء حديث الإكمال هذا في البحار ج ٥٢ ص ٤١ حديث ٣١ من باب ذكر من رآه صلوات الله عليه وفي سنده: «محمد بن صالح، عن علي بن محمد بن قنبر الكبير»، فعلى هذه النسخة لا يصحّ اتّحادهما.

للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق.

قال عنه المجلسي: «فإنّا صحّحنا الجزء الأول منه من كتاب مصحّح، كان يقال إنّه بخطّ مصنّفه رحمه الله، وظنّي أنّه لم يكن بخطّه، ولكن كان عليه خطّه وتصحيحه»[١].

وعدد أحاديثه: ٩٩٠ حديثاً، والمنقول عنه: ٩٤٧، وعدد الإرجاعات: ٧٩٥، المجموع: ١٧٤٢.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٤٠٣ وعدد الإرجاعات: ٦٢٤.

عيون المعجزات

قال المجلسي: «ذكر أنّه نُسب للسيد المرتضى رحمه الله، قال رحمه الله: «وكتاب عيون المعجزات ينسب إليه، ولم يثبت عندي إلّا أنّه كتاب لطيف، عندنا منه نسخة قديمة، ولعلّه من مؤلّفات بعض قدماء المحدّثين، يروي عن أبي علي محمد بن هشام وعن محمد بن علي بن إبراهيم»[٢].

الغارات للثقفي

قال المجلسي: «وكتاب الغارات، مؤلّفه من مشاهير المحدّثين، وذكره النجاشي والشيخ، وعدّا من كتبه: كتاب الغارات، ومدحاه، وقالا: إنّه كان زيدياً، ثم صار إمامياً[٣].

وروى السيد ابن طاوس أحاديث كثيرة من كتبه، وأخبرنا بعض أفاضل المحدّثين أنّه وجد منه نسخة صحيحة معربة قديمة، كتبت قريباً من زمان المصنّف، وعليها خطّ جماعة من الفضلاء، وأنّه استكتبه منها، فأخذنا منه نسخة، وهو موافق لما

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٧.

(٣) - راجع رجال النجاشي ص ١٧ رقم ١٩ وراجع أيضاً الفهرست للطوسي ص ٥.

أخرج منه ابن أبي الحديد وغيره»[١].

ولا نعرف عدد أحاديثه بالضبط، والمنقول عنه: ١٢٥، وعدد الإرجاعات: ٤٤، المجموع: ١٦٩.

غوالي اللئالي لابن أبي جمهور

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب غوالي اللئالي وإن كان مشهوراً، ومؤلّفه في الفضل معروفاً، لكنّه لم يميّز القشر من اللباب، وأدخل أخبار متعصّبي المخالفين بين روايات الأصحاب، فلذا اقتصرنا منه على نقل بعضها»[٢].

الغيبة للنعماني

قال عنه المجلسي: «وكتاب النعماني، من أجلّ الكتب، وقال الشيخ المفيد رحمه الله في إرشاده[٣] بعد أن ذكر النصوص على إمامة الحجّة عليه وعلى آبائه الصلاة والسلام: «والروايات في ذلك كثيرة، قد دوّنها أصحاب الحديث من هذه العصابة في كتبها، فممّن أثبتها على الشرح والتفصيل محمد بن إبراهيم المكنّى أبا عبد الله النعماني في كتابه الذي صنّفه في الغيبة»[٤].

وعدد أحاديثه ٥٦٧ حديثاً، والمنقول عنه: ٤٦٩، وعدد الإرجاعات: ٣٢، المجموع: ٥٠١.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٤ وعدد الإرجاعات: ٠.

الغيبة

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسم الطوسي.

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٣.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.

(٣) - تجده في الإرشاد للمفيد ج ٢ ص ٣٥٠.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.

وعدد أحاديثه ٥٠٥ حديثاً، والمنقول عنه: ٤٢٨، وعدد الإرجاعات: ٤٦، المجموع: ٤٧٤.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٣ وعدد الإرجاعات: ٨.

الفضائل للفضل بن شاذان

قال المجلسي: «وكتاب الفضائل، وكتاب إزاحة العلّة مؤلّفهما من أجلّة الثقات الأفاضل، وقد مدحه أصحاب الإجازات كثيراً.

وقال الشهيد قدّس سرّه في الذكرى[١]: «ذكر الشيخ أبو الفضل الشاذان بن جبرئيل القمي ـ وهو من أجلّاء فقهائنا ـ في كتاب إزاحة العلّة في معرفة القبلة»، ثمّ ذكر شطراً منه»[٢].

فقه الرضا عليه السلام

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب فقه الرضا عليه السلام، أخبرني به السيد الفاضل المحدّث القاضي أمير حسين طاب ثراه بعد ما ورد إصفهان قال: قد اتّفق في بعض سني مجاورتي بيت الله الحرام أن أتاني جماعة من أهل قم حاجّين، وكان معهم كتاب قديم يوافق تاريخه عصر الرضا صلوات الله عليه، وسمعت الوالد رحمه الله أنّه قال: سمعت السيد يقول كان عليه خطّه صلوات الله عليه، وكان عليه إجازات جماعة كثيرة من الفضلاء، وقال السيد: حصل لي العلم بتلك القرائن أنّه تأليف الإمام عليه السلام، فأخذت الكتاب، وكتبته، وصحّحته، فأخذ والدي قدّس الله روحه هذا الكتاب من السيد، واستنسخه، وصحّحه.

وأكثر عباراته موافق لما يذكره الصدوق أبو جعفر ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه من غير سند، وما يذكره والده في رسالته إليه، وكثير من الأحكام

---

(١) - تجده في ذكرى الشيعة ص ١٦٣ سطر ٩.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٦.

التي ذكرها أصحابنا، ولا يعلم مستندها مذكورة فيه، كما ستعرف في أبواب العبادات»[١].

قرب الإسناد للحميري

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب قرب الإسناد للشيخ الجليل الثقة أبي جعفر محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميري القمي، وظنّي أنّ الكتاب لوالده، وهو راو له، كما صرّح به النجاشي[٢].

وإن كان الكتاب له كما صرّح به ابن إدريس رحمه الله[٣]، فالوالد متوسّط بينه وبين ما أوردناه من أسانيد كتابه»[٤].

وقال رحمه الله: «وكتاب قرب الإسناد من الأُصول المعتبرة المشهورة، وكتبناه من نسخة قديمة، مأخوذة من خطّ الشيخ محمد بن إدريس، وكان عليها صورة خطّه هكذا: الأصل الذي نقلته منه كان فيه لحن صريح، وكلام مضطرب، فصوّرته على ما وجدته، خوفاً من التغيير والتبديل، فالناظر فيه يمهّد العذر، فقد بيّنت عذري فيه»[٥].

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ١١.

(٢) - لقد عدّ النجاشي من كتب عبد الله بن جعفر الحميري: «كتاب قرب الإسناد إلى الرضا عليه السلام، كتاب قرب الإسناد إلى أبي جعفر ابن الرضا عليهما السلام»، ثمّ قال: «كتاب قرب الإسناد إلى صاحب الأمر عليه السلام»، ثمّ قال: «أخبرنا عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن يحيى العطّار عنه بجميع كتبه»، رجال النجاشي ص ٢٢٠ رقم ٥٧٣.

ولم يذكر قرب الإسناد في عداد كتب محمد بن عبد الله بن جعفر هذا، راجع رجال النجاشي ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥ رقم ٩٤٩.

(٣) - جاء في المستطرفات من السرائر: «وممّا استطرفناه من كتاب قرب الإسناد تصنيف محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري»، مستطرفات السرائر ص ١٢٣.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٧.

٥ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٦ ـ ٢٧.

وعدد أحاديثه ١٣٨٧ حديثاً، والمنقول عنه: ١٣٤٥، وعدد الإرجاعات: ٤٢٨، المجموع: ١٧٧٣.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٠١٩ وعدد الإرجاعات: ١١٤.

قصص الأنبياء للراوندي

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب قصص الأنبياء له أيضاً[١]، على ما يظهر من أسانيد الكتاب، واشتهر أيضاً، ولا يبعد أن يكون تأليف فضل الله بن علي بن عبيد الله الحسني الراوندي، كما يظهر من بعض أسانيد السيد ابن طاوس، وقد صرح بكونه منه في رسالة النجوم[٢] وكتاب فلاح السائل[٣] والأمر فيه هيّن، لكونه مقصوراً على القصص، وأخباره جلّها مأخوذة من كتب الصدوق رحمه الله»[٤].

وقال بشأن توثيقه: «عرضناه على نسخة كان عليها خطّ الشهيد الثاني رحمه الله وتصحيحه»[٥].

وعدد أحاديثه ٤٥٠ حديثاً، والمنقول عنه: ٣٧٦، وعدد الإرجاعات: ١٧٢، المجموع: ٥٤٨.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٧ وعدد الإرجاعات: ٠.

قضاء الحقوق للصوري

قال عنه المجلسي: «وكتاب قضاء الحقوق، كتاب جيّد مشتمل على أخبار

---

١ – أي لقطب الدين أبي الحسن عيد بن هبة الله الراوندي.

(٢) – لقد صرّح ابن طاوس بانتسابه إلى سعيد بن هبة الله الراوندي في فرج المهموم ص ٢٧ و ص ١١٨.

(٣) – فلاح السائل ص ١٩٥ فصل ٢٠.

٤ – بحار الأنوار ج ١ ص ١٢.

٥ – بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.

طريفة»[١].

الكافي

لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني.

وعدد أحاديثه ١٥٣٦٣ حديثاً، والمنقول عنه: ٤٢٠٠، وعدد الإرجاعات: ٨٥٨، المجموع: ٥٠٥٧.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٢٩٧٠ وعدد الإرجاعات: ٢١٤٩.

كامل الزيارات لابن قولويه

قال عنه المجلسي: «وكتاب كامل الزيارة من الأُصول المعروفة، وأخذ منه الشيخ في التهذيب وغيره من المحدّثين»[٢].

وعدد أحاديثه ٨٤٣ حديثاً، والمنقول عنه: ٨٠١، وعدد الإرجاعات: ١٠٧، المجموع: ٩٠٨.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٣٢٧ وعدد الإرجاعات: ٧.

كتاب النرسي وزيد الزراد

قال المجلسي رحمه الله: «والنرسي من أصحاب الأُصول روى عن الصادق والكاظم عليهم السلام، وذكر النجاشي سنده إلى ابن أبي عمير عنه[٣]، والشيخ في التهذيب وغيره يروي من كتابه[٤]، وروى الكليني أيضاً من كتابه في مواضع،

---

١ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٢.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٧.

(٣) - راجع رجال النجاشي ص ١٧٤ رقم ٤٦٠، يعرف من هذا أنّ المؤلّف قدّس سرّه كان يذهب إلى القول بتوثيق كلّ من روى عنه ابن أبي عمير إذا لم يُصرّح بجرحه، كما يأتي بعد قليل.

(٤) - جاء في التهذيب ج ٤ ص ٢٠١ حديث ١٨ من باب وجوه الصيام وفي الاستبصار ☜

منها في باب التقبيل: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عنه[١]، ومنها في كتاب الصوم بسند آخر عن ابن أبي عمير عنه[٢].

وكذا كتاب زيد الزرّاد، أخذ عنه أولو العلم والرشاد، وذكر النجاشي أيضاً سنده إلى ابن أبي عمير عنه[٣]، وقال الشيخ في الفهرست والرجال: «لهما أصلان لم يروهما ابن بابويه وابن الوليد، وكان ابن الوليد يقول هما موضوعان»[٤]، وقال ابن الغضائري: «غلط أبو جعفر في هذا القول فإنّي رأيت كتبهما مسموعة من محمد بن أبي عمير»[٥]، انتهى.

وأقول وإن لم يوثّقهما أرباب الرجال، لكن أخذ أكابر المحدّثين من كتابهما واعتمادهم عليهما حتى الصدوق في معاني الأخبار[٦] وغيره[٧]، ورواية ابن

☜ ج ٢ ص ١٣٥ حديث ٧من باب صوم يوم عاشوراء:«محمد بن يعقوب، عن الحسن بن علي الهاشمي، عن محمد بن عيسى قال: حدّثني محمد بن أبي عمير عن زيد النرسي».

(١) – الكافي ج ٢ ص ١٨٥ حديث ٣ من باب التقبيل.

(٢) – الكافي ج ٤ ص ١٤٧ حديث ٦ من باب صوم عرفة وعاشوراء.

(٣) – راجع رجال النجاشي ص ١٧٥ رقم ٤٦١.

(٤) – راجع الفهرست للطوسي ص ٧١ وذكرها في أصحاب الصادق عليه السلام من رجاله ص ١٩٦ ولم يذكر فيه ما ذكره في الفهرست.

(٥) – الرجال لابن الغضائري ص ٦٢ رقم ٥٣.

(٦) – راجع معاني الأخبار ج ١ الباب الذي من أجله سمّينا هذا الكتاب كتاب معاني الأخبار ص ٢ وفيه «محمد بن أبي عمير عن بريد الرزاز»، وعنه في البحار ج ١ ص ١٠٦ وفيه: «ابن أبي عمير عن يزيد الرزاز»، وصوابه: «ابن أبي عمير عن زيد الزرّاد» كما في البحار ج ٢ ص ١٨٤ نقلاً عن المعاني هذا.

(٧) – ثواب الأعمال ص ٤٣ حديث ١ وفيه «عن محمد بن أبي عمير عن زيد النرسي» وعنه في البحار ج ٧٣ ص ٨٧.

☞

أبي عمير عنهما، وعدّ الشيخ كتابهما من الأُصول[١] لعلّها تكفي لجواز الاعتماد عليهما.

مع أنّا أخذناهما من نسخة قديمة مصحّحه بخطّ الشيخ منصور بن الحسن الآبي، وهو نقله من خطّ الشيخ الجليل محمد بن الحسن القمي، وكان تاريخ كتابتها سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وذكر أنّه أخذهما وسائر الأُصول المذكورة بعد ذلك من خطّ الشيخ الأجلّ هارون بن موسى التلعكبري رحمه الله، وذكر في أول كتاب النرسي سنده هكذا: «حدّثنا الشيخ أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري أيّده الله قال: حدّثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله العلوي أبو عبد الله المحمدي قال: حدّثنا محمد بن أبي عمير عن زيد النرسي»[٢].

وذكر في أول كتاب الزرّاد سنده هكذا: «حدّثنا أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن أبي علي محمد بن همام، عن حميد بن زياد بن حماد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن محمد بن أبي عمير، عن زيد الزرّاد»[٣]، وهذان السندان غير ما ذكره النجاشي»[٤].

كتاب سليم بن قيس

قال عنه المجلسي: «وكتاب سليم بن قيس في غاية الاشتهار، وقد طعن فيه جماعة، والحق أنّه من الأُصول المعتبرة، وسنتكلّم فيه وفي أمثاله في المجلد

☜ والفقيه ج ٤ ص ١٥٤ باب ضمان الوصي لما يغيّره عمّا أوصى به الميت حديث ٣ وفيه «وروى محمد بن أبي عمير عن زيد النرسي» وعنه في الوسائل ج ١٩ ص ٣٤٩.

(١) - راجع الفهرست ص ٧١.

(٢) - أصل زيد النرسي ضمن الأصول الستة عشر ص ٤٣.

(٣) - أصل زيد الزراد ضمن الأصول الستة عشر ص ٢.

(٤) - بحار الأنوار ج ١ ص ٤٣، وراجع رجال النجاشي ص ١٧٤ - ١٧٥ رقم ٤٦٠ و ٤٦١.

الآخر من كتابنا[١]، وسنورد إسناده في الفصل الخامس»[٢].

الكتاب العتيق

قال المجلسي رحمه الله: «والكتاب العتيق الذي وجدناه في الغري صلوات الله على مشرّفه تأليف بعض قدماء المحدّثين، في الدعوات، وسمّيناه بالكتاب الغروي»[٣].

وقال: «والكتاب العتيق كلّه في الأدعية، وهو مشتمل على أدعية كاملة بليغة غريبة يشرق من كلّ منها نور الإعجاز والإفهام، وكلّ فقرة من فقراتها شاهد عدل على صدورها عن أئمّة الأنام وأمراء الكلام.

وقد نقل منه السيد ابن طاوس رحمه الله في المهج وغيره كثيراً، وكان تاريخ كتابة النسخة التي أخرجنا منها سنة ست وسبعين وخمس مائة، ويظهر من الكفعمي أنّه مجموع الدعوات للشيخ الجليل أبي الحسين محمد بن هارون التلعكبري، وهو من أكابر المحدّثين»[٤].

كشف الغمة للإربلّي

قال عنه المجلسي: «وكتاب كشف الغمة، من أشهر الكتب، ومؤلّفه من العلماء الإمامية المذكورين في سند الإجازات»[٥].

كفاية الأثر للخزاز

قال عنه المجلسي: «وكتاب الكفاية، كتاب شريف لم يؤلّف مثله في الإمامة،

---

(١) - في كتاب الإجازات.

(٢) - بحار الأنوار ج ١ ص ٣١، وراجع الفصل الخامس من هذه المقدمة في ج ١ ص ٧٦ - ٧٩.

(٣) - بحار الأنوار ج ١ ص ١٦.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣١.

٥ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.

وهذا الكتاب ومؤلّفه مذكوران في إجازة العلّامة[١] وغيرها، وتأليفه أدلّ دليل على فضله وثقته وديانته، ووثّقه العلّامة في الخلاصة قال: «كان ثقة من أصحابنا، فقيهاً، وجهاً»[٢]، وقال ابن شهرآشوب في المعالم[٣]: «علي بن محمد بن علي الخزاز الرازي، ويقال له القمي، وله كتب في الكلام وفي الفقه، من كتبه: الكفاية في النصوص»[٤].

وعدد أحاديثه ١٧٤ حديثاً، والمنقول عنه: ١٧٢، وعدد الإرجاعات: ٢٠، المجموع: ١٩٢.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٠ وعدد الإرجاعات: ١.

كنز جامع الفوائد

قال المجلسي: «وكتاب كنز جامع الفوائد، وهو مختصر من كتاب تأويل الآيات له، أو لبعض من تأخّر عنه، ورأيت في بعض نسخه ما يدلّ على أنّ مؤلّفه الشيخ علي[٥] بن سيف بن منصور»[٦].

كنز الفوائد للكراجكي

---

(١) - راجع الإجازة الكبيرة ص ٨٢.

(٢) - خلاصة الأقوال ص ١٠١.

(٣) - معالم العلماء ص ١٠٦ رقم ٤٧٨.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.

(٥) - هكذا في المطبوعة، وهو سهو، لأنّ العلّامة الطهراني ذكر «كنز جامع الفوائد» هذا وقال: «للشيخ علم بن سيف بن منصور النجفي الحلّي»، الذريعة ج ١٨ ص ١٤٩.

وقال أيضاً: «علم النجفي ابن سيف بن منصور الحلّي صاحب «كنز الفوائد» أو «كنز جامع الفوائد» أو «جامع الفوائد ودافع المعاند» المنتخب من كتاب «تأويل الآيات الباهرة» انتخبه منه في ٩٣٧ في المشهد الغروي»، إحياء الداثر ص ١٤٣.

٦ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٣.

قال المجلسي رحمه الله: «وأمّا الكراجكي فهو من أجلّة العلماء والفقهاء والمتكلّمين، وأسند إليه جميع أرباب الإجازات، وكتابه كنز الفوائد من الكتب المشهورة التي أخذ عنه جلّ من أتى بعده، وسائر كتبه في غاية المتانة.

وقال الشيخ منتجب الدين في فهرسته: «الشيخ العالم الثقة أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي، فقيه الأصحاب، قرأ على السيد المرتضى علم الهدى والشيخ الموفّق أبي جعفر رحمهما الله، وله تصانيف، منها: كتاب التعجّب وكتاب النوادر أخبرنا الوالد عن والده عنه»(١)، انتهى.

ويظهر من الإجازات أنّه كان أُستاد ابن البراج»(٢).

المجالس للمفيد

قال عنه المجلسي: «كتاب المجالس، وجدنا منه نسخاً عتيقة، والقرائن تدلّ على صحّته»(٣).

وعدد أحاديثه: ٤١٠، وعدد المنقول عنه: ٣٦٥، وعدد الإرجاعات: ٦٨، المجموع: ٤٣٣.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٥ وعدد الإرجاعات: ٠

المحاسن للبرقي

قال عنه المجلسي: «وكتاب المحاسن للبرقي من الأُصول المعتبرة، وقد نقل عنه الكليني، وكلّ من تأخّر عنه من المؤلّفين»(٤).

وعدد أحاديثه ٢٧٠٥ حديثاً، والمنقول عنه: ٢٧٢١، وعدد الإرجاعات: ٥٦٩،

---

(١) - الفهرست لمنتجب الدين ص ١٥٤ رقم ٣٥٥.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣٢.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٧.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٧.

المجموع: ٣٢٩٠.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٩٧٨ وعدد الإرجاعات: ١٦٤

المزار الكبير

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب كبير في الزيارات تأليف محمد بن المشهدي، كما يظهر من تأليفات السيد ابن طاوس، واعتمد عليه، ومدحه، وسمّيناه بالمزار الكبير»[١].

وقال:«والمزار الكبير يعلم من كيفيّة إسناده أنّه كتاب معتبر، وقد أخذ منه السيدان ابنا طاوس كثيراً من الأخبار والزيارات.

وقال الشيخ منتجب الدين في الفهرست: «السيد أبو البركات محمد بن إسماعيل المشهدي، فقيه، محدّث، ثقة، قرأ على الإمام محيي الدين الحسين بن المظفر الحمداني»[٢].

وقال في ترجمة الحمداني: «أخبرنا بكتبه السيد أبو البركات المشهدي»[٣]

المسائل لعلي بن جعفر

قال المجلسي: «وكتاب المسائل المشتمل على جلّ ما سأله السيد الشريف الجليل النبيل علي ابن الإمام الصادق جعفر بن محمد أخاه الكاظم صلوات الله عليهم أجمعين»[٤].

وقال بشأن نوثيقه: «وكتاب المسائل، أحاديثه موافقة لما في الكتب المتداولة، وراويه أشهر من أن يخفى حاله وجلالته على أحد»[٥].

---

١ – بحار الأنوار ج ١ ص ١٨.

(٢) – الفهرست لمنتجب الدين ص ١٦٣ رقم ٣٨٧.

(٣) – بحار الأنوار ج ١ ص ٣٥ وراجع الفهرست لمنتجب الدين ص ٤٣ رقم ٧٣.

٤ – بحار الأنوار ج ١ ص ١٢.

٥ – بحار الأنوار ج ١ ص ٣٠.

المستدرك لابن البطريق

قال عنه المجلسي: «وأمّا المستدرك فعندنا منه نسخة قديمة نظنّ أنّها بخطّ مؤلّفها»[١].

مشارق الأنوار

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب مشارق الأنوار، وكتاب الألفين للحافظ رجب البرسي، ولا أعتمد على ما يتفرّد بنقله، لاشتمال كتابيه على ما يوهم الخبط والخلط والارتفاع، وإنّما أخرجنا منهما ما يوافق الأخبار المأخوذة من الأصول المعتبرة»[٢].

مشكاة الأنوار

قال المجلسي رحمه الله بشأن انتساب الكتاب إلى مؤلّفه: «وكتاب مشكاة الأنوار لسبط الشيخ أبي علي الطبرسي، ألّفه تتميماً لمكارم الأخلاق تأليف والده الجليل»[٣].

ووصفه رحمه الله قائلاً: «كتاب ظريف مشتمل على أخبار غريبة»[٤].

مصباح الأنوار

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب مصباح الأنوار في مناقب إمام الأبرار للشيخ هاشم بن محمد، وقد ينسب إلى شيخ الطائفة، وهو خطأ، وكثيراً ما يروي عن الشيخ شاذان بن جبرئيل القمي، وهو متأخّر عن الشيخ بمراتب»[٥].

مصباح الشريعة

---

١ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.
٢ – بحار الأنوار ج ١ ص ١٠.
٣ – بحار الأنوار ج ١ ص ٩.
٤ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٨.
٥ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٠.

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب مصباح الشريعة، فيه بعض ما يريب اللبيب الماهر، وأُسلوبه لا يشبه سائر كلمات الأئمّة وآثارهم، وروى الشيخ في مجالسه بعض أخباره هكذا: «أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل الشيباني بإسناده عن شقيق البلخي، عمّن أخبره من أهل العلم»[١].

هذا يدلّ على أنّه كان عند الشيخ رحمه الله وفي عصره، وكان يأخذ منه، ولكنّه لا يثق به كلّ الوثوق، ولم يثبت عنده كونه مروياً عن الصادق عليه السلام، وأنّ سنده ينتهي إلى الصوفيّة، ولذا اشتمل على كثير من اصطلاحاتهم، وعلى الرواية عن مشايخهم، ومن يعتمدون عليه في رواياتهم والله يعلم»[٢].

معاني الأخبار

للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق.

وعدد أحاديثه ٨٢٤ حديثاً، والمنقول عنه: ٧٩٨، وعدد الإرجاعات: ٤٤٩، المجموع: ١٢٤٧.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٣٤٦ وعدد الإرجاعات: ٥٨.

المقالات والفرق لسعد بن عبد الله

قال عنه المجلسي: «وكتاب المقالات، عدّه الشيخ والنجاشي من جملة كتب سعد، وأوردا أسانيدهما الصحيحة إليه[٣].

و مؤلّفه في الثقة والفضل والجلالة فوق الوصف والبيان.

---

(١) - الأمالي للطوسي ص ٦٤٠ مجلس ٣٢ حديث ٨ وعنه في ج ١٤ ص ٣٢٢ وج ٧٣ ص ١٧ من المطبوعة.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٨.

(٣) - الفهرست للطوسي ص ٧٦ وفيه «كتاب مقالات الإمامية» ورجال النجاشي ص ١٧٧ وفيه: «كتاب فرق الشيعة» وطبع بعنوان «المقالات والفرق» صحّحه وقدّم له وعلّق عليه محمد جواد مشكور.

ونقل الشيخ في كتاب الغيبة والكشي وكتاب الرجال[١] من هذا الكتاب»[٢].

مقصد الراغب

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب مقصد الراغب الطالب في فضائل علي بن أبي طالب للشيخ الحسين بن محمد بن الحسن، وزمانه قريب من عصر الصدوق، ويروي كثيراً من الأخبار عن إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن هاشم»[٣].

وقال رحمه الله: «والمقصد مشتمل على أخبار غريبة وأحكام نادرة، نذكر منها تأييداً وتأكيداً»[٤].

له نسخة في كليّة الإلَهيّات بمشهد برقم١١٥٥[٥].

مكارم الأخلاق

قال المجلسي رحمه الله بشأن انتسابه إلى مؤلّفه: «وكتاب مكارم الأخلاق، وينسب إلى الشيخ المذكور أبي علي[٦]، وهو غير صواب، بل هو تأليف أبي نصر الحسن بن الفضل ابنه كما صرّح به ولده الخلف في كتاب مشكاة الأنوار[٧]، والكفعمي فيما ألحق بالدروع الواقية وفي البلد الأمين»[٨].

وقال رحمه الله في توثيقه: «وكتاب المكارم في الاشتهار كالشمس في رائعة

---

(١) - لقد جاء في الغيبة للطوسي وفي الاختيار هذا أسانيد مبدوءة بـ«سعد بن عبد الله» يظنّ أنهّا منقولة من كتابه هذا.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٣١.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٣.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ٤٢.

٥ - التراث العربي المخطوط ج ١٢ ص ٢١٦.

٦ - أي أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي.

(٧) - راجع مشكاة الأنوار ص ١٣.

٨ - بحار الأنوار ج ١ ص ٩.

النهار، ومؤلّفه قد أثنى عليه جماعة من الأخيار»[١].

من لا يحضره الفقيه

للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق.

وعدد أحاديثه ٥٩١١ حديثاً، والمنقول عنه: ٣٨٦، وعدد الإرجاعات: ٤٤، المجموع: ٤٣٠.

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ٥١٢٦ وعدد الإرجاعات: ١٣٤٦.

المناقب

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب المناقب للشيخ الجليل أبي الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمي أستاد أبي الفتح الكراجكي[٢]، ويثني عليه كثيراً في كنزه، وذكره ابن شهر آشوب في المعالم»[٣].

هو من مشايخ النجاشي، روى عنه النجاشي كتاب والده أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي[٤].

وأرد العلّامة المجلسي أحاديث من المناقب لابن شاذان هذا موجودة كلّها في مائة منقبة، وهذا يؤكّد اتّحاد المناقب هذا مع مائة منقبة.

المناقب

وقال المجلسي رحمه الله في مطلع الباب ٣٧ من أبواب تاريخ الإمام الحسين عليه السلام: «كتاب المناقب الذي ألّفه بعض القدماء من الكتب المعتبرة وذكر أسانيد إليها، ومؤلّفه إمّا من الإماميّة أو من الزيديّة، وعندي منه نسخة قديمة

---

١ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٨.

(٢) – هو محمد بن علي بن عثمان الكراجكي المتوفّى عام ٤٤٩.

لم يذكر في الأصول الرجاليّة.

(٣) – بحار الأنوار ج ١ ص ١٨ وراجع معالم العلماء ص ١٥٢ رقم ٧٧٨.

٤ – مشيخة النجاشي ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

مصحّحة»[١].

والظاهر اتّحاده مع مقتل الحسين للخوارزمي.

مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب

قال عنه المجلسي: «وكتابا المناقب، والمعالم من الكتب المعتبرة، قد ذكرهما أصحاب الإجازات، ومؤلّفهما أشهر في الفضل والثقة والجلالة من أن يخفى حاله على أحد»[٢].

منتخب البصائر

قال المجلسي رحمه الله: «وكتاب منتخب البصائر للشيخ الفاضل حسن بن سليمان تلميذ الشهيد رحمه الله، انتخبه من كتاب البصائر لسعد بن عبد الله بن أبي خلف، وذكر فيه من الكتب الأُخرى مع تصريحه بأساميها، لئلّا يشتبه ما يأخذه عن كتاب سعد بغيره»[٣].

النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى

قال المجلسي رحمه الله: «وأصل من أُصول عمدة المحدّثين الشيخ الثقة الحسين بن سعيد الأهوازي، وكتاب الزهد، وكتاب المؤمن له أيضاً.

ويظهر من بعض مواضع الكتاب الأول أنّه كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى القمي، وعلى التقديرين في غاية الاعتبار»[٤].

وفي الوسائل عدد المنقول عنه: ١٠٩ وعدد الإرجاعات: ٥

الهداية للحسين بن حمدان

---

١ - بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣١٠.

٢ - بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.

٣ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٦.

٤ - بحار الأنوار ج ١ ص ١٦.

قال عنه المجلسي: «وكتاب الحسين بن حمدان مشتمل على أخبار كثيرة في الفضائل، لكن غمز عليه[١] بعض أصحاب الرجال»[٢].

وقعة صفّين لنصر بن مزاحم

قال عنه المجلسي: «وأمّا كتاب الصفّين فهو كتاب معتبر، أخرج منه الكليني، وسائر المحدّثين.

وقال النجاشي: «نصر بن مزاحم المنقري العطار أبو المفضل، كوفي، مستقيم الطريقة، صالح الأمر، غير أنّه يروي عن الضعفاء، كتبه حسان، منها: كتاب الجمل، وكتاب الصفّين»، وذكر أسانيده إلى الكتابين وسائر كتبه[٣].

وذكر الشيخ أيضاً في الفهرست[٤] سنده إلى كتبه»[٥].

بعض من اختلف في قبول حديثه

لقد اختلف الأعلام في قبول روايات بعض الرواة، وذلك بسبب ما تبنّاه كلّ واحد منهم من مباني تفرض عليه نتائج قد تختلف مع نتائج تحصل من مباني أخرى.

وفي هذا الفصل نذكر بعض من اختلف فيه من الرواة:

---

(١) – قال عنه النجاشي: «كان فاسد المذهب»، رجال النجاشي ص ٦٧.

وقال عنه العلّامة: «كان فاسد المذهب، كذّاباً، صاحب مقالة، ملعون، لا يلتفت إليه»، خلاصة الأقوال ص ٢١٧.

٢ – بحار الأنوار ج ١ ص ٣٤.

(٣) – راجع رجال النجاشي ص ٤٢٧ – ٤٢٨ رقم ١٠٤٨.

(٤) – راجع الفهرست للطوسي ص ١٧١ – ١٧٢.

٥ – بحار الأنوار ج ١ ص ٢٩.

أبان بن عثمان[١]

قال النجاشي: «أبان بن عثمان الأحمر البجلي مولاهم، أصله كوفي، كان يسكنها تارة والبصرة تارة.

وقد أخذ عنه أهلُها أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبد الله محمد بن سلام. وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام.

روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام.

له كتاب حسن كبير يجمع المبتدأ والمغازي والوفاة والردّة»، ثمّ ذكر طرقه إليه[٢].

وعلّق السيد البروجردي على «قوله: «روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام» قائلاً: «لم أجد رواية له عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ولعلّه وقف على ما لم أقف عليه»[٣].

وقال الطوسي: «أبان بن عثمان الأحمر البجلي أبو عبد الله مولا هم، أصله الكوفة، وكان يسكنها تارة والبصرة أُخرى، وقد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبد الله محمد بن سلام، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام، وروى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام.

وما عرف من مصنّفاته إلّا كتابه الذي يجمع «المبتدأ والمبعث والمغازي والوفاة والسقيفة والردّة»، ثمّ ذكر طرقه إليه[٤].

وذكره في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «أبان بن عثمان البجلي الأحمر

---

١ – إكمال الدين ج ١ ص ١٤٧ باب ٦ حديث ٢ وعنه في البحار ج ١٣ ص ٣٨.

٢ – راجع رجال النجاشي ص ١٣.

٣ – الحاشية على رجال النجاشي ـ مخطوط ـ ص ٩.

٤ – راجع الفهرست ص ١٨.

الكوفي»[١].

وقال صاحب المعالم : «وحكى والدي رحمه الله في فوائده على الخلاصة عن فخر المحقّقين أنّه قال: سالت عن والدي رحمه الله عن أبان بن عثمان فقال: الأقرب عندي عدم قبول روايته، لقوله تعالى: «إن جائكم فاسق بنبأ» ـ الآية ـ ولا فسق أعظم من عدم الإيمان، وأشار بذلك إلى ما رواه الكشي من أن أباناً كان من الناووسيّة»[٢].

علماً بأنّ الكشي روى هذا قائلاً: «محمد بن مسعود قال: حدّثني علي بن الحسن قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسية»[٣].

وعلّق عليه صاحب المعالم قائلاً: «وعلي بن الحسن بن فضال فطحي لا يقبل جرحه لأبان، على أنّا لو قبلناه باعتبار توثيق الأصحاب له كان أبان أحقّ بقبول الخبر، لما علم من نقل الإجماع على تصديقه، فاللازم قبول خبر أبان على كلّ حال»[٤].

وعلّق السيد البروجردي على سند جاء في التهذيب وفيه: «أبان، عن يحيى الأزرق بياع السابري قال: سألت أبا الحسن عليه السلام»[٥] قائلاً: «رواية أبان عن أبي الحسن عليه السلام ولو بتوسط يحيى لعلّها تدلّ على عدم كونه ناووسياً»[٦].

---

١ – رجال الطوسي ص ١٥٢.

٢ – معالم الأُصول ص ٢٠٠.

٣ – اختيار رجال الكشي ص ٣٥٢ رقم ٦٦٠.

٤ – منتقى الجمان ج ١ ص ١٥.

٥ – التهذيب ج ٣ ص ٢٤٢ حديث ٣٦ من باب العمل في ليلة الجمعة ويومها.

٦ – تنقيح أسانيد التهذيب ص ٩٣.

وقال النجاشي بشأن كتاب العلاء بن رزين وأبان بن عثمان: «أخبرني ابن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسى قال: «خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث، فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء، فسألته أن يخرج لي كتاب العلاء بن رزين القلاء وأبان بن عثمان الأحمر، فأخرجهما إليَّ، فقلت له: أُحبّ أن تجيزهما لي، فقال لي: يا رحمك الله وما عجلتك اذهب فاكتبهما واسمع من بعد، فقلت: لا آمن الحدثان، فقال: لو علمت أنّ هذا الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كلٌّ يقول: حدّثني جعفر بن محمد»[١].

وترجم له ابن حجر وأرّخ وفاته على رأس المائتين[٢].

وترجم له ياقوت ونقل عن الفهرست للطوسي قوله: «وقد أخذ عنه من أهل البصرة أبو عبيدة معمر بن المثنّى وأبو عبد الله محمد بن المثنّى وأبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي»[٣].

وأبو عبيدة معمر بن المثنّى ولد عام ١١٥ وتوفي عام ٢٠٨، وتوفي محمد بن سلام الجمحي عام ٢٣٢.

إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق[٤]

هو إبراهيم بن إسحاق الأحمري.

ذكره النجاشي قائلاً: «إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي.

---

١ – رجال النجاشي ص ٣٩

٢ – راجع لسان الميزان ج ١ ص ١١٨.

٣ – معجم الأُدباء ج ١ ص ٦٨.

٤ – إكمال الدين ج ٢ ص ٦٧٣ باب ٥٨ حديث ٢٦ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٣٢٧.

كان ضعيفاً في حديثه متهوماً.

له كتب، منها: كتاب الصيام، كتاب المتعة، كتاب الدواجن، كتاب جواهر الأسرار، كتاب المآكل، كتاب الجنائز، كتاب النوادر، كتاب الغيبة، كتاب مقتل الحسين عليه السلام، كتاب العدد، كتاب نفي أبي ذر.

أخبرنا بها أبو القاسم علي بن شبل بن أسد قال: حدّثنا أبو منصور ظفر بن حمدون البادرائي بها قال: حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الأحمري بها.

قال أبو عبد الله بن شاذان حدثنا علي بن حاتم قال أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمد الهمداني عن إبراهيم بن إسحاق، وسمع منه سنة تسع وستين ومائتين»[١].

وعلّق السيد البروجردي على: «قوله: «إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي» قائلاً: «في بعض الأسانيد سمّي جدّه: «إبراهيم» أيضاً»[٢].

وقال الطوسي، إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق، الأحمري النهاوندي.

كان ضعيفاً في حديثه، متّهماً في دينه، وصنّف كتباً جماعة، قريبة من السداد، منها، كتاب الصيام، كتاب المتعة، كتاب الدواجن، كتاب جواهر الأسرار، كبير، كتاب النوادر، كتاب الغيبة، كتاب مقتل الحسين بن علي عليهما السلام.

أخبرنا بكتبه ورواياته أبو القاسم علي بن شبل بن أسد الوكيل، قال أخبرنا بها أبو منصور ظفر بن حمدون بن شداد البادرائي، قال حدثنا إبراهيم بن إسحاق الأحمري.

وأخبرنا بها أيضاً الحسين بن عبيد الله عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، قال حدثنا أبو سليمان أحمد بن نصر بن سعيد الباهلي المعروف بابن

---

١ - رجال النجاشي ص ١٩.

٢ - الحاشية على رجال النجاشي ـ مخطوط ـ ص ١٣.

هراسة، قال حدثنا إبراهيم الأحمري بجميع كتبه.

وأخبرنا أبو الحسين بن أبي جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن إبراهيم بمقتل الحسين عليه السلام خاصة»[١].

علماً بأنّ الصواب في طريق الطوسي هذا هو «المعروف بابن أبي هراسة».

وقال الطوسي أيضاً: «إبراهيم الأعجمي، من أهل نهاوند، له كتاب.

أخبرنا به عدّة من أصحابنا عن أبي المفضل الشيباني عن ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن إبراهيم الأعجمي»[٢].

وعلّق السيد البروجردي على هذا قائلاً: «الظاهر أنّه إبراهيم بن إسحاق النهاوندي المتقدّم ذكره، ح ط»[٣].

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله قائلاً: «إبراهيم العجمي، من أهل نهاوند، روى عنه البرقي أحمد بن أبي عبد الله»[٤].

ولا دليل على اتّحاده مع «إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندي» سوى الانتساب إلى «نهاوند»، والاتّحاد في الاسم.

علمّا بأنّ إبراهيم بن إسحاق النهاوندي هذا كان حياً عام ٢٩٥ كما في سند حديث ٥٧ من مجلس الرابع عشر من الأمالي للطوسي[٥]، وهو متأخّر عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي المتوفى عام ٢٧٤ / ٢٨٠، فمن المستبعد أن يروى البرقي هذا عنه.

هذا ومن المحتمل قوياً أن يكون «إبراهيم الأعجمي» متّحداً مع «أبي إبراهيم

---

١ – الفهرست ص ٧.

٢ – الفهرست ص ٨.

٣ – حاشية الفهرست ـ مخطوط ـ ص ٥، ترجمة إبراهيم الأعجمي.

٤ – رجال الطوسي ص ٤٥١.

٥ – راجع الأمالي للطوسي ص ٤٠٥.

الأعجمي» المذكور في سند حديث ١٧ من باب المؤمن وعلاماته وصفاته من كتاب الإيمان والكفر من الكافي[١]، وأنّه وقع التصحيف في أحدهما.

هذا وجاء في الغيبة للنعماني أنّ إبراهيم بن إسحاق النهاوندي حدّث سنة ثلاث وسبعين ومائتين بنهاوند[٢].

وجاء أيضاً في سند حديث ٥٧ من مجلس ١٤ من الأمالي للطوسي قوله: «حدّثنا إبراهيم بن إسحاق النهاوندي الأحمري في منزله بفارسفان من رستاق الإسفيدهان من كورة نهاوند في شهر رمضان من سنة خمس وتسعين ومائتين»[٣].

يعرف من روايته عن عبد الله بن حماد الأنصاري المتوفّى عام ٢٣٠ أنّه ولد حدود عام ٢١٠ وتوفّي حدود عام ٣٠٠.

إبراهم بن عثمان أبو أيوب الخزاز[٤]

قال النجاشي: «إبراهيم بن عيسى أبو أيوب الخراز.

وقيل إبراهيم بن عثمان.

روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ذكر ذلك أبو العباس في كتابه.

ثقة، كبير المنزلة.

له كتاب نوادر، كثير الرواة عنه.

أخبرنا محمد بن علي، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن

---

١ – راجع الكافي ج ٢ ص ٢٣٥.

٢ – راجع الغيبة للنعماني ص ١٢٦ باب ٧ حديث ١.

٣ – راجع الأمالي للطوسي ص ٤٠٥.

٤ – إكمال الدين ج ٢ ص ٦٤٩ باب ٥٧ حديث ٣ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٢٠٢ بعنوان «أبي أيوب الخزاز».

محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه به»[١].

وذكره الطوسي قائلاً: «إبراهيم بن عثمان المكنّى بأبي أيّوب الخزّاز الكوفي، ثقة، له أصل»، ثم ذكر طريقه إليه[٢].

وذكره في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «إبراهيم بن زياد أبو أيوب الخزاز الكوفي»[٣].

وقال الكشي: «قال محمد بن مسعود عن علي بن الحسن، أبو أيوب كوفي، اسمه إبراهيم بن عيسى، ثقة»[٤].

وجاء في سند حديث ٤٤ من باب الرهون من كتاب التجارات من التهذيب قوله: «الحسن بن علي بن فضال، عن إبراهيم بن عثمان بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٥].

وعلّق السيد البروجردي على هذا السند قائلاً: «الظاهر أنّ إبراهيم في هذا السند هو أبو أيوب الخزاز، وبه يظهر وجه الجمع بين قول من قال أنّه إبراهيم بن عثمان وقول الشيخ أنّه إبراهيم بن زياد، فالثاني نسبة إلى جدّه والأول إلى أبيه»[٦].

وجاء بعنوان «أبي أيوب» يروي عن أبان بن تغلب، وروى عنه ابن محبوب، وذلك في سند حديث ٦ من باب المدبر من كتاب العتق والتدبير والمكاتبة من

---

١ - رجال النجاشي ص ٢٠.

٢ - راجع الفهرست ص ٨.

٣ - رجال الطوسي ص ١٤٦.

٤ - اختيار رجال الكشي ص ٣٦٦ رقم ٦٧٩.

٥ - التهذيب ج ٧ ص ١٧٩.

٦ - ترتيب أسانيد التهذيب - مخطوط - ص ٣٢، وراجع التنقيح ص ٢٩ وفيه «إبراهيم بن أبي زياد» بزيادة كلمة «أبي».

الكافي[١].

علماً بأنّ أبان بن تغلب توفّي عام ١٤١، وهذا يقتضي أن يكون إبراهيم الخزاز هذا ولد حدود عام ١٢٠، فيكون قد توفّي حدود عام ٢٠٠.

وجاء في سند حديث ٥٧ من باب زيادات الصلاة في السفر من التهذيب قوله: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب قال: سأل محمد بن مسلم أبا جعفر عليه السلام وأنا أسمع»[٢].

وعلّق السيد البروجردي على هذا السند قائلاً: «هذا يدلّ على أنّ أبا أيوب أدرك أبا جعفر عليه السلام، وسمع منه، لكنّه غريب لا يمكننا الجزم بمجرّده»[٣].

ويؤكّده أنّ حديث التهذيب جاء في حديث ٣ من باب المسافر يقدم البلدة كم يقصر الصلاة من الكافي وفي سنده: «عن أبي أيوب قال: سأل محمد بن مسلم أبا عبد الله عليه السلام وأنا أسمع»[٤]، ومثله جاء في الوسائل نقلاً عن التهذيب هذا[٥]، فعليه إبراهيم بن عثمان لم يدرك أبا جعفر عليه السلام.

إبراهيم بن هاشم[٦]

هو: إبراهيم والد علي، كما في المفردات المشتركة.

قال النجاشي: «إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمي، أصله كوفي، انتقل إلى قم.

قال أبو عمرو الكشي: تلميذ يونس بن عبد الرحمان من أصحاب الرضا عليه

---

١ - راجع الكافي ج ٦ ص ١٨٤.

٢ - التهذيب ج ٣ ص ٢١٩.

٣ - التنقيح ص ٣٢٥.

٤ - الكافي ج ٣ ص ٤٣٦.

٥ - راجع الوسائل ج ٨ ص ٥٠١ رقم ١١٢٨٦.

(٦) - بحار ١ / ٨٣ عن الأمالي للصدوق ص ٣٦٧ مجلس ٤٨ حديث ١٥

السلام، هذا قول الكشي .

وفيه نظر، وأصحابنا يقولون أوّل من نَشَرَ حديثَ الكوفيين بقم هو»، ثمّ ذكر كتابه النوادر وطريقه إليه، وفيه: «علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه»[١] .

وعدّه الطوسي من أصحاب الرضا عليه السلام ووصفه بـ «تلميذ يونس بن عبد الرحمان»[٢] .

وجاء في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام»[٣] .

من أحاديث إبراهيم بن هاشم

لقد روى الكليني بشأن وقت المغرب قائلاً: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك وقد صلّيت فأعد الصلاة، ومضى صومك، وتكفّ عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً»[٤] .

وبناء على القول بتوثيق إبراهيم بن هاشم وذلك اعتماداً على ما قاله ابن طاوس في فلاح السائل[٥] يعدّ حديثه هذا صحيحاً .

هذا وقد أورد الصدوق حديث الكافي قائلاً: «وروى حماد، عن حريز، عن زرارة

---

(١) – راجع رجال النجاشي ص ١٦ رقم ١٨ .

(٢) – رجال الطوسي ص ٣٦٩.

(٣) – الكافي ج ١ ص ٥٤٨ حديث ٢٧ من باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس من كتاب الحجة .

٤ – الكافي ج ٣ ص ٢٧٩ حديث ٥ من باب وقت المغرب والعشاء الآخرة .

٥ – جاء إبراهيم بن هاشم هذا ضمن سند حديث رواه ابن طاوس باسناده، ثمّ قال: «ورواة الحديث ثقات بالاتّفاق»، فلاح السائل ص ١٥٨ .

قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيته بعد ذلك وقد صلّيت أعدت الصلاة، ومضى صومك، وتكف عن الطعام إن كنت قد أصبت منه شيئاً»[١].

وذكر هو في مشيخة الفقيه طرقه إلى حماد هذا وهو حماد بن عيسى قائلاً: «وما كان فيه عن حماد بن عيسى فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى الجهني.

ورويته عن أبي رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى»[٢].

هذا وقد صحّح العلّامة الحلّي طريق الصدوق إلى حماد بن عيسى[٣].

فيكون ثاني هذه الطرق طريقاً صحيحاً، وهو: «أبي، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام».

ويكون الطريق الأول وأيضاً الطريق الثالث صحيحاً بناء على توثيق إبراهيم بن هاشم.

إسماعيل بن أبي زياد السكوني[٤]

قال النجاشي: «إسماعيل بن أبي زياد يعرف بالسكوني الشعيري، له كتاب قرأته على أبي العباس أحمد بن علي بن نوح»، ثمّ ذكر طريقه إليه[٥].

---

١ – الفقيه ج ٢ ص ٧٥ حديث ٢٠ من باب ما يجب على من أفطر.

٢ – مشيخة الفقيه ص ٥٤.

٣ – راجع خلاصة الأقوال ص ٢٧٧.

(٤) – بحار ١ / ٩٣ عن المحاسن ج ١ ص ٣٠٩ باب العقل حديث ٦١٢

(٥) – رجال النجاشي ص ٢٦ رقم ٤٧.

وقال الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام: «إسماعيل بن مسلم، وهو ابن أبي زياد السكوني الكوفي»[١].

وذكره العلّامة في القسم الضعفاء من الخلاصة وقال: كان عاميّاً»[٢].

والظاهر أنّ العلاّمة أثبت عاميّته وفقاً لتصريح الطوسي بأنّ الطائفة عملت: «بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلّوب، ونوح بن دراج، والسكوني، وغيرهم من العامّة»[٣].

هذا وقد ردّ السيد مير داماد على ما اشتهر من أنّ إسماعيل بن أبي زياد هـذا ضعيف والحديث من جهته مطروح غير مقبول لأنّه كان عاميّاً حتى صار في المثل السائر في المحاورات: الرواية سكونيّة قائلاً: «وذلك غلط من مشهورات الأغلاط والصحيح أنّ الرجل ثقة، والرواية من جهته موثّقة»[٤].

الحسن بن أحمد المالكي

ذكره الطوسي في أصحاب الحسن العسكري عليه السلام قائلاً: «الحسن بن أحمد المالكي»[٥].

وترجم له الخطيب بعنوان «الحسين» قائلاً: «الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب بن علي المالكي، من بني مالك بن حبيب، ويعرف بالأسدي» ثمّ ذكر أنّه روى عن محمد بن عبد الرحمان بن سهم الإنطاكي المتوفّى عام ٢٤٣ ومحمد بن وهب بن أبي كريمة الحراني المتوفى عام ٢٤٣ ويحيى بن أكثم القاضي المتوفّى

---

(١) – رجال الطوسي ص ١٤٧.

(٢) – خلاصة الأقوال ص ١٩٩.

(٣) – عدة الأُصول ص ٣٨٠.

(٤) – راجع الباقي في الراشحة التاسعة من الرواشح السماوية ص ٥٦.

٥ – رجال الطوسي ص ٤٣٠.

عام ٢٤٢ وحامد بن يحيى البلخي المتوفى عام ٢٤٢ وكنّاه بـ«أبي علي»[١].

هو من مشايخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المولود عام ٢٧٤ والمتوفّى عام ٣٦٩ صاحب كتاب طبقات المحدّثين بإصفهان، فقد روى عنه في هذا الكتاب معبّراً عنه بـ«الحسن بن أحمد المالكي»[٢].

وذكره السمعاني بعنوان «الحسن» قائلاً: «أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن وهب بن علي المالكي الآمدي، فهو ينسب إلى بني مالك بن حبيب، ويعرف بالآمدي»[٣].

ومنه يعرف أنّ «الأسدي» تصحيف «الآمدي»، ويعرف من كنيته أنّ اسمه الحسن، لأنّ الغالب في اسم الحسن تكنيته بأبي علي و«الحسين» بـ «أبي عبد الله».

ويؤكّده أنّه جاء في الأمالي للصدوق: «حدّثنا أبي رضي الله عنه قال: حدّثنا الحسن بن أحمد المالكي»[٤].

وروى الكشي قائلاً: «وجدت في كتاب محمد بن الحسن بن بندار القمي بخطه: حدّثني الحسن بن أحمد المالكي قال: حدّثني عبد الله بن طاوس، في سنة ثمان وثلاثين ومائتين قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام وقلت له: إنّ لي ابن أخ زوّجته ابنتي وهو يشرب الشراب ويكثر ذكر الطلاق فقال»[٥].

وجاء حديث الكشي هذا في معاني الأخبار هكذا: «حدّثنا أبي رحمه الله قال: حدّثنا الحسين بن أحمد المالكي قال: حدّثنا عبدالله بن طاوس سنة إحدى

---

١ – راجع تاريخ بغداد ج ٨ ص ٤.

٢ – راجع طبقات المحدّثين بإصفهان ج ٢ ص ١٤٤.

٣ – الأنساب ج ٥ ص ١٧٧.

٤ – الأمالي ص ٦٧٢ مجلس ٨٥ حديث ٥.

٥ – اختيار رجال الكشي ص ٦٠٤ رقم ١١٢٣.

وأربعين ومائتين قال قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام إن لي ابن أخ زوجته ابنتي وهو يشرب الشراب ويكثر ذكر الطلاق فقال»[١].

وروى عنه والد الصدوق في الإمامة والتبصرة معبّراً عنه بـ«الحسن بن أحمد المالكي»[٢].

وروى عنه أيضاً والد الصدوق في طريق الصدوق إلى إبراهيم بن أبي محمود معبّراً عنه أيضاً بـ«الحسن بن أحمد المالكي»[٣].

ومثل هذا التعبير جاء في طريق النجاشي إلى عبد الله بن سعيد بن حيان الكناني[٤].

لكن جاء في طريقه إلى مروان بن مسلم قوله: «أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي قال: حدّثنا أحمد بن هلال»[٥].

وفي طريقه إلى داود بن كثير وأيضاً في طريقه إلى محمد بن الفرج الرخجي عبّر عنه بـ«الحسين بن أحمد المالكي»[٦].

ومثل هذا التعبير جاء في سند حديث ٤٠ من باب الأغسال المفترضات والمسنونات من التهذيب[٧].

وهو من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي قائلاً: «الحسين بن أحمد، عن

---

١ – معاني الأخبار ص ٢٦٣.

٢ – راجع الإمامة والتبصرة ص ٣٥ و ٦٤.

٣ – راجع مشيخة الفقيه ص ١٤.

٤ – راجع رجال النجاشي ص ٢١٧.

٥ – رجال النجاشي ص ٤١٩.

٦ – راجع رجال النجاشي ص ١٥٦ و ٣٧١.

٧ – راجع التهذيب ج ١ ص ٢١٧.

أحمد بن هلال»[١].

يعرف من مجموع ما ذكرناه أنّه ولد حدود عام ٢٢٠ وتوفّي حدود عام ٣٠٠. وللمزيد بشأن المعنون راجع مقدّمة السيد البروجردي لكتاب ترتيب أسانيد كتاب الكافي»، وقد أوردناها في كتابنا حياة سيد الطائفة[٢].

الحسن بن راشد[٣]

ذكره الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «الحسن بن راشد مولى بني العباس، كوفي»[٤].

وقال البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام: «حسن بن راشد، مولى بني العباس، وكان وزير المهدي وموسى وهارون، بغدادي»[٥].

هو جدّ القاسم بن يحيى، ويؤكّده أنّ الطبري قال في حوادث سنة ١٩٣: «وذكر على بن محمد عن عبد الله قال: أخبرني القاسم بن يحيى قال: بعث الرشيد إلى ابن أبي داود والذين يخدمون قبر الحسين بن على في الحير قال: فأتي بهم، فنظر إليه الحسن بن راشد وقال: ما لك ؟ قال: بعث إليّ هذا الرجل ـ يعنى الرشيد ـ فأحضرني ولست آمنه على نفسي قال: له فإذا دخلت عليه فسألك فقل له الحسن بن راشد وضعني في ذلك الموضع، فلما دخل عليه قال هذا القول قال: ما أخلق أن يكون هذا من تخليط الحسن، احضروه، قال: فلمّا حضر قال: ما

---

١ – الكافي ج ١ ص ٣٤٢ حديث ٢٩ من باب الغيبة من كتاب الحجة.
وبشأن ما رواه الكليني عن المعنون راجع أسانيد كتاب الكافي ج ١ ص ٣٥٣ ـ ٣٦٢.
٢ – حياة سيد الطائفة ص ٣٠٨ ـ ٣١١.
٣ – إكمال الدين ج ١ مقدّمة ص ٧٠ وعنه في البحار ج ٤٧ ص ٢٤٧.
٤ – رجال الطوسي ص ١٦٧.
٥ – رجال البرقي ص ٢٦.

حملك على أن صيّرت هذا الرجل في الحير ؟ قال: رحم الله من صيّره في الحير، أمرتني أُمّ موسى أن أصيّره فيه، وأن أُجري عليه في كلّ شهر ثلاثين درهماً، فقال: ردّوه إلى الحير، وأجروا عليه ما أجرته أُمّ موسى»[١].

وهذا يدلّ على حسن عقيدته، ويدلّ أيضاً على أنّه قد استغلّ وزارة الظلمة للدفاع عن العقيدة والمذهب، والسعى في إبقاء آثار أهل البيت عليهم السلام، فعليه يعدّ حديثه من قسم الحسن.

هذا ويعرف من روايته عن الصادق عليه السلام أنّه ولد حدود عام ١٢٥، وتوفّي حدود عام ٢٠٠.

وهو غير الحسن بن راشد الطفاوي وغير الحسن بن راشد مولى آل المهلب.

الحسن بن راشد الطفاوي

ذكره النجاشي قائلاً: «الحسن بن راشد الطفاوي، ضعيف، له كتاب نوادر، حسن، كثير العلم، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن السندي، عن الطفاوي به»[٢]

وذكره الطوسي في الفهرست قائلاً: « الحسن بن راشد ، له كتاب ». ثمّ ذكر طريقه إليه ، وفيه « علي بن السندي ، عن الحسن بن راشد »[٣].

وهو كما ترى يشترك مع طريق النجاشي في «علي بن السندي».

وجاء في الرجال لابن الغضائري: « الحسن بن أسد الطفاوي البصري أبو محمد ، يروي عن الضعفاء ، ويروون عنه ، وهو فاسد المذهب ، وما أعرف له شيئاً أصلح

---

١ – تاريخ الطبري ج ٦ ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

٢ – رجال النجاشي ص ٣٨.

٣ – الفهرست ص ٥٣.

فيه إلّا روايته كتاب علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم ، وقد رواه عنه غيره »[١] .

واستظهر العلّامة اتّحاده مع من في المتن وأضاف: «إنّ الناسخ أسقط الراء من أول اسم أبيه »[٢] .

هذا وجاءت عدّة روايات لعلى بن إسماعيل هذا قد اختلف التعبير عن اسم الراوي عنه .

فقد عبّر في أسانيدها عنه بـ «الحسن بن راشد» وبـ «الحسن بن الراشد البصري» وبـ «الحسين بن راشد» وبـ «الحسين بن راشد بن يحيى» وبـ «الحسين بن أسد الطفاوي» .

منها ما جاء في باب فيمن عرّف الحق من أهل البيت ومن أنكر من كتاب الحجة من الكافي وفيه: « معلّى بن محمد ، عن الحسن بن راشد قال : حدّثنا علي بن إسماعيل الميثمي »[٣] .

ومنها أيضاً في حديث ٢ من باب العلة في وضع الزكاة على ما هي لم تزد ولم تنقص من كتاب الزكاة من الكافي وفبه: « سلمة بن الخطاب ، عن الحسن بن راشد ، عن علي بن إسماعيل الميثمي»[٤] .

ومنها ما جاء في باب نوادر المعاني من معاني الأخبار وفيه: « سلمة بن الخطاب ، عن الحسين بن راشد بن يحيى ، عن علي بن إسماعيل»[٥] .

وجاء أيضاً في علل الشرايع: « محمد بن حماد الشاشي ، عن الحسين بن راشد ،

---

١ – الرجال لابن الغضائري ص ٥٢ .

٢ – راجع الخلاصة ص ٢١٣ .

٣ – الكافي ج ١ ص ٣٧٧.

٤ – الكافي ج ٣ ص ٥٠٧ .

٥ – معاني الأخبار ص ٣٩٠ حديث ٣٣ من باب نوادر المعاني .

عن علي بن إسماعيل الميثمي»[١].

وجاء ذيل تفسير آية ٤ من سورة الزخرف من تأويل الآيات: «محمد بن حماد الشاشي، عن الحسين بن أسد الطفاوي، عن علي بن إسماعيل الميثمي»[٢]، ومثله ذيل تفسير آية ٨٠ من سورة الزخرف[٣].

وجاء في الأمالي للطوسي: «محمد بن حماد الشاشي قال: حدّثنا الحسن بن الراشد البصري قال: حدّثنا علي بن الحسن الميثمي»[٤].

وصوابه: «علي بن إسماعيل الميثمي»، لأنّ حديث الأمالي هذا هو نفس حديث العلل الذي ذكرناه قبل هذا.

وجاء لغير علي بن إسماعيل هذا ما أورده ابن البطريق قائلاً: «عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدّثنا الحسن قال: حدّثنا أبو عبد الله الحسين بن الراشد الطفاوي والصباح بن عبد الله أبو بشر ـ والخبران متقاربان في اللفظ، ويزيد أحدهما على صاحبه ـ قالا: حدّثنا قيس بن الربيع قال: حدّثنا سعد الخفاف»[٥].

والحسن هذا هو الحسن بن علي بن زكريا العبدوي المولود عام ٢١٠ والمتوفى عام ٣١٩، لأنّ حديث العمدة هذا جاء في الأمالي للصدوق وسنده هكذا: «محمد بن إبراهيم بن إسحاق رضي الله عنه قال: حدّثنا أبو سعيد الحسن بن علي العدوي سنة سبع عشرة وثلاثمائة وهو ابن مائة وسبع سنين قال: حدّثنا الحسين بن أحمد الطفاوي قال: حدّثنا قيس بن الربيع قال: حدّثنا سعد

---

١ – علل الشرايع ج ١ ص ١٨٠ حديث ٨ من باب ١٢٢.

٢ – تأويل الآيات الظاهرة ص ٥٣٨.

٣ – تأويل الآيات الظاهرة ص ٥٥٣.

٤ – الأمالي للطوسي ص ٢٢٩ مجلس ٨ حديث ٥٦.

٥ – العمدة ص ٢٢٩ حديث ٣٥٨.

الخفاف »[١].

وأورد الخوارزمي هذا الحديث وفي سنده « أبو عبد الله الحسن بن راشد الطفاوي »[٢].

وأورده أيضاً ابن المغازلي وفي سنده: «أبو عبد الله الحسن بن راشد»[٣].

وأورد ابن طاوس حديثاً آخر وفي سنده: «الحسن بن علي بن زكريا قال: حدّثني الحسن بن الأسد قال: حدّثني عبد الله بن عبد الملك»[٤].

يعرف من مجموع ما ذكرناه أنّ المعنون في المتن هو أبو محمد الحسن بن راشد بن يحيى الذي ذكره الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام قائلاً : « الحسن بن أسد البصري »[٥].

ويعرف أيضاً من رواية المعلّى بن محمد البصري المتوفى حدود عام ٢٧٥ عنه أنّه توفّي حدود عام ٢٤٠ فتكون ولادته حدود عام ١٧٥.

وهو غير « الحسن بن راشد ، مولى بني العباس » جدّ القاسم بن يحيى، وغير « الحسن بن راشد يكنّى أبا علي مولى آل المهلب »، لأنّ هذين موليان، والطفاوي عربي.

وأمّا أبو عبد الله الحسين بن راشد الطفاوي فهو أخوه، وهو الذي ذكره الطوسي في أصحاب الجواد عليه السلام قائلاً : « الحسين بن أسد ، ثقة ، صحيح »[٦]،

---

١ – الأمالي ص ٤٠٢ مجلس ٥٢ حديث ١٤.

٢ – المناقب ص ١٤٠ حديث ١٥٩.

٣ – المناقب ص ٤٢ رقم ٦٥.

٤ – اليقين ص ٤٠٨.

٥ – رجال الطوسي ص ٣٧٥.

٦ – رجال الطوسي ص ٤٠٠.

وقال في أصحاب الهادي عليه السلام : « الحسين بن أسد البصري »[١] .

وأبوهما ذكره الطوسي في حرف الألف من أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «أسد بن يحيى البصري»[٢] .

فيكون أبوهما قد عبّر عنه بـ«أسد» وبـ«راشد» .

سليمان بن داود

لقد وقع سليمان بن داود مطلقاً في عدّة أسانيد جاءت في الكتب الأربعة وغيرها، وقد اختلف الأعلام في تعيينه .

وقبل البحث عن هذه الأسانيد لابدّ من ذكر من جاء في الأُصول الرجالية بهذا الاسم، وتعيين طبقة كلّ واحد منهم، ثمّ البحث عن تمييز من جاء في بعض هذه الأسانيد بهذ الاسم .

١ ـ سليمان بن داود بن الحصين المدني:

ذكره الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «أسند عنه»[٣] .

وذكره الرازي قائلاً: «سليمان بن داود بن الحصين، روى عن أبيه داود بن الحصين، روى عنه عبد الله بن محمد بن عمارة المعروف بابن القدّاح الذي روى عنه عمر بن شبة، سمعت أبي يقول ذلك»[٤] .

علماً بأنّ ابن حجر ذكر والده قائلاً: «داود بن الحصين الأُموي مولاهم أبو سليمان المدني، ثقة إلّا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة خمس

---

١ – رجال الطوسي ص ٤١٣.

٢ – رجال الطوسي ص ١٥٤.

٣ – رجال الطوسي ص ٢٠٨.

٤ – الجرح والتعديل ج ٤ ص ١١١ رقم ٤٨٨.

وثلاثين»[١]، أي سنة ١٣٥.

فعليه سليمان بن داود بن الحصين هذا يستلزم أن يكون قد ولد ـ على أقلّ تقدير ـ حدود عام ١١٥ وتوفّي حدود عام ٢٠٠.

٢ ـ سليمان بن داود الخفاف:

ذكره الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام[٢].

وذكره الرازي قائلاً: «سليمان بن داود أبو داود الخفاف النيسابوري، روى عن يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه، صدوق»[٣].

وذكره أيضاً ابن حبان قائلاً: «سليمان بن داود الخفاف أبو داود من أهل نيسابور، يروي عن مسلم[٤]، والقعنبي[٥]، وأهل العراق، ثنا عنه أصحابنا»[٦].

يعرف من روايته عن الرضا عليه السلام أنّه ولد حدود عام ١٨٠ وتوفي حدود عام ٢٦٠، لأنّ ابن حبان المتوفّى عام ٣٥٤ روى عنه بواسطة واحدة.

٣ ـ سليمان بن داود المروزي:

ذكره الطوسي في أصحاب الهادي عليه السلام[٧].

علماً بأنّ التفرشي استظهر اتّحاده مع «سليمان المروزي»[٨] الذي ذكره الطوسي

---

١ – تقريب التهذيب ج ١ ص ٢٧٨ رقم ١٧٨٥.

٢ – رجال الطوسي ص ٣٧٨.

٣ – الجرح والتعديل ج ٤ ص ١١٥ رقم ٥٠٠.

٤ – هو مسلم بن الحجاج صاحب الجامع الصحيح من الصحاح الست توفّي عام ٢٦١.

٥ – هو عبد الله بن مسلمة القعنبي، توفّي عام ٢٢١.

٦ – الثقات ج ٨ ص ٢٨٢.

٧ – رجال الطوسي ص ٤١٥.

٨ – راجع نقد الرجال ج ٢ ص ٣٦٠ رقم ٢٣٩٧.

في أصحاب الرضا عليه السلام[١].

فيكون ـ على أقلّ تقدير ـ حياً عام ٢٢٠ وهو العام الذي تولّى الإمام الهادي عليه السلام الإمامة بعد أبيه الإمام الجواد عليه السلام.

٤ ـ سليمان بن داود المنقري

ذكره النجاشي قائلاً: «سليمان بن داود المِنْقَري أبو أيوب الشاذكوني، بصري، ليس بالمتحقّق بنا[٢]، غير أنّه روى عن جماعة أصحابنا من أصحاب جعفر بن محمد عليه السلام، وكان ثقة، له كتاب.

له كتاب، أخبرناه عدّة من أصحابنا، عن محمد بن وهبان بن محمد قال: حدّثنا أبو القاسم علي بن محمد بن كثير بن حمّوية العسكري الصوفي قال: حدّثنا أبو عبد الرحمان محمد بن أحمد الزعفراني، عن القاسم بن محمد عنه به»[٣].

وقال الطوسي: «سليمان بن داود المنقري، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن علي بن محمد القاشاني، عن القاسم بن محمد، عنه.

وأخبرنا به جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد عن القاسم بن محمد عنه»[٤].

من أسانيد سليمان بن داود:

منها: روى الشيخ الطوسي في التهذيب قائلاً: «عنه[٥]، عن سليمان بن داود، عن

---

١ – رجال الطوسي ص ٣٧٨.

٢ – أي لم يكن إماميّاً.

٣ – رجال النجاشي ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

٤ – الفهرست ص ٧٧ – ٧٨.

٥ – ضمير عنه يرجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة.

عبد الله بن وضاح قال: كتبت إلى العبد الصالح عليه السلام: يتوارى القرص، ويقبل الليل، ثم يزيد الليل ارتفاعاً، وتستتر عنّا الشمس، وترتفع فوق الجبل حمرة، ويؤذّن عندنا المؤذّنون، فأُصلّي حينئذ وأفطر إن كنت صائماً أو أنتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل ؟ فكتب إليّ: أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة، وتأخذ بالحائطة لدينك»[١].

علماً بأنّ ضمير عنه يرجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة المتوفّى عام ٢٦٣ كما أرّخه النجاشي، وقد قال عنه: «من شيوخ الواقفة، كثير الحديث، فقيه، ثقة»[٢].

والمراد من سليمان بن داود هو المنقري المتوفّى عام ٢٣٤كما أرّخه الذهبي[٣]، وقد ذكرناه برقم ٤.

ويؤكّده أنّ الفيض الكاشاني قد أورد سند التهذيب في الوافي وفيه «المنقري» بدل «سليمان بن داود»[٤].

وأيضاً صرّح السيد البروجردي باتّحاد سليمان بن داود هذا مع سليمان بن داود المنقري[٥].

وأمّا عبد الله بن وضاح فقد وثّقه النجاشي[٦].

وأمّا طريق الطوسي إلى الحسن بن محمد بن سماعة هو قوله: «وما ذكرته في هذا

---

١ – التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ حديث ٦٨ من زيادات باب المواقيت، وعنه في البحار ج ٢ ص ٢٥٩ حديث ١١.

٢ – راجع رجال النجاشي ص ٤٠ ـ ٤٢.

٣ – راجع سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٦٨٣.

٤ – راجع الوافي ج ٧ ص ٢٤٩.

٥ – راجع رجال أسانيد كتاب التهذيب ضمن الموسوعة الرجالية ج ٧ ص ٤٥٣.

٦ – راجع رجال النجاشي ص ٢١٥.

الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة:

فقد أخبرني به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة.

وأخبرني أيضاً الشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلّهم، عن أبي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة»[١].

ووصف العلّامة الحلّي طريق الطوسي هذا إلى الحسن بن محمد بن سماعة هذا قائلاً: «قوي، إذ في طريقه حميد بن زياد، وكان ثقة إلّا أنّه واقفي، والحسن أيضاً كان واقفياً إلّا أنّه كان ثقة»[٢].

علماً بأنّ الحسين بن سفيان البزوفري هذا هو الحسين بن علي بن سفيان البزوفري، نسب هنا إلى جدّه، وقد وثّقه النجاشي[٣].

فعليه يعدّ حديث التهذيب هذا موثّقاً.

ومنها: روى الشيخ الطوسي قائلاً: «عنه[٤]، عن سليمان بن داود، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: وقت المغرب حين تغيب الشمس»[٥].

سليمان بن داود هذا هو سليمان بن داود المنقري، بقرينة رواية الحسن بن محمد بن سماعة عنه.

وعلي بن أبي حمزة هو علي بن أبي حمزة البطائني، قال عنه النجاشي: «هو من

---

١ – مشيخة التهذيب ص ٧٥.

٢ – خلاصة الأقوال ص ٢٧٦.

٣ – راجع رجال النجاشي ص ٦٨.

٤ – ضمير عنه يرجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة.

٥ – التهذيب ج ٢ ص ٢٥٨ حديث ٦٣ من زيادات باب المواقيت.

عمد الواقفة»[١]، ولم يوثّق، وإنّما اعتمد البعض في توثيقه على ما ذكره الطوسي من أنّ الطائفة قد عملت بأخبار الواقفة فيما لم يكن عندهم فيه خلافه، وعدّ علي بن أبي حمزة هذا منهم[٢].

وهذا لا ينفع في قبول هذا الحديث، لوجود ما يخالفه، وهو الحديث الذي ذكرناه قبل هذا.

وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم الأسدي، وقد قال عنه النجاشي: «ثقة، وجيه»[٣].

فعليه يعدّ حديث التهذيب هذا ضعيفاً.

ومنها: ما رواه قائلاً: «عنه[٤]، عن سليمان بن داود، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام أول الوقت وفضله فقلت: كيف أصنع بالثماني ركعات ؟ قال: خفّف ما استطعت»[٥].

وهذا مثل سابقه.

ومنها: روى قائلاً: «الحسن بن محمد بن سماعة، عن سليمان بن داود، عن علي بن أبي حمزة قال: ذكر عند أبي عبد الله عليه السلام زوال الشمس قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: تأخذون عوداً طوله ثلاثة أشبار، وإن زاد فهو أبين، فيقام، فما دام ترى الظلّ ينقص فلم تزل، فإذا زاد الظلّ بعد النقصان فقد زالت»[٦].

وهذا أيضاً مثل سابقه.

---

١ – رجال النجاشي ص ٢٤٩.

٢ – راجع عدّة الأُصول ج ١ ص ٣٨١.

٣ – رجال النجاشي ص ٤٤١ وفيه «يحيى بن القاسم» بدل «يحيى بن أبي القاسم».

٤ – ضمير عنه يرجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة.

٥ – التهذيب ج ٢ ص ٢٥٧ حديث ٥٦ من زيادات باب المواقيت.

٦ – التهذيب ج ٢ ص ٢٧ حديث ٢٧ من باب أوقات الصلاة.

ومنها: وما رواه قائلاً: «محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن محمد بن شيرة[١]، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن واقد[٢] قال: أخبرني عبد العزيز بن محمد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من أخذ أرضاً بغير حقّها أو بنى فيها قال: يرفع بناؤه ويسلم التربة إلى صاحبها، ليس لعرق ظالم حقّ، ثم قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: من أخذ أرضاً بغير حقّها كلّف أن يحمل ترابها إلى المحشر»[٣].

محمد بن علي بن محبوب وثّقه النجاشي[٤].

وأمّا علي بن محمد بن شيرة ذكره النجاشي قائلاً: «علي بن محمد بن شيرة القاساني أبو الحسن، كان فقيهاً، مكثراً من الحديث، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى، وذكر أنّه سمع منه مذاهب منكرة، وليس في كتبه ما يدلّ على ذلك»[٥].

وبناء علي تقديم جرح أحمد بن محمد بن عيسى على مدح النجاشي له يعدّ حديثه ضعيفاً، وذلك لأنّ أحمد بن محمد بن عيسى ذكر سبب الجرح وهو سماعه منه مذاهب منكرة، بينما النجاشي نفى وجود ذلك في كتبه.

والذي يرى أنّ ما سمعه أحمد بن محمد بن عيسى هو الذي كان في كتبه فيقدّم مدح النجاشي له، فيعدّ حديثه حسناً.

وأمّا بالنسبة لما قاله الطوسي بشأنه من تضعيف وتوثيق، وتقديم توثيقه على تضعيفه يعدّ حديثه صحيحاً.

---

١ ـ هو علي بن محمد القاساني.

٢ – سيأتي بعد هذا أنّ صوابه: «سليمان بن داود».

٣ – التهذيب ج ٧ ص ٢٠٦ حديث ٥٥ من باب المزارعة من كتاب التجارات.

٤ – راجع رجال النجاشي ص ٣٤٩.

٥ – رجال النجاشي ص ٢٥٥.

هذا بعد القول بتوحيد «علي بن شيرة» مع «علي بن محمد القاساني» الذين ذكرهما الطوسي في أصحاب الهادي عليه السلام قائلاً: «علي بن شيرة، ثقة»، وبعده قال: «علي بن محمد القاساني، ضعيف، إصفهاني، من ولد زياد مولى عبد الله بن عباس، من آل خالد بن زاهر»[١].

فيقدّم توثيق الطوسي على جرحه، لأنّه اقتصر في جرحه على وصف «ضعيف» ولم يذكر السبب.

وأمّا القاسم بن محمد، فهو القاسم بن محمد الإصفهاني المعروف بـ «كاسولا»[٢]، وهو متّحد مع من ذكره النجاشي قائلاً: «القاسم بن محمد القمي يعرف بـ«كاسولا»، لم يكن بالمرضي»[٣].

ويؤكّده أنّه جاء في طريق النجاشي إلى الفضيل بن عياض: «القاسم بن محمد الإصفهاني، عن سليمان بن داود، عن فضيل بكتابه»[٤].

وقد روى عنه علي بن إبراهيم بن هاشم في تفسيره بواسطة والده عدّة أحاديث.

وبناء على القول بتوثيق كلّ من وقع في إسناد تفسير علي هذا وبناء على القول بتقديم هذا التوثيق العام على قول النجاشي لم يكن مرضياً، يعدّ حديثه صحيحاً.

وأمّا سليمان بن واقد فهو سهو، وصوابه: «سليمان بن داود» وهو المنقري، لأنّ هذا الحديث جاء برقم ٢٦ وأيضاً برقم ٨٥٩ في باب من الزيادات في القضايا والأحكام وفي سنده: «القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري، عن عبد

---

١ – رجال الطوسي ص ٤١٧.

٢ – هكذا عنونه الطوسي في الفهرست ص ١٢٧.

٣ – رجال النجاشي ص ٣١٥.

٤ – رجال النجاشي ص ٣١٠.

العزيز بن محمد الدراوردي»[١].

وقد ذكرناه برقم ٤.

وأمّا عبد العزيز بن محمد، فهو عبد العزيز بن محمد الدراوردي المدني المتوفّى عام ١٨٦، وذكره الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «أسند عنه»[٢].

فعليه يعدّ حديثه من القسم الخامس.

وبناء على القول بتوثيق كلّ من عدّه الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام يعدّ حديثه صحيحاً.

ومنها: ما رواه الصدوق قائلاً: «حدّثنا أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما قالا: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن داود، عن أبي بصير[٣] قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: في صاحب هذا الأمر أربع سنن من أربعة أنبياء: سنّة من موسى، وسنّة من عيسى، وسنّة من يوسف،

---

١ - التهذيب ج ٦ ص ٢٩٤ وص ٣١١.

٢ - رجال الطوسي ص ٢٣٥، وفيه «الاندراوردي».

٣ - ورواه النعماني بسنده عن أبي بصير بتفصيل أكثر قال رحمه الله: «حدّثنا علي بن أحمد، عن عبيد الله بن موسى، عن عبد الله بن جبلة، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول: في صاحب هذا الأمر سنن من أربعة أنبياء: سنّة من موسى، وسنّة من عيسى، وسنّة من يوسف، وسنّة من محمد صلوات الله عليهم أجمعين فقلت: ما سنّة موسى ؟ قال: خائف يترقّب قلت: وما سنّة عيسى ؟ فقال: يقال فيه ما قيل في عيسى قلت: فما سنّة يوسف ؟ قال: السجن والغيبة قلت: وما سنّة محمد صلى الله عليه وآله ؟ قال: إذا قام سار بسيرة رسول الله صلّى الله عليه وأله إلّا أنّه يبيّن آثار محمد، ويضع السيف على عاتقه ثمانية أشهر هرجاً هرجاً حتى رضي الله قلت: فكيف يعلم رضا الله ؟ قال: يلقي الله في قلبه الرحمة»، الغيبة للنعماني ص ١٦٤ باب ١٠ فصل ٣ حديث ٥ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٣٤٧.

وسنّة من محمد صلوات الله عليهم أجمعين، فأمّا من موسى فخائف يترقّب، وأمّا من يوسف فالسجن، وأمّا من عيسى فيقال له أنّه مات ولم يمت، وأمّا من محمد صلّى الله عليه وآله فالسيف»[١].

رواة هذا الحديث كلّهم ثقات إلّا سليمان بن داود.

وهو سليمان بن داود بن الحصين المدني، وقد ذكرناه برقم ١.

وقد يظنّ أنّه سليمان بن داود المنقري، وممّا يقوّي هذا الاحتمال هو أنّ حديث إكمال الدين هذا جاء في الغيبة للطوسي وسنده هكذا: «وروى محمد بن عبد الله الحميري، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن داود المنقري، عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام»[٢]، وهذا لا يصحّ، لأنّ المنقري هذا توفّي عام ٢٣٤ ، وأبو بصير وهو يحيى بن أبي القاسم توفّي عام ١٥٠ كما أرّخه النجاشي[٣]، وبين وفاتيهما أربع وثمانون سنة.

فعليه لم يدرك سليمان بن داود المنقري أبا بصير ليروي عنه.

فعليه يكون وصف «المنقري» في سند الغيبة للطوسي من زيادات النسّاخ.

ويتعيّن أنّ سليمان بن داود في سند الغيبة هو سليمان بن داود بن الحصين المدني المولود حدود عام ١١٥ والمتوفّى حدود عام ٢٠٠.

ويكون قد أدركه محمد بن عيسى بن عبيد الذي كان حياً عام ٢٥٤، ويكون هو قد أدرك أبا بصير.

---

١ - إكمال الدين ج ١ ص ١٥٢ باب ٦ حديث ٥ وج ١ ص ٣٢٦ باب ٣٢ حديث ٦، وعنه في البحار ج ١٤ ص ٣٣٩ وج ٥١ ص ٢١٦.

٢ - الغيبة للطوسي ص ٤٢٤ رقم ٤٠٨.

٣ - راجع رجال النجاشي ص ٤٤١.

سهل بن زياد

قال النجاشي: «سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين[١]، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله.

له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العباس بن أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي الصالحي عن أبيه عن أبي سعيد الآدمي.

وله كتاب النوادر.

أخبرناه محمد بن محمد قال: حدّثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب قال: حدّثنا علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ورواه عنه جماعة»[٢].

وضعّفه الطوسي في الفهرست[٣]، ووثّقه في رجاله[٤].

وهو من الذين استثناهم ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى[٥].

وقال الطوسي: «أبو سعيد الآدمي وهو ضعيف جدّاً عند نقاد الأخبار، وقد

---

١ – لقد جاء في سند الحديث ١٠ من باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى من كتاب التوحيد من أصول الكافي ج ١ ص ١٠٣. قوله: «سهل بن زياد قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام سنة خمس وخمسين ومائتين».

٢ – رجال النجاشي ص ١٨٥ رقم ٤٩٠.

٣ – الفهرست ص ٨٠.

٤ – رجال الطوسي ص ٤١٦.

٥ – رجال النجاشي ص ٣٤٨ رقم ٩٣٩.

استثناه أبو جعفر ابن بابويه في رجال نوادر الحكمة»[١].

وقد بسط السيد الخوئي الكلامَ بشأن سهل هذا، وردّ على الوحيد البهبهاني الذي حاول إثبات وثاقته بما لا مزيد عليه[٢].

علي بن محمد

وأمّا علي بن محمد في سند الكافي فقد ذكره النجاشي بعنوان «علي بن أبـي القاسم» قائلاً: «علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف أبوه[٣] بـ«ماجيلويه»، يُكَنّى أبا الحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب رأى أحمد بن محمد البرقي، وتأدّب عليه، وهو ابن بنته[٤]، صنّف كتباً، منها...».

وقال السيد البروجردي: «قوله: «علي بن أبي القاسم»، إلخ.

هو علي بن محمد بن أبي القاسم عبدالله، فنسبه إلى جدّه للاختصار، ومحمد هو المعروف بماجيلويه»[٥].

وممّا يؤكّد انتسابه هنا إلى جدّه هو أنّ المصنّف ذكر في ترجمة «محمد بن أبي القاسم» هذا أنّه «الملقّب بماجيلويه» وأبو القاسم يلقّب «بندار»، فـعليه يكـون نسبه هكذا: «علي بن محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي».

وممّا يؤكّد ما ذكرناه أنّ العلّامة الحلّي ترجم له وذكر وصف النجاشي هذا في

---

١ – الاستبصار ج ٣ ص ٢٦١ ذيل حديث ١٣ من باب أنّه لا يصلح الظهار بيمين.

٢ – راجع معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٣٣٧ رقم ٥٦٢٨.

٣ –

٤ – جاء في ترجمة محمد بن أبي القاسم برقم ٩٤٧ أنّ محمداً هذا هو «صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقي على ابنته، وابنه علي بن محمد منها، وكان قد أخذ عنه العلم والأدب»، وهذا أيضاً ممّا يؤكّد أن المترجم له نسب هنا إلى جدّه.

٥ – الحاشية على رجال النجاشي ـ مخطوط ـ ص ١٧٤.

ترجمته قائلاً: «علي بن محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي، المعروف أبوه بماجيلويه ـ بالجيم والياء المنقطة، تحتها نقطتين قبل اللام وبعد الواو ـ، يكنّى أباالحسن، ثقة، فاضل، فقيه، أديب»، خلاصة الأقوال ص ١٠٠، وصرّح الحرّ باتّحاد من ذكره العلّامة مع من ذكره النجاشي، وذلك في الفائدة الثانية عشرة من خاتمة الوسائل[١].

هو من مشايخ الكليني، يعبّر عنه في الكافي بـ« علي بن محمد»، وبـ« علي بن محمد بن بندار» وبـ« علي بن محمد بن عبدالله».

محمد بن جعفر بن محمد القرشي مولى بني مخزوم أبو العباس الكوفي الرزّاز

لقد وصفه السيد البروجردي قائلاً: «خال والد أبي غالب الزراري، حكي عنه أنّه ذكره في رسالته في ذكر آل أعين، وأطرى عليه وقال: «كان من محلّه في الشيعة أنّه كان الوافد عنهم إلى المدينة، عند وقوع الغيبة سنة ستين ومئتين، وأقام بها سنة، وعاد وقد ظهر له من أمر الصاحب صلوات الله ما احتاج إليه.

وكان مولده سنة ست وثلاثين ومئتين، ومات سنة [ست][٢] عشرة وثلاث مئة»[٣]، انتهى.

وماحكاه من أنّه كان وافد الشيعة إلى المدينة لا يخلو من بعد من وجوه:

منها أنّه كان حينئذ ابن ثلاث أوأربع وعشرين سنة فتدبّر.

وكيف كان فقد روى هذا الشيخ عن أيوب بن نوح، وعبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، وأبيه محمد بن خالد، وعلي بن محمد بن عيسى بن زياد العبسي

---

١ – راجع خاتمة الوسائل ـ الطبعة الحجريّة ـ ج ٣ ص ٤٣٣.

٢. من المصدر.

٣. رسالة أبي غالب الزراري ص ١٤١ بتقديم وتأخير.

خاله، وأبيه محمد بن عيسى جدّه لأُمّه، والقاسم بن الربيع الصحّاف، ومحمد بن أحمد بن يحيى الأشعري، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ومحمد بن سليمان أبي طاهر الزراري، ومحمد بن عبد الحميد، ومحمد بن عيسى بن عبيد، ويحيى بن زكريا اللؤلؤي .

لكن رواياته في الكتاب إنّما هي عن أيوب، ومحمد بن خالد، ومحمد بن عبد الحميد، ومحمد بن عيسى فقط .

وروى عنه أبوغالب أحمد بن محمد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، وعلي بن حاتم القزويني، وعلي بن حبشي بن قوني، ومحمد بن محمد بن الحسين بن هارون، وأبو علي محمد بن همام الإسكافي والمصنّف ـ رحمه الله ـ فقد[١] روى عنه نيفاً وأربعين حديثاً، آتياً في أكثرها بما يمتاز به عن محمد بن جعفر الأسدي، كتوصيفه بالرزّاز، أوتكنيته بأبي العباس، أوهما معاً، كما في العكس فإنّه يعبّر عن الأسدي غالباً بمحمد بن أبي عبد الله، أوبمحمد بن جعفر الأسدي. نعم في عشرة أسانيد يحتاج التميّز إلى مميّزات اخر .

ثم أنّه قد ظهر ممّا ذكرناه أنّ هذا الشيخ من أجلّة أصحاب الحديث من أصحابنا، لكنّه لمّا لم يذكر في الفهرستين ـ باعتبار عدم كتاب له وغفل الشيخ عن ذكره في باب من لم يرو ـ سقط من أقلام أكثر المتأخّرين أيضاً، وصار كالمنسي بينهم. ولكن النجاشي ذكره في طريقه لكثير من الكتب[٢] .

وليعلم أنّ المحكي عن رسالة أبي غالب هو أنّ محمد بن عيسى بن زياد العبسي جدّ محمد بن جعفر الرزّاز[٣]، وبه صرّح النجاشي في ترجمة معمر بن خلاد[٤]،

---

١ . في الأصل «فقط» بدل «فقد»، وما أثبتناه من التجريد ج ١ ص ٥١ .

٢ . ذكرنا جميع هذه الطرق في كتابنا مشيخة النجاشي ص ٣٩٥ .

٣ . راجع رسالة أبي غالب الزراري ص ١٦٩ و ١٧٣ .

كما أنّه يظهر منه في ترجمة سعدان بن مسلم أنّ علي بن محمد بن عيسى خاله[٥]، وربما يعارض هذا بما في كامل الزيارة لابن قولويه حيث أنّه قد أكثر الرواية عن محمد بن جعفر الرزّاز عن خاله محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب[٦].

ويمكن الجمع بأن ابن أبي الخطاب كان أخا أُمّه لأُمّها لا لأبيها، أوكان خالاً لأبيه أولأُمّه»[٧].

محمد بن الحنفية[٨]

قال الكشي: «حدثني الحسين بن الحسن بن بندار القمي، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، قال أخبرنا أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن عبد الجبار الذهلي، عن العباس بن معروف، عن عبد الله بن الصلت أبي طالب، عن حماد بن عيسى. قال وحدثني علي بن إسماعيل ويعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار القلانسي عن عبد الله بن مسكان، قال، دخل حيان السراج على أبي عبد الله عليه السلام فقال له: يا حيان ما يقول أصحابك في محمد بن علي الحنفية قال يقولون: هو حي يرزق، فقال أبو عبد الله عليه السلام حدّثني أبي أنّه كان فيمن عاده في مرضه وفيمن أغمضه وفيمن أدخله حفرته، وتزوج نساؤه وقسم ميراثه، قال، فقال حيان: إنما مثل محمد بن الحنفية في هذه الأمة مثل عيسى ابن مريم، فقال: ويحك يا حيان شبه على

---

٤. راجع رجال النجاشي ص ٤٢١.

٥. راجع رجال النجاشي ص ١٩٣.

٦. كامل الزيارات ص ٤٧ و ٨٧ و ١١٤ وموارد اخرى.

٧ـ حياة سيد الطائفة ص

٨ - إكمال الدين ج ١ ص ١٥٢ باب ٦ حديث ٤ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٢٨٠.

أعدائه، فقال: بلى شبه على أعدائه، قال: فتزعم أن أبا جعفر عدو محمد بن علي لا ولكنك تصدف يا حيان، وقد قال الله عز وجل في كتابه «سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ»[١]، فقال أبو عبد الله عليه السلام: فتبت إلى الله من كلام حيان ثلاثين يوماً»[٢].

وقال الصدوق: «محمد بن عصام رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن يعقوب الكليني قال حدثنا القاسم بن العلاء قال حدثني إسماعيل بن علي القزويني قال حدثني علي بن إسماعيل عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار قال[٣] دخل حيان السراج على الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام فقال له يا حيان ما يقول أصحابك في محمد بن الحنفية قال يقولون: إنّه حي يرزق، فقال الصادق عليه السلام حدّثني أبي عليه السلام أنّه كان فيمن عاده في مرضه وفيمن غمضه وأدخله حفرته وزوج نساءه وقسم ميراثه فقال يا أبا عبد الله إنما مثل محمد بن الحنفية في هذه الأمة كمثل عيسى ابن مريم شبه أمره للناس فقال الصادق عليه السلام: شبه أمره على أوليائه أو على أعدائه ؟ قال: بل على أعدائه، فقال أ تزعم أنّ أبا جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام عدوّ عمّه محمد بن الحنفية ؟ فقال: لا، فقال الصادق عليه السلام: يا حيان إنّكم صدفتم عن آيات الله وقد قال الله تبارك وتعالى: «سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ»[٤] وقال الصادق عليه السلام: «ما مات محمد بن الحنفية حتى أقرّ لعلي بن الحسين عليه السلام».

---

١ – سورة الأنعام آية ١٥٧.

٢ – اختيار رجال الكشي ص ٣١٥ رقم ٥٧٠

٣ – في اختيار رجال الكشي ص ٣١٥ رقم ٥٧٠ إضافة «عن عبد الله بن مسكان» بعد الحسين بن المختار القلانسي.

٤ – سورة الأنعام آية ١٥٧.

وكانت وفاة محمد بن الحنفية سنة أربع وثمانين من الهجرة»[١].

وذكره ابن عنبة وقال: «أُمّه خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة بن عبد الله بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدئل بن حنفية بن لجيم، وهي من سبي أهل الردّة، وبها يعرف ابنها، ونسب إليها»، ثمّ قال: «فولد أبو القاسم محمد بن الحنفية أربعة وعشرين ولداً، منهم أربعة عشر ذكراً، قال الشيخ تاج الدين محمد بن معية: بنو محمد بن الحنفية قليلون جداً، ليس بالعراق ولا بالحجاز منهم أحد، وبقيّتهم إن كانت فبمصر وبلاد العجم، وبالكوفة منهم بيت واحد، هذا كلامه.

فالعقب المتصل الآن من محمد من رجلين: علي وجعفر قتيل الحرّة.

فأمّا ابنه أبو الهاشم عبد الله الأكبر إمام الكيسانية، وعنه انتقلت البيعة إلى بني العباس فمنقرض.

أمّا جعفر بن محمد بن الحنفية قتل يوم الحرّة حين أرسل يزيد بن معاوية مسرف[٢] بن عقبة المرّي لقتل أهل المدينة المشرّفة ونهبهم، وفي ولده العدد»، ثمّ قال: «وأمّا علي بن محمد بن الحنفية وهو الأكبر فمن ولده أبو محمد الحسن بن علي».

ثمّ قال: «وقال الشيخ أبو نصر البخاري: كلّ المحمّدية من ولد جعفر بن محمد، وقال في موضع آخر: أعقب علي وإبراهيم وعلي وعون أولاد محمد بن علي، ثمّ انقرض نسلهم»[٣].

وترجم له محمد بن سعد في الطبقات وروى بإسناده عن محمد بن الحنفية أنّه

---

١ - إكمال الدين ج ١ مقدّمة ص ٣٦ وعنه في البحار ج ٤٢ ص ٨١.

٢ - اسمه مسلم بن عقبة المري، واشتهر بمسرف لإسرافه في قتل أهل المدينة يوم الحرّة عام ٦٣.

٣ - عمدة الطالب ص ٣٥٢ ـ ٣٥٥.

قال: «كانت رخصة لعلي، قال: يا رسول الله إن وُلد لي وَلَد بعدك أُسمّيه باسمك وأُكنّيه بكنيتك ؟ قال: نعم».

ثمّ روى بإسناده عن عبد الأعلى أنّه قال: «إنّ محمد بن علي كان يكنّى أبا القاسم، وكان كثير العلم ورعاً».

ثمّ ذكر أولاده وهم: عبد الله أبو هاشم، وحمزة، وعلي، وجعفر الأكبر، والحسن، وإبراهيم، والقاسم، وعبد الرحمان، وجعفر الأصغر، وعون، وعبد الله الأصغر، وعبد الله ورقية.

ثمّ ذكر تفاصيل عن حياته وتفاصيل عن قصّة المختار، ثمّ روى بإسناده عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال: «سمعت ابن الحنفية سنة إحدى وثمانين يقول: «هذه لي خمس وستون سنة، قد جاوزت سنّ أبي، توفّي وهو ابن ثلاث وستين»، ومات ابن الحنفية في تلك السنة، سنة إحدى وثمانين»[١].

محمد بن الفضيل

قال الصدوق: «حدّثنا أبي ومحمد الحسن رضي الله عنهما قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن الفضيل[٢]، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أ تبقى الأرض بغير إمام ؟ قال: لو بقيت الأرض بغير إمام ساعة لساخت»[٣].

---

١ – الطبقات الكبرى ج ٥ ص ٩١ ـ ١١٥.

٢ – هو محمد بن فضيل بن كثير الصيرفي، لأنّه جاء في طريق النجاشي إليه: «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن فضيل بكتابه»، رجال النجاشي ص ٣٦٧.
حديثه ضعيف / المعجم الموحّد ج ٢ ص ٣٠٥.

٣ – إكمال الدين ج ١ ص ٢٠١ باب ٢١ حديث ١، وعنه في البحار ج ٢٣ ص ٢١.

رواة الحديث كلّهم ثقات إلّا محمد بن الفضيل، وهو محمد بن الفضيل بن كثير.

لأنّ النجاشي قال: «محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي الأزدي أبو جعفر الأزرق، روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام.

له كتاب ومسائل.

أخبرنا علي بن أحمد قال: حدّثنا ابن الوليد عن الحميري قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن فضيل بكتابه، وهذه النسخة يرويها جماعة»[١].

وبهذا الطريق يعرف أنّ محمد بن الفضيل الذي يروي عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب هو محمد بن الفضيل بن كثير هذا.

وعدّه الطوسي في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «محمد بن فضيل بن كثير الأزدي الكوفي، صيرفي»[٢].

وقال في أصحاب الكاظم عليه السلام: «محمد بن فضيل الكوفي الأزدي ضعيف»[٣].

وقال في أصحاب الرضا عليه السلام: «محمد بن الفضيل، أزدي صيرفي، يُرمى بالغلو، له كتاب»[٤].

أمّا قوله «ضعيف» فلا يعدّ جرحاً بناء على القول باشتراط ذكر السبب في الجرح دون التعديل[٥].

وقد علّق السيد البروجردي في مقدّمة أسانيد كتاب الكافي على قول النجاشي

---

١ – رجال النجاشي ص ٣٦٧.

٢ – رجال الطوسي ص ٢٩٧.

٣ – رجال الطوسي ص ٣٦٠.

٤ – رجال الطوسي ص ٣٨٩.

٥ – للمزيد راجع كتابنا نصوص الجرح والتعديل ج ١ ص ٩٤.

بشأن إسحاق بن الحسن بن بكران: «ضعيف في مذهبه»[١] قائلاً: «وتضعيفه له في مذهبه لا يفيد قدحاً فيه، لعدم ذكره السبب[٢]، واحتمال كونه شيئاً لا نراه ضعفاً»[٣].

وأمّا قوله «يُرمى بالغلوّ» فلا يعبأ به، لأنّ الجارح لا يُعرف.

مضافاً إلى أنّ اتّهام بعض الرواة بالغلوّ كان قد نشأ من قصور الفهم بعلوّ مقام النبي صلّى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام.

قال السيد البروجردي: «إنّ كثيراً ممّن نسب إليهم الغلوّ كان لهم عقائد صحيحة ومتقنة، غاية الأمر أنّ بعض الشيعة كانوا لقصورهم في بعض العقائد ربّما يعدّون

---

١ – رجال النجاشي ص ٧٤.

٢ . لقد صرّح جماعة من الأعلام بلزوم ذكر سبب الجرح، ومنهم العلامة الحلي حيث قال: «ولابدّ من ذكر سبب الجرح دون التعديل». مبادئ الوصول إلى علم الاصول ص ٢١١. ونسب الشهيد الثاني عدم اشتراط ذلك في التعديل إلى المشهور، قال ﵀: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإنّ ذلك يحوج المعدِّل أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، وذلك شاق جدّاً» ثم علّل اشتراط ذكر السبب في الجرح قائلاً: «وأما الجرح فلا يقبل إلّا مفسّراً مبيَّن السبب الموجب له، لاختلاف الناس في ما يوجبه، فإنّ بعضهم يجعل الكبيرة القادحة ما توعّد عليها في القرآن بالنار، وبعضهم يعمّ التوعّد، وآخرون يعمّون المتوعّد فيه بالكتاب والسنة، وبعضهم يجعل الذنوب كبائر، وصغير الذنب وكبيره عندهم إضافي، إلى غير ذلك من الاختلاف»، ثم ذكر نماذج عدّها البعض جرحاً وليست هي بجرح، وأجاب عن الإشكال المشهور الذي يرد على القول باشتراط ذكر السبب وهو سدّ باب الجرح، لأنّ أصحاب الكتب قلّما يتعرّضون لبيان السبب قائلاً: «إنّ ما أطلقه الجارحون في كتبهم من غير بيان سببه وإن لم يقتض الجرح على مذهب من يعتبر التفسير لكن يوجب الريبة القوية في المجروح كذلك المفضية إلى ترك الحديث الّذي يرويه، فيتوقف عن قبول حديثه إلى أن تثبت العدالة أويتبيّن زوال موجب الجرح»، الدراية ص ٧٠ ـ ٧١. وللمزيد راجع معالم الاصول ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

٣ – مقدّمة أسانيد كتاب الكافي ضمن كتابنا حياة سيد الطائفة ص ٢٨٣.

بعض العقائد الكاملة الصحيحة غلوّاً وإفراطاً، فلا يلتفت إلى كثير ممّا ينسب إلى الأصحاب من الغلوّ والإفراط»[١].

وفي هذا الفصل نستعرض بعض ما رواه محمد بن الفضيل بشأن النبي صلّى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام، قد يستفيد منه البعض القصّر في الفهم أنّه كان غالياً:

١ ـ قال محمد بن الحسن الصفار: «حدّثنا حمزة بن يعلى، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبياً قطّ إلّا بها»[٢].

٢ ـ قال الكليني: «محمد[٣]، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: ولاية علي مكتوب في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله نبياً إلّا بنبوّة محمد صلّى الله عليه وآله وولاية وصيّه علي عليه السلام»[٤].

٣ ـ قال الصفار: «حدّثنا عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر[٥]، عن علي بن

---

١. البدر الزاهر ص ٢٢٩، وعنه في حياة سيد الطائفة ص ١٩٢.

٢ – بصائر الدرجات ص ٩٥ حديث ٨ من باب آخر في ولاية الأئمّة عليهم السلام.

٣ – هو محمد بن يحيى العطار.

٤ – الكافي ج ١ ص ٤٢٧ حديث ٦ من باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية.
ورواه الصفار قائلاً: «حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام»، بصائر الدرجات ص ٩٢ حديث ١ من باب ما خصّ الله به الأئمّة من آل محمد صلى الله عليه وآله من ولاية الأنبياء لهم في الميثاق وغيره.

٥ – هو موسى بن جعفر الكميداني، وقد قال النجاشي بشأنه: «كان مرتفعاً في القول، ضعيفاً في الحديث»، رجال النجاشي ص ٤٠٦.
ويحتمل أن يكون هذا الجرح نشأ من مروياته التي عجز القصر في العقيدة من قبولها.

أسباط، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ «وَأَنَّ هٰذٰا صِرٰاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ» قال: هو والله علي الميزان والصراط»[١].

٤ ـ قال الكليني: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي عمير أو غيره[٢]، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك إنّ الشيعة يسألونك عن تفسير هذه الآية: «عَمَّ يتسٰاءَلونَ عَنِ النبإالعظيم»؟ قال: ذلك إليَّ إن شئتُ أخبرتهم، وإن شئتُ لم أخبرهم، ثم قال: لكنّي أُخبرك بتفسيرها قلت: «عم يتسٰاءلون» قال: فقال: هي في أمير المؤمنين صلوات الله عليه، كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يقول ما لله عزّ وجلّ آية هي أكبر منّي، ولا لله من نبإ أعظم منّي»[٣].

هذه من أهمّ ما رواه في فضلهم عليهم السلام، وليس فيها ما يدلّ على غلوّه بالمعنى الذي ينتهي به إلى إنكار التوحيد والقول بأُلوهيتهم عليهم السلام.

إذن ما ذكروه لا يعدّ جرحاً بشأنه.

فيعدّ حديثه من القسم الخامس.

ويمكن تصحيح حديثه على بعض المباني، مثل القول بتوثيق كلّ من روى عنه أصحاب الإجماع، ومنهم الحسن بن محبوب، كما في الحديث الثاني، أو مثل القول بتوثيق كلّ من روى عنه محمد بن أبي عمير، كما في الحديث الرابع وفقاً لنسخة البصائر.

---

١ – بصائر الدرجات ص ٩٩ حديث ٩ من باب النوادر من الأبواب في الولاية.

٢ – في البصائر: «وغيره».

٣ – الكافي ج ١ ص ٢٠٧ حديث ٣ من باب أنّ الآيات التي ذكرها الله عزّ وجلّ في كتابه هم الأئمّة عليهم السلام.

ورواه الصفار في البصائر ص ٩٦ حديث ٣ من باب النوادر من الأبواب في الولاية.

هذا واستدلّ المفيد بطائفة من الأحاديث على أنّ شهر رمضان يكون تسعة وعشرين يوماً ويكون ثلاثين يوماً، ووصف رواتها ـ ومنهم محمد بن الفضيل ـ بقوله: «الأعلام الرؤساء، المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم، وهم أصحاب الأُصول المدوّنة، والمصنّفات المشهورة، وكلّهم قد أجمعوا نقلاً وعملاً على أن شهر رمضان يكون تسعة وعشرين يوماً»

ثمّ قال: «وروى الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا رأيت الهلال فصم، وإذا رأيته فأفطر، قلت أرأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم ؟ قال: لا إلّا أن يشهد بينه عدول، فإن شهدوا أنّهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم»[1].

وبناء على قبول هذا النوع من التوثيق يعدّ حديثه صحيحاً.

وروايته عن الصادق عليه السلام وأيضاً عن أبي حمزة الثمالي المتوفّى عام ١٥٠ ـ كما في الإكمال هذا ـ ورواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفّى عام ٢٦٢ عنه ـ كما في طريق النجاشي هذا ـ تقتضي أن يكون قد ولد حدود عام ١٣٠ وتوفّي حدود عام ٢١٠.

المختار بن أبي عبيد الثقفي

قال الكشي: «حمدويه قال: حدّثني يعقوب، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن المثنى، عن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تسبّوا المختار فإنّه قتل

---

١ – الرد على أصحاب العدد، جوابات أهل الموصل ص ٣٢، وتجد الحديث في التهذيب ج ٤ ص ١٥٦ حديث ٦ من باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله.

قتلتنا، وطلب بثارنا، وزوّج أراملنا، وقسّم فينا المال على العسرة»[١].

وقال: «محمد بن الحسن وعثمان بن حامد قالا: حدّثنا محمد بن يزداد الرازي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله المزخرف، عن حبيب الخثعمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان المختار يكذب على علي بن الحسين عليهما السلام»[٢].

وقال: «محمد بن الحسن وعثمان بن حامد قالا: حدّثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن يسار، عن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن شريك، قال: دخلنا على أبي جعفر عليه السلام يوم النحر وهو متكئ وقد أرسل إلى الحلاق، فقعدت بين يديه إذ دخل عليه شيخ من أهل الكوفة فتناول يد ليقبّلها فمنعه، ثم قال من أنت قال: أنا أبو الحكم بن المختار بن أبي عبيد الثقفي، وكان متباعداً من أبي جعفر عليه السلام فمدّ يده إليه حتى كاد يقعده في حجره بعد منعه يده، ثم قال: أصلحك الله إنّ الناس قد أكثروا في أبي، وقالوا، والقول والله قولك، قال: وأي شيء يقولون قال: يقولون كذّاب، ولا تأمرني بشيء إلّا قبلته، فقال: سبحان الله أخبرني أبي والله إن مهر أمي كان ممّا بعث به المختار أ ولم يبن دورنا وقتل قاتلنا وطلب بدمائنا ؟ فرحمه الله، وأخبرني والله أبي أنّه كان ليمرّ عند فاطمة بنت علي يمهدها الفراش ويثني لها الوسائد ومنها أصاب الحديث، رحم الله أباك رحم الله أباك ما ترك لنا حقاً عند أحد إلّا طلبه، قتل قتلتنا وطلب بدمائنا»[٣].

وقال: «جبريل بن أحمد، حدثني العبيدي، قال حدثني محمد بن عمرو، عن

---

١ – اختيار رجال الكشي ص ١٢٥ رقم ١٩٧، وعنه في البحار ج ٤٥ ص ٣٤٣.

٢ – اختيار رجال الكشي / ١٢٥ / ١٩٨، وعنه في البحار ج ٤٥ ص ٣٤٣.

٣ – اختيار رجال الكشي / ١٢٥ / ١٩٩، وعنه في البحار ج ٤٥ ص ٣٤٣.

يونس بن يعقوب، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كتب المختار بن أبي عبيد إلى علي بن الحسين عليهما السلام وبعث إليه بهدايا من العراق، فلما وقفوا على باب علي بن الحسين دخل الآذن يستأذن لهم، فخرج إليهم رسوله فقال: أميطوا عن بابي، فإنّي لا أقبل هدايا الكذّابين، ولا أقرأ كتبهم، فمحوا العنوان وكتبوا المهدي محمد بن علي، فقال أبو جعفر والله لقد كتب إليه بكتاب ما أعطاه فيه شيئاً إنّما كتب إليه يا ابن خير من طشى ومشى، فقال أبو بصير فقلت لأبي جعفر عليه السلام أمّا المشي فأنا أعرفه فأي شيء الطشي ؟ فقال: أبو جعفر عليه السلام الحياة»[١].

وقال: «جبريل بن أحمد، قال حدثني العبيدي، قال حدثني علي بن أسباط، عن عبد الرحمن بن حماد، عن علي بن حزور، عن الأصبغ، قال رأيت المختار على فخذ أمير المؤمنين (ع) وهو يمسح رأسه ويقول يا كيس يا كيس»[٢].

وقال: «إبراهيم بن محمد الختلي، قال حدثني أحمد بن إدريس القمي، قال حدثني محمد بن أحمد، قال حدثني الحسن بن علي الكوفي، عن العباس بن عامر، عن سيف بن عميرة، عن جارود بن المنذر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما امتشطت فينا هاشمية ولا اختضبت حتى بعث إلينا المختار برؤوس الذين قتلوا الحسين عليه السلام»[٣].

وقال: «حدّثني محمد بن مسعود، قال: حدّثني أبو الحسن علي بن أبي علي الخزاعي، قال: حدّثني خالد بن يزيد العمري المكي، قال الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، قال حدثني عمر بن علي بن الحسين، أن علي بن الحسين

---

١ - اختيار رجال الكشي ص ١٢٦ رقم ٢٠٠، وعنه في البحار ج ٤٥ ص ٣٤٤.

٢ - اختيار رجال الكشي / ١٢٧ / ٢٠١، وعنه في البحار ج ٤٥ ص ٣٤٤.

٣ - اختيار رجال الكشي ص ١٢٧ رقم ٢٠٢، وعنه في البحار ج ٤٥ ص ٣٤٤.

عليهما السلام لما أتي برأس عبيد الله بن زياد ورأس عمر بن سعد، قال فخر ساجدا وقال الحمد لله الذي أدرك لي ثاري من أعدائي، وجزى الله المختار خيراً»[١].

وقال: «محمد بن مسعود، قال حدثني ابن أبي علي الخزاعي، قال خالد بن يزيد العمري، عن الحسين بن زيد، عن عمر بن علي، أن المختار أرسل إلى علي بن الحسين عليهما السلام بعشرين ألف دينار، فقبلها وبنا بها دار عقيل بن أبي طالب ودارهم التي هدمت، قال، ثم إنه بعث إليه بأربعين ألف دينار بعد ما أظهر الكلام الذي أظهره، فردها ولم يقبلها.

والمختار هو الذي دعا الناس إلى محمد بن علي بن أبي طالب ابن الحنفية، وسموا الكيسانية وهم المختارية وكان لقبه كيسان، ولقب بكيسان لصاحب شرطه المكنى أبا عمرة وكان اسمه كيسان، وقيل إنه سمي كيسان بكيسان مولى علي بن أبي طالب عليه السلام وهو الذي حمله على الطلب بدم الحسين عليه السلام ودله على قتلته وكان صاحب سره والغالب على أمره، وكان لا يبلغه عن رجل من أعداء الحسين عليه السلام أنه في دار أو في موضع إلا قصده فهدم الدار بأسرها وقتل كل من فيها من ذي روح، وكل دار بالكوفة خراب فهي مما هدمها، وأهل الكوفة يضربون بها المثل، فإذا افتقر إنسان قالوا دخل أبو عمرة بيته، حتى قال فيه الشاعر

إبليس بما فيه خير من أبي عمرة يغويك ويطغيك ولا يطغيك كسره»[٢].

وقال: «محمد بن الحسن، عن عثمان بن حامد، قال حدثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن المزخرف، عن حبيب الخثعمي، عن أبي عبد الله عليه

---

١ – اختيار رجال الكشي ص ١٢٧ رقم ٢٠٣، وعنه في البحار ج ٤٥ ص ٣٤٤.

٢ – اختيار رجال الكشي / ١٢٧ / ٢٠٤، وعنه في البحار ج ٤٥ ص ٣٤٤.

السلام قال كان للحسن عليه السلام كذاب يكذب عليه ولم يسمه، وكان للحسين عليه السلام كذاب يكذب عليه ولم يسمه، وكان المختار يكذب على علي بن الحسين عليهما السلام، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي»[١].

وقال: «سعد بن عبد الله، قال حدثني محمد بن خالد الطيالسي، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن ابن سنان، قال، قال أبو عبد الله (ع) إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس، كان رسول الله (ص) أصدق البرية لهجة وكان مسيلمة يكذب عليه، وكان أمير المؤمنين (ع) أصدق من برأ الله من بعد رسول الله (ص)، وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه بما يفتري عليه من الكذب عبد الله بن سبإ لعنه الله، وكان أبو عبد الله الحسين بن علي (ع) قد ابتلى بالمختار، ثم ذكر أبو عبد الله الحارث الشامي وبيان، فقال، كانا يكذبان على علي بن الحسين (ع) ثم ذكر المغيرة بن سعيد وبزيعا والسري وأبا الخطاب معمرا وبشارا الأشعري وحمزة البربري وصائد النهدي، فقال لعنهم الله إنا لا نخلو من كذاب أو عاجز الرأي، كفانا الله مؤنة كل كذاب وأذاقهم الله حر الحديد»[٢].

وقال الشيخ الطوسي: «محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد بن أبي قتادة عن أحمد بن هلال عن أمية بن علي القيسي عن بعض من رواه عن أبي عبد الله ع قال قال لي يجوز النبي ص الصراط يتلوه علي و يتلو عليا الحسن و يتلو الحسن الحسين فإذا توسطوه نادى المختار الحسين ع يا أبا عبد الله ع إني طلبت بثارك فيقول النبي ص للحسين ع أجبه فينقض الحسين ع في النار كأنه عقاب

---

١ – اختيار رجال الكشي ص ٢٢٦ رقم ٤٠٤.

٢ – اختيار رجال الكشي ص ٣٠٥ رقم ٥٤٩، وعنه في البحار ج ٢ ص ٢١٧ وج ٢٥ ص ٢٦٣.

كاسر فيخرج المختار حممة و لو شق عن قلبه لوجد حبهما في قلبه»[١].

معلى بن محمد البصري[٢]

هو: المعلّى بن محمد البصري، كما في المصدر.

قال النجاشي: «معلى بن محمد البصري أبو الحسن، مضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريبة، له كتب»، ثمّ ذكر طائفة منها وطريقه إليها[٣].

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله وأضاف: «روى عنه الحسين بن محمد»[٤].

وقال المجلسي: «معلّى بن محمد البصري ضعيف، ولعلّه لا يضرّ في السند لكونه من مشايخ الإجازة»[٥].

أقول: لم أجد ما يدلّ على أنّه كان من مشايخ الإجازة، ولعلّ العلّامة المجلسي توصّل إلى هذا من كثرة رواياته عن الحسن بن علي الوشاء، فإنّها بلغت ٣٣٨ مورداً، عبّر في ١١٧ مورداً منها بـ«الحسن بن علي الوشاء» وفي ٢٢١ مورداً بـ«الوشاء»، كما صرّح به السيد الخوئي قدّس سرّه.

قال السيد الخوئي: «معلى بن محمد، روى عن علي بن أسباط وروى عنه الحسين بن محمد، تفسير القمي، سورة الأنعام، في تفسير قوله تعالى: والله ربّنا ما كنّا مشركين.

طبقته في الحديث: وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات، تبلغ سبعمائة

---

١ – التهذيب ج ١ ص ٤٦٦ الزيادات من باب تلقين المحتضرين حديث ١٧٣.

(٢) – بحار ١ / ٢١٠ عن الخصال ص ١٢٤ باب الثلاثة حديث ١٢٠

(٣) – راجع رجال النجاشي ص ٤١٨ رقم ١١١٧.

(٤) – رجال الطوسي ص ٥١٥.

(٥) – الوجيزة ص ١١٠.

واثني عشر مورداً.

فقد روى عن العالم عليه السلام وعن أبي داود المسترق وأبي علي وأحمد بن أبي عبد الله وأحمد بن محمد بن إبراهيم وأحمد بن محمد بن أبي نصر وأحمد بن محمد بن عبد الله وأحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري وأحمد بن محمد بن علي وأحمد بن النضر وبسطام بن مرة وبسطام بن مرة الفارسي وجعفر بن محمد الأشعري والحسن والحسن بن راشد والحسن بن علي (و رواياته عنه تبلغ مائة واثنين وخمسين مورداً) والحسن بن علي بن فضال[1] والحسن بن علي الخزاز والحسن بن علي الوشاء (ورواياته عنه تبلغ مائة وسبعة عشر مورداً) وسليمان بن سفيان وسليمان بن سماعة وعبد الله بن إدريس وعبد الله بن إدريس

---

١ ـ لقد جاء في الكافي ج ٥ ص ٤٣٩ كتاب النكاح باب حدّ الرضاع الذي يحرّم حديث ٨ قوله: «الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال»، وعليه تعليق للسيد البروجردي قوله: «لم يوجد لمعلى رواية عن ابن فضّال إلّا في هذا المورد، فكونه من شيوخه وكونها مسندة محلّ ارتياب، ويحتمل أن يكون وهماً وصوابه: الحسن بن علي الوشاء»، أسانيد كتاب الكافي ج ١ ص ٤٤١.

أقول: لقد جاء هذا الحديث في التهذيب ج ٧ ص ٣١٤ حديث ١٣٠٢ وبداية سنده: «علي بن الحسن بن فضّال، عن الحسن ابن بنت إلياس، عن عبد الله بن سنان، عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام»، ومثله في الاستبصار ج ٣ ص ١٩٤ حديث ٧٠٣، والحسن ابن بنت إلياس هذا هو الحسن بن علي الوشاء، وأظنّ أنّه قد سقط من سند المتن سطر بكامله، وصوابه هكذا: «الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضّال»، فصحّف هكذا: «الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد عن الحسن بن علي بن فضّال»، ويؤيّده أنّه جاء في الكافي ١ / ٥٤ / فضل العلم / البدع والرأي والمقاييس / ١: «الحسين بن محمد الأشعري، عن معلّي بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال جميعاً، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام».

أبي الفضل وعبد الله بن القاسم وعلي بن أسباط وعلي بن الحسان وعلي بن السندي وعلي بن السندي القمي وعلي بن عبد الله وعلي بن محمد وعلي بن مرداس وعلي بن معبد – على احتمال – ومحمد بن أورمة ومحمد بن جمهور ومحمد بن جمهور العمي ومحمد بن عبد الله ومحمد بن عبد الله الواسطي ومحمد بن علي ومحمد بن علي الهمداني ومحمد بن مسلم ومسافر ومنصور بن العباس وواصل والبرقي والسياري والوشاء (ورواياته عنه تبلغ مائتين وواحداً وعشرين مورداً).

وروى عنه أبو عبد الله الأشعري وأبو علي الأشعري والحسين بن محمد والحسين بن محمد الأشعري والحسين بن محمد بن عامر»[١].

وجاء في الكافي[٢]: «معلى بن محمد، عن أبان» وعليه تعليق للسيد البروجردي قوله: «رواية معلّى عن أبان مرسلة، وكأنّه سقط الوشّاء من هذا السند»[٣].

أقول: ويؤكّده كثرة روايات «الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبان»، ويؤكّده أيضاً أنّ معلى بن محمد توفّى حدود عام ٢٧٥ فلم يدرك أبان بن عثمان المتوفّى حدود عام ٢٠٠ في سنّ من يتحمّل الحديث، علماً بأنّ حديث المتن قد جاء في التهذيب ج ٢ ص ١٣١ حديث ٥٠٣ وسنده مثل ما جاء في المتن.

---

١ ـ معجم رجال الحديث ج ١٨ ص ٢٥٠.

٢ ـ الكافي ج ٣ ص ٤٥٠ كتاب الصلاة باب صلاة النوافل حديث ٣٢.

٣ ـ أسانيد كتاب الكافي ج ١ ص ٤٢٠.

الفهرس

حديث واحد بأكثر من طريق وبألفاظ متعدّدة ٥
اختلاف الكتب واختلاف النسخ ١١
الفرق بين المجتهد والأخباري..... ١٥
سبب وجود التعارض في الأخبار ١٨
أحاديث صدرت عنهم عليهم السلام عن تقيّة ٣٧
تصحيحات العلّامة الحلّي لطرق الصدوق والطوسي ٤١
تعويض السند..... ٨٧
التعريف بالمعاجم الرجاليّة ٨٩
التعريف بالمجاميع الحديثيّة..... ١٠٢
بعض من اختلف في قبول حديثه..... ١٨٦